جمهوريّة العِرَاق

وزارة التعلِيم العَالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كليةُ الاداب / قِسم اللغة العربِية

الدراسات العليا

النقـــــد النحوي عند البَعْلِيّ (ت ٧٠٩ هـ) في كتـــــابه

(الفاخـــــر في شرح جمل عبد القاهر)

رسالة قدمتها الطالبة

هديل راضي هاشم

الى مجلس كلية الآداب / جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. منى يوسف حسين الجعيفري

١٤٤٤ هـ – ٢٠٢٢ م

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف : من الآية / ٧٦

إقرار المشـــرف ورئيس القســـــــم

أقر بأنَّ هذه الرسالة الموسومة بـــ **(النقد النحوي عند البعلي (ت-٧٠٩ه) في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)** للطالبة **(هديل راضي هاشم)** قد جرت بإشرافي بمراحلها كافة وأُرشحها للمناقشة.

توقيع المشرف العلمي:

اللقب العلمي والاسم:

أ.د. منى يوسف حسين

التاريخ: / /٢٠٢٢ م

توقيع رئيس القسم :

اللقب العلمي والاسم**:**

أ.د سامر فاضل الاسدي

التاريخ: / / ٢٠٢٢ م

الإهْدَاءُ

إلـــــــــــــى:

سبب وجودي ونور بصـــــــري ... والـــــــديَّ العزيزين

أخي وسندي وركني الثـــــــابت ... محمـــــــــــــــد

تاج رأسي وأنسي وسعـــــــــدي ... زوجي أبي محمـــــــد

أطال الله بقاءكم جميعا

المحتويات

المحتـــــويات

الموضوع	الصفحة	
	من	الى
المقدمة	أ	ج
التمهيد : فكر البعلي النحوي ومظاهر النقد النحوي في كتابه الفاخر .	١	٣٢
القسم الأول : حياته، وآثاره، وموارده، و منهجه في الكتاب .	٢	١٤
القسم الثاني : الأصول النحوية التي استند اليها في نقده .	١٤	٣٠
القسم الثالث : النقد اللغوي بين دلالة اللفظ واستعمال المصطلح.	٣٠	٣٢
الباب الأول : النقد النحوي في المعربات	٣٣	١٠٥
الفصل الأول : النقد النحوي في المرفوعات .	٣٤	٥٩
- رافع المبتدأ .	٣٦	٣٨
- رافع الخبر .	٣٨	٤٠
- حجة استعمال الوصف مبتدأ من دون استفهام أو نفي .	٤٠	٤٢

- رافع الفعل المضارع .	٤٢	٤٤
- رافع الفاعل .	٤٤	٤٦
- الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) .	٤٦	٥٠
- العامل في خبر(إنّ) .	٥١	٥٢
- النائب عن الفاعل من الظرف والمصدر وحرف الجر .	٥٣	٥٦
- تقديم الفاعل على فعله .	٥٦	٥٩
الفصل الثاني : النقد النحوي في المنصوبات .	٦٠	٨٦
- منع تقديم خبر ليس على اسمها .	٦٣	٦٤
- امتناع تقديم التمييز على عامله .	٦٥	٦٧
- المصدر المنصوب أصل للفعل .	٦٧	٦٨
- ترجيح نصب المفعول لأجله مع جواز جرّه .	٦٨	٧٠
- الظرف المعين منصوب على المفعولية .	٧٠	٧٢
- الحال المعرفة.	٧٣	٧٤
- جواز تقديم الحال على صاحبها .	٧٥	٧٧
- منع تقديم الحال على العامل الظرفي .	٧٧	٧٨
- تعدد الحال .	٧٩	٨١

- ناصب المفعول معه .	٨٢	٨٤
- مجيء المصدر النكرة حالاً .	٨٤	٨٤
- تقديم خبر(إنّ) إذا كان ظرفاً أو حرفاً	٨٥	٨٦
الفصل الثالث : النقد النحوي في المجرورات و المجزومات و مسائل أُخرى .	٨٧	١٠٥
- إضافة الشيء إلى نفسه .	٨٨	٩٠
- إضمار جواب الشرط المتصل بالفاء .	٩٠	٩٤
- اسم الفاعل المصغر .	٩٥	٩٦
- نعت الأعم بالأخص .	٩٦	٩٨
- إبدال النكرة محل المعرفة .	٩٩	١٠٠
- منع عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض .	١٠١	١٠٢
- اسم الفاعل (باسط) بين الإعمال والإهمال .	١٠٣	١٠٥
الباب الثاني : النقد النحوي في المبنيات .	١٠٦	١٤٩
الفصل الأول : النقد النحوي في الأسماء المبنية.	١٠٦	١١٤
- عدم المجازاة بـــ (بكيف).	١٠٩	١١٠
- اسمية (ما) في أفعل التعجب .	١١٠	١١١

- الضمير المتصل باسم الفاعل .	١١١	١١٢
- الألف واللام اسمٌ بمعنى (الذي) .	١١٢	١١٤
الفصل الثاني : النقد النحوي في الأفعال المبنية.	١١٥	١٢٩
- بناء المؤكّد بنون التوكيد .	١١٦	١١٩
- إلحاق جاء و قعد بـ (صار)	١١٩	١٢٠
- الفصل بين فعل التعجب و معموله بشبه الجملة .	١٢٠	١٢٣
- نِعِم وبئس فعلان .	١٢٣	١٢٥
- ليس بين الفعلية والاسمية .	١٢٦	١٢٩
الفصل الثالث : النقد النحوي في الحروف .	١٣٠	١٤٩
- (كأن) للتشبيه .	١٣١	١٣٢
- لام (لعلّ) الأولى .	١٣٢	١٣٤
- (ما) العاملة عمل ليس .	١٣٤	١٣٦
- أصل (لن).	١٣٦	١٣٨
- (إذن) حرف غير مركب .	١٣٨	١٣٩
- زيادة الواو العاطفة .	١٣٩	١٤٠
- زيادة الفاء .	١٤١	١٤٢

- العطف (بل) بعد النفي و النـهي .	١٤٢	١٤٤
- دلالة (ربّ).	١٤٤	١٤٩
الخاتمة .	١٥٠	١٥٣
ثبت المصادر والمراجع .	١٥٤	١٧٣
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية .	A	B

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله ربِّ العـالمين، والصـلاة والسـلام علـى نبيـه محمـد المبعـوث بلسـان عربـي مبين ، ودعوة الحق وعلى آله وصحبه المنتجبين ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد ٠٠٠

فعلم النحو من أهم علوم اللغة العربية ، وهو بمنزلة الأب للعلوم العربية ، والدعامة التي نَعْبرُ بها نحو التزود بالعلوم اللغوية الأخرى ، فهو من أسمى العلوم التي لا غنى عنها قدراً ونفعاً ، و الطريق إلى صحيح الكلام من سقيمه ٠

وقد رافق هذا العلمَ نقد وتوجيه وتصويب تضمَّنته كتب النحويين من أهل الفكر والاجتهاد، وكتاب (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، للعلاّمة محمد بن أبي الفتح البعليّ(ت ٧٠٩ هـ) من الكتب التي هيمن النقد النحوي عليها، لأنه لذا أقبلتُ على دراسته٠ وبعد التوكل على الله عقدت العزم على البحث فيه عندما تفضلت عليّ أستاذتي المفضال أ٠د٠منى يوسف حسين بهذا الموضوع الذي وُسِمَ بعنوان: (النقد النحوي عند البعلي (ت٧٠٩) في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، ان كتاب (الجمل) لعبد القاهر هو شرح لكتابه (العوامل المائة النحوية في اصول علم العربية) فوجدته موضوعاً امتازت فيه المادة النحوية بثراء الأحكام النقدية، فضلاً عن أن فكر البعلي قد انماز بالسعة المعرفية والذهن الوقاد والرأي القاطع في عدم تردده في نقد رأيٍ إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، وقد ظهرت هذه السمات في استعماله لألفاظ وعبارات في أثناء نقده لآراء من سبقه من العلماء تكشف عن قوة شخصيته العلمية مما كان له أثر في اعطاء خصوصيةٍ لفكره النقدي النحوي ٠

وقد اقتضت مادة الدراسة أن يُبنى على مقدمة وتمهيد أعقبتهما ببابين وخاتمة تضِّمنت أهمِّ النتائج وقائمة بثبت مصادره و مراجعه وملخص باللغة الانكليزية ٠

أما التمهيد فحمل عنوان: (فكر البعليّ النحويّ ومظاهر النقد النحوي في كتابه الفاخر) في ثلاثة أقسام، الأول منها في (حياته وآثاره و موارده و منهجه في الكتاب)، والثاني في (الأصول النحوية التي استند إليها في نقده)، أما الثالث فكان في (النقد النحوي بين دلالة

اللفظ واستعمال المصطلح) وجاء الباب الأول بعنوان (النقد النحوي في المعربات) ضم ثلاثة فصول : الأول منها : النقد النحوي في المرفوعات وقَدْ تناولُت فيه تسعَ مسائلَ ، والفصل الثاني درس (النقد النحوي في المنصوبات) تناولت فيه اثنتي عشرة مسألةً٠ ودرست في الفصل الثالث (النقد النحوي في المجرورات والمجزومات، ومسائل أخرى) واشتمل على سبعة مسائل.

وعنونت الباب الثاني بعنوان (النقد النحوي في المبنيات)، ضمَّ ثلاثة فصول كان (النقد النحوي في الأسماء) من حظ الفصل الأول، تناولُت فيه أربع مسائل و(النقد النحوي في الأفعال) كان عنواناً للفصل الثاني تناولُت فيه خمسَ مسائلَ ، أما الفصل الثالث فكان بعنوان (النقد النحوي في الحروف) ضمَّ عشر مسائل ، وبعدها أعقبت الدراسة بخاتمة عرضت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج انتهيت إليها في أثناء البحث ٠

وقد تعددت موضوعات الدراسة بتنوع مصادره ومراجعه بين كتب النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين ، إضافة الى كتب معاني القران الكريم وإعرابه وكتب الخلاف النحوي وغيرها مما تحمله هذه الدراسة في صفحاتها ٠ وأما الدراسات التي درست التراث النحوي عند أبي الفتح البعلي بحسب تتبعي من رسائل وأطاريح فهي :

١. التفكير النحوي عند البعلي في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر في ضوء خلاف النحاة ، خالد محمد إبراهيم دبور ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، قسم اللغة العربية ، ٢٠١٢ .
٢. الحديث النبوي في نحو محمد بن ابي الفتح البعلي (ت٧٠٩هـ) بين التقعيد والتاكيد في (كتابه الفاخر) ا٠م٠د صابر السيد محمود احمد، بحث، جامعة الازهر، كلية اللغة العربية، العدد١٨، سنة ٢٠١٤م .
٣. أسس ترجيحات البعلي النحوية في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، رحمة بنت بخيت بن تويم القثامي، رسالة ماجستير ١٤٣٢ هـ .

٤. محمد بن أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩ هـ) وجهوده اللغوية (دراسة وصفية) ، وليد حمدي عبد غريب ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة العراقية ، كلية الآداب ٢٠١٢ م .

– وختاماً– ومن باب الاعتراف بالفضل يطيب لي أن اشكر أستاذتي المشرفة الدكتورة منى يوسف حسين على طيب صنيعها في إعداد هذه الدراسة بما قَّدمته لي من إرشاد وتوجيه، فقد خَصَّصَتْ من وقتها الكثير ولم تدخر وسعاً في ذلك، فكانت متابعة لُكِلِّ حرفِ يُكْتبُ فكانت تصوب ما وقعتُ فيه من الأخطاء والعثرات بملحوظاتها الدقيقة التي كانت نتاج قراءات متكررة لِما كَتَبْتُ، فجزاها الله تعالى عني خير جزاء المحسنين ولها مني كل الوفاء والتقدير ٠

والشكر موصول موفور إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الآداب / قسم اللغة العربية الذين كان لهم الفضل ابتداءً وانتهاءً بعد الله تعالى في رفدي بفيض علمهم الجسيم في مرحلَتي البكالوريوس والماجستير، فالله أسأل أن يمدهم بواسع فضله ويمن عليهم بالصحة والعافية ٠ وها أنا ذا أضع هذا الجهد أمام أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتقييمه، فإن أصبت فمن الله عز وجل وهي غايتي ورجائي، وإن كانت الأخرى فمن نفسي فليس لي من الكمال من شيء ، وما التوفيق إلاّ بالله العلي العظيم ٠

وآخر دعوانا أن اِلحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله الطيبين الطاهرين ٠

الباحثـــة

١٤٤٤ هـ– ٢٠٢٢ م

التمهيـــــــد

فكر البعلي النحوي ومظاهر النقد النحوي في كتابه (الفاخر)

القسم الاول : حياتـــــه وآثاره وموارده ومنهجـــه في الكِتـــــــابِ ٠

القسم الثاني : الأَصولُ النحويةِ التي استنَد إليها في النقـــــــــــدِ ٠

القسم الثالث : الَنقْد اللغوي بين دلالة اللفظ واستعمال المصطلـــح ٠

القســـم الأول: حياته، وآثاره وموارده ومنهجه في الكتاب.

اسـمه هـو أبـو عبـد الله محمـد بـن أبـي الفـتح بـن أبـي الفضـل بـن بركـات البعلـي، (ت٧٠٩هـ) الحنبلي، لقب بشمس الدّين[١]، وبالحنبلي نسبةً إلى مذهبه الفقهي[٢]، واختلفوا في اسم جدِّه الثالث ، فقد ذكر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) أنّ اسمه (مركان) وَلَمْ يتفق مع غيره في هذا الاسم[٣]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتهُ من اسم (بركات) وكنيته أبو علي[٤] .

ولد أبو عبد الله البعلي سنة خمس وأربعين وستمائة هجرية في مدينة بعلبك، إحدى مدن الشام في سهل البقاع ، حيث مولده ونشأته الأولى، لكنَّ مقامه الدائم كان بدمشق، حيث كان فقيهاً واماماً ومفتياً فيها ، وفي بعلبك صنف وألَّف كتبه[٥]. فقد كان محدّثاً فيها، كما كان محدثاً في غيرها كـ(مصر، ودمشق، وطرابلس)[٦]، وتميز ببراعته في النحو[٧] ، و عُني بالرواية وحصل الأصول ، وجمع وخرّج وأتقن الفقه[٨] .

شيوخـــه :

مِن المؤكد أن يكون لعالم مثل ابن بركات البعلي الحنبلي من خلال ما وَصَلْتُ من تراثٌ علميٌ مختلف سواء في اللغة أو الفقه أن يكون له أساتذة حملوا في عقولهم فكراً وَضّاءً، استطاعوا صقل موهبته وإبراز نبوغه العلمي الذي ملأ الآفاق معرفة ودراية، ولعل المطّلع على فنون مصنفاته يستشعر ذلك من خلال التأثر والتأثير بهم وبغيرهم، حتى إنني في تتبع ما ورد من أقوال تثبت صحة ما تَوجَهْتُ إليه، وهم كل من :

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات : ٤/ ٢٤٢ .

(٢) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة : ٤ / ١٤٠.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤ /١٤٠.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ /١٤٠.

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤ /١٤٠، الاعلام : ٣٢٦/٦ .

(٦) ينظر : الوافي بالوفيات : ٤ / ٢٢٤ ، شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب: ٦ /٢١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٢١١ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٢٤ ، الدرر الكامنة : ٤ /١٤٠.

١. اليونيني : هو محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحافظ (ت٦٥٨ هـ)، وهو من كبار فقهاء عصره، وهو والد المؤرخ قطب الدين اليونيني والمحدث شرف الدين اليونيني[١] ، وأخذ عنه الفقه الحنبلي[٢].

٢. ابن عبد الهادي: أبو عبد الله محمد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي(ت ٦٥٨ هـ) [٣].

٣. ابن المَعرّي: أبو محمد عز الدين الحسن بن الحسين بن أبي البركات البغدادي الحنبلي (ت٦٦٦هـ) [٤] .

٤. أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن محمد بن ابراهيم بن أحمد المقدسي (ت٦٦٨هـ)، أخذ عنه الفقه[٥].

٥. ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدّين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي (ت٦٧٢ هـ)[٦]، وكان وكان البعلي من تلامذته النابهين وأجازه ابن مالك ، وأخذ عنه العربية[٧].

٦. ابن أبي السرر: تقي الدين إسماعيل بن إبراهيم بن أبي السرر(ت٦٧٢ هـ)[٨].

٧. النووي : محيي الدين أبو زكريا يحيي بن شرف الخزامي الشافعي(ت٦٧٦ هـ)، صّنف الأذكار والتحقيق ورياض الصالحين[٩] .

---

(١) ينظر: شذرات الذهب : ٦ / ٢١ .

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات : ٤ / ٢٢٤ ، الدرر الكامنة : ٤ / ١٤٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٤ / ٤٥ ، وطبقات رواة الحديث وحُفاظه : ٥٢٤، وشذرات الذهب:٦ / ٢١.

(٤) ينظر: إنباه الرواة : ٨٩/٢ ، الوافي بالوفيات : ١٩ / ٣٤، الذيل على طبقات الحنابلة : ٤ / ٩٣.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات : ٤ / ٢٢٤ ، الدرر الكامنة : ٤ / ١٤٠، الذيل على طبقات الحنابلة : ٤ / ١٠٠.

(٦) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ١ / ٢٠٧.

(٧) ينظر: معجم المؤلفين : ٣ / ٥٨٠.

(٨) ينظر: الوافي بالوفيات : ٤ / ٢٢٤ ، شذرات الذهب : ٧ / ٥٩٠، بغية الوعاة : ١ / ٢٠٧.

(٩) ينظر: الأعلام :١٤٥/١، معجم المؤلفين : ١٦٥/١ .

٨. ابن ذليل: أبو اسحاق نجيب الدين ابراهيم بن خليل الدمشقي (ت٦٨٥هـ) [١].

٩.عمر الكرملي: بدر الدين عمر بن محمد بن أبي سعد (ت٧٦٣هـ)[٢] .

تلامذته : وهم كل من:

١. أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الملك الطوفي (ت٧١٦هـ)[٣] .

٢. أبو عبد الله سراج الدين الحسين بن يوسف بن محمد الدجيلي البغدادي (ت٧٣٢هـ)[٤].

٣. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الحافظ (ت٧٤٨هـ)[٥] ، فقد قال قال في كتابه تذكرة الحفاظ : (وسمعت من الشيخ الإمام الفقيه المحدث النحوي بقية السلف شمس الدين أبي عبد الله بن أبي الفتح البعلبكي الحنبلي)[٦].

٥. ابن قيم الجوزية : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي(ت٧٥١هـ) [٧] .

٤. السّبكي، نقي الدين على بن عبد الله بن عبد الملك الكافي بن علي بن تمام السّبكي الأنصاري (ت٧٥٦هـ)[٨].

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات: ٤ / ٢٢٤ ، الدرر الكامنة : ٤ / ١٤٠، شذرات الذهب: ٦ /٢٠ ، معجم المؤلفين : ٣ / ٥٨٠. ٥٨٠.

(٢) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة ، ٣٧٢/٤، شذرات الذهب : ٧ / ٥٧٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٤ / ٤٠٤ – ٤٠٥ – ٤٠٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٥/ ٣٠ – ٣٢ –٣٣.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين : ٣ / ٨٠.

(٦) ينظر: تذكرة الحفاظ : ٣ / ١٣٧٤.

(٧) ينظر: بغية الوعاة : ١ / ٦٢، الأعلام : ٤ / ٣٠٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٢٠٧، الأعلام : ٤ / ٣٠٢.

آثـــــــــاره :

للمؤلف البعلي مصنفات متعددة ، وتركة علميّة كبيرة يمكن أن أُقَسّمهَا على ثلاثة أقسام :

القســـم الأول: وهي الكتب الخاصة بالجانب الفقهي، فقد ذكرت المصادر أنّ اتجاهه الفقهي أنه حنبلي المذهب، لذلك درس الفقـــه على يد أساتذته، وكـــانت نتيجـــة تلك الدراسة كتابين، همـــــا:

١.كتاب في شرح كتاب (المقنع) في الفقه الحنبلي ، ألفَّه ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠ هـ)، والمطلع على أبواب (المقنع) يتضح له انه ليس شرحاً مبسطاً للكتاب كلّه، بل هو شرح لألفاظه في الجانب اللغوي والاصطلاحي، والكتاب مطبوع سنة ١٩٦٥[١] .

٢.شرح الرعايّة ، كتاب في الفقه الحنبلي، ألفه ابن حمدان الحراني (ت٦٩٥ هـ)، وما زال هذا الشرح مخطوطاً[٢] .

القســـــم الثـــاني: وهـي الكتـب الخاصـة بالحـديث النبـوي الشـريف، ولـه مؤلـف واحـد وهـو (أربعون باباً في الطب من الأحاديث الصحاح والحسان)، عُثر على هذا الكتاب مخطوطاً في مكتبة (عارف حكمة) بالمدينة المنورة ، والكتاب مطبوع ، طبع بعِناية أحمد البزرة وعلي رضا عبد الله نشره المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٨٥ م[٣] .

القســـــم الثالـث : وهو القسم المخصص لعلوم العربية ، الذي كان نتاجاً لفكرة البعلي عن طريق شيخه وأستاذه ابن مالك، وهذه المؤلفات هي :.

١. إكمال الأعلام بتثليث الكلام ، وهو إكمال على كتاب ابن مالك الموسوم بـ(الأعلام بتثليث الكلام)، ويقع هذا الكتاب في نحو خمسين ورقة[٤] .

---

(١) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : ٢/ ١٨٠٩ .

(٢) ينظر: كشاف معجم المؤلفين :١١ / ١١٦ .

(٣) ينظر: الفاخر: (مقدمة المحقق):٣.

(٤) ينظر: كشف الظنون : ١ / ١٤٤.

٢. المثلث ذو المعنى الواحد: وهو كتاب مختار من كتاب (الأعلام بتثليث الكلام) وهو كتاب صغير الحجم من إحدى عشرة ورقة[١] .

٣. شرح ألفية ابن مالك : وهو شرح لكتاب أستاذه ابن مالك، لا نعرف شيئاً عن مخطوطات هذا الكتاب، وقد أشار السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى أنّه كان شرحاً مبسطاً[٢].

٤. شرح المقدمة الجزولية وهي مقدمة نحوية لعيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧ هـ)[٣].

٥. شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني، وقد أطلق عليه المترجمون(الشرح الكبير) أو الفاخر[٤]. وقد ((حظيت جمل الجرجاني بعناية الشراح اذ بلغت شروحها سبعة عشر شرحاً اهمها شرح المصنف الجرجاني نفسه وشرح ابن السيِّد البطليوسي(ت٥٢١هـ)، وشرح ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، وسماه (المرتجل في شرح الجمل) ، وشرح ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وشرح ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) وشرح محمد ابي الفتح البعلي وكان اوسع هذه الشروح)) [٥].
قال الصفدي : ((وصنف شرحاً كبيراً للجرجانية)) [٦].

آراء العلمـــــاء فيه :

كانّ لمحمد بن أبي الفتح البعلي مكانة كبيرة في عصره، فقد وصفه ابن حجر العسقلاني بحسن شمائله وتدينه[٧]، وذكر السيوطي فضله وأخلاقه[٨]. عَرفَ بِأنّه فقيه مُحدث مُجَود للقرآن ، للقرآن ، لغوي نحوي ، وكان يحظى بالثناء ، والذكر الحسن، والأوصاف العلمية، ومنه ما قاله ابن حجر العسقلاني: إنه (برع في العربية)[٩].

---

(١) ينظر: الأعلام : ٦ / ٣٢٦.
(٢) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٠٧.
(٣) ينظر: الفاخر (مقدمة المحقق) :٣.
(٤) ينظر: الوافي بالوفيات : ٤ / ٢٢٤ ، الدرر الكامنة :٤ / ١٤١.
(٥) الفاخر (مقدمة المحقق) : ٤.
(٦) الوافي بالوفيات : ٣١٦/٤ .
(٧) ينظر: الدرر الكامنة : ٤ / ١٤٠.
(٨) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٠٧.
(٩) الدرر الكامنة : ٤ / ١٤٠.

وممّا نقل عنه أنّه مدمن اشتغال، وأنّ له تصانيف كثيرة[١]، وقد أثنى عليه السيوطي ومدحه قائلاً: ((المُسَمُّون بالبعلي جماعة أشهرهم محمد بن أبي الفتح تلميذ ابن مالك))[٢]. وقد وُصف بأنّه تاركُ للتكلّف، مدمنُ للاشتغال، كثير المحاسن[٣]،

ووصفه صلاح الدين الصفدي(ت٧٦٤هـ) بقوله: ((كان ثقة صالحاً متواضعاً على طريقة السلف))[٤] . وقال عنه ابن حجر العسقلاني بأنّه جبل علمٍ يمشي[٥].

كما عُرف بخبرته بألفاظ الحديث[٦]. وقد أشاد المترجمون ببراعته في علوم العربية[٧]، وقال عنه ابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ) بانه عُني بالرواية وحصل الأصول وجمع ، وَخَرّجَ وأتقنَ الفقْه[٨].

موارد البعلـــي النحوية .

فَصّلَ البعلي في كتابه الفاخر المسائل النحويّة، وقدّم آراء النحويين فيها وبيّن حججهم بالتفصيل، ثم نقد هذه القواعد ، واعتمد في نقده على موارد مهمة منها:.

١. اعتماده على علماء المدرستين البصرية والكوفية ، ولم يتقيد بهما، بل ذكر علماء آخرين خارج نطاق المدرستين .
٢. اعتماده على النصوص القرآنية والنصوص الشعرية في التأصيل للقاعدة النحويّة وفي بيان صحة نقده لها .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ١٤٠.
(٢) بغية الوعاة : ١ / ٢٠٧.
(٣) ينظر : الدرر الكامنة : ٤ / ١٤١، بغية الوعاة : ١ / ٢٠٧.
(٤) الوافي بالوفيات : ٤ / ٢٢٤ .
(٥) ينظر: الدرر الكامنة : ٤ / ١٤١.
(٦) ينظر: بغية الوعاة : ١ / ٢٠٧.
(٧) ينظر: الدرر الكامنة : ٤ / ١٤١
(٨) ينظر: شذرات الذهب : ٦ / ٢١.

٣. استأنس بمصطلحات أهل النحو التي أشاروا عن طريقها إلى ضعف القاعدة وعدم قوتها أو رفضها ومنها (الشاذ و النادر و الضرورة و القلة) وغيرها[١].

٤. وَأولُ شيءٍ أَسَّسَ له في ذكر القاعدة هو قول عبد القاهر الجرجاني ومِن ثم قام بشرح ما قاله، وقد ذكره دائماً بقوله: (قال رحمه الله)[٢] .

٥. استعان بشعراء من مختلف العصور ولم يتقيد بعصر معين ، وفي الغالب يذكر اسم الشاعر قبل ذكره للبيت الشعري ، ولم يُفَصّلْ أكثر من ذلك ، فقدْ استعمل هذا المورد من دون إطناب بالشاعر ، فعرّف باسمه فقط ، لأنّ كتابه واتجاهه نحوي خالص ، ووجدته في احيان أخرى يذكر البيت الشعري من دون أن يعرف بقائله ، ومن ذلك :

أ. ذكر البيت الشعري بدون ذكر قائله : قال الشاعر[٣]:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجّبا

قال آخر[٤] :

وعاُمنا أعجبنا مُقدّمُــهُ يُدعى أبا السَّمح وقِرضَاب سُمُه

ب. أنشدني شيخنا أبو عبد الله بن مالك رحمه الله ، قال[٥]:

قدِّموا إذ قيل قيس قدِّموا وارفعوا المجد بأطراف الأسل

منهج البعلي :.

أولاً : عندما علّق البعلي على المسائل النحويّة ، بالترجيح والنقد والرفض لبعض الآراء فَإنّهُ استعمل ألفاظاً معينة وظفها في تلك المسائل واعانته في بيان نقده لتلك المسائل، ومن تلك

(١) ينظر : الفاخر : ١/١١١-١٢٢، ٢/ ٤٠١.
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٣١١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ٨ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ١٨.
(٥) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ١٣.

الألفاظ (باتفاق و وفاقاً و لا أعلم في ذلك خلافاً) التي وظفها في ترجيحات ونقد المسائل النحويّة. وألفاظ أخرى وظفها في الرفض والقبول وهي (فيكون جائزا و فلا يمنع ذلك و مختلف فيه و والصحيح الأول و والثاني هو الصحيح و أولى و وذلك جائز و لا يجوز و مردود و صحة استعمالهم و فاسد و وهو الصحيح و ولا يصح قياسه و لم يجز لعدم الفائدة و ضعيفاً و ولا حجة فيه) وأمثلة وألفاظ بالتوقف عند الحكم النحوي بألفاظ استعملها جمهور النحويين ومنها (الضرورة و الأضعف للأضعف و الأقوى للأقوى)، وسَأذْكُر نماذج مختلفة لهذه الألفاظ من خلال عرض المسائل النحويّة التي وُجِدَت فيها وهي :

أ. الألفاظ (لم يُجِزْ و لا يجوز و لا يصح و هو الصحيح و وهذا هو الصحيح و الأولى و الأحسن)، وقد وردت في مسائل منها :

١. وضع البعلي للمبتدأ خمس حالات في حال كونه مرفوعاً ، وفي الحال الخامسة قال: ((إنّ العامل فيه العائد من الخبر ، والأخيران مذهب الكوفيين ، والصحيح الأول لمِا ذكر ، ولا يصُحّ أن يكون تجرده مِن العوامل اللفظية عاملاً؛ لأن ذلك عدمُ العامل)) [١] .

٢. في حديثه عن الابتداء بالمبتدأ قال : ((والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين، وكونه مرفوعاً بما في النفس من معنى الابتداء إنْ أُريدَ بذلك الإبتداءُ، فهو مذهب سيبويه ، وإن أريد به قضاء النفس عليه بكونه كذلك ، فذلك لا يصحّ أن يكون عاملاً ، ولا يصحّ أن يكون الخبر هو العامل في المبتدأ)) [٢] .

٣. وقوله : ((ولا يصحُّ أن يكون الضمير العائد رافعاً للمبتدأ؛ لأنَّ المضمر فرعُ المظهر ، فإذا لم يعمل الأصلُ ، فالفرع أولى ، ولأنَّ الضمير العائد قد يكون في الصلة ، فلو عَمِلَ لعمل فيما قبلَ الموصول ، وذلك لا يجوز))[٣] .

ب. ومن الألفاظ التي وظفها هي (فاسد و مردود و لا حجة فيه و ضعيف)، ونجدها في مسائل متعددة هي :

---

(١) **الفاخر : ١ / ١٦٥.**

(٢) **المصدر نفسه : ١ / ١٦٦.**

(٣) **المصدر نفسه : ١ / ١٦٦.**

١. بَيَّن البعلي حالات كون الخبر مرفوعاً ، وقسمها على أربعة مذاهب ، فقال في المذهب الرابع : ((إنه مرفوع بتعريّه مِن العوامل اللفظية قياساً على المبتدأ ... وأمّا الثاني ففاسد؛ لأنّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي ، والأفعال أقوى العوامل اللفظية ... ولا يصح قياسه على (كانَ وظنّ وإنّ) وأخواتها ، لأنها عوامل لفظية قويّة ، والابتداء ضعيف ... وأمّا الثالث ففاسد أيضاً، لأنّه قول لا نظير له)) [١] .

٢. نقل البعلي عند كلامه على الرافع للفعل المضارع قولاً للكسائي(ت ١٨٩هـ)، وهذا القول مفاده أنّ الفعل المضارع مرفوع بالحرف الزائد في أوله ، فكانت تعليقة البعلي في نقده لهذا الرأي قوله: ((وما نقل عن الكسائي فاسد لوجهين : أحدهما : أنّ حرف المضارعة أحد حروف الكلمة وبعض الكلمة لا يعمل فيها . والثاني : أنّ الجازم والناصب يزيل الرفع ، ولو كان حرفُ المضارعة عاملاً ، لما بطل بعاملٍ قبله)) [٢] .

ثانياً : من الأصول السماعية التي اعتمدها البعلي في نقده للمسائل النحويّة في كتاب عبد القاهر الجرجاني هي القراءات القرآنية التي كانت الوسيلة التي ينقد بها المسألة النحويّة ، وكان هذا واضحاً وجليّاً في إسلوبِهِ النقدي ، ومن تلك المسائل التي أسس لها باعتماده على القراءات القرآنية هي :-

أ. تعرض البعلي إلى الاسم المنصرف وغير المنصرف ، ووضع مقاييس للاسم الذي لا ينصرف في النصوص الشعرية وجعله على ثلاثة أضرب[٣]. وبعدها فرّع لمسائل خاصة بالاسم الذي ينصرف للضرورة وأكده بقراءة نافع والكسائي عن طريق قوله :((وما جاز صرفه للضرورة جاز صرفه للتناسب كقراءة (نافع والكسائي): (سَلاسِلاً) و(قواريراً)، وكقراءة (الأعمش) (ولا يَغُوثاً) و(يَعوقا) مصروفين ليناسبا وُدّاً وسُواعاً ونَسْرا)) [٤] . ولفظ (سَلا – سِلا) وردت في قوله

(١) الفاخر : ١٦٧.
(٢) المصدر نفسه :١/ ١٩٩ . ٢٠٠.
(٣) ينظر: المصدر نفسه :١/ ١٤٣.
(٤) المصدر نفسه :١/ ١٤٤ – ١٤٥.

تعالى:﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلا وَأَغْلالا وَسَعِيرًا ﴾ [١] ، ولفظ (قواريراً) وردت في النص القرآني وهو قوله تعالى : ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ ، وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ﴾ [٢] .

ب. اجمل البعلي كلامه عن الجملة المتحدة وغير المتحدة ، حيث قسم الجملة المتحدة على أربعة اقسام، وكانت هذه الأقسام على وفق ضربين أساسيين ، كان الضرب الثاني منهما خاصاً بالجملة غير المتحدة ووضعه في نقاط ثلاث ، اختصت النقطة الثالثة بحالة الخلاف الواقع بين النحويين ، فقال :((والثالث : مختلف في جواز حذفه ، وهو ما إذا كان المبتدأ غير (كلٍّ)، والضمير منصوباً بفعلٍ أو صفة ، لفظاً أو محلاً ، فالكوفيون يمنعون حذفَه في الاختيار مع بقاء الرفع ، والبصريون يُجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً، ومنه قراءة (السُّلَمِيّ): ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [٣]. برفع حكم)) [٤] .

ثالثاً : مِن سمات اسلوب البعلي في كتابه الفاخر عند رفضه وقبوله الآراء في المسائل التي عرضها الجرجاني في كتابه تضمينه لنصوص الحديث النبوي الشريف ، وهو اسلوب لتعضيد القاعدة التي تبناها بالنص القرآني ويردفها بالحديث النبوي الشريف ، ومن تلك المواضع :

أ. وظف البعلي الحديث النبوي في بيان الأفعالِ الخمسةِ ، وحال الحذف الواردة فيها في حال الجزم ، وبيّن أَنّ النون التي تحُذف من هذه الأفعال نائبة عن الضمة فقال : ((والثاني : كقوله (ﷺ) : (والذي نفسي بيده ، لا تدخلوا الجنةَ حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا)[٥]. فالأفعال (تدخلوا) (تؤمنوا) (تحابوا) هي من الأفعال الخمسة حذفت منها النون للجزم والأصل فيها (تؤمنون . تدخلون . تحابون) .

---

(١) سورة الإنسان : الآية / ٤.

(٢) سورة الإنسان : الآية / ١٥.

(٣) سورة المائدة : الآية /٥٠.

(٤) الفاخر :١/ ١٧٤– ١٧٥.

(٥) المصدر نفسه :١/ ١٠٢.

ب . وفي حذف الفاعل ذكر البعلي عشر مسائل ، تعرض للأولى بقوله : ((أن يكون معلوماً ... كقوله (ﷺ) : نُصرِتُ بالصَّبا وأهُلِكَتْ عادٌ بالدَّبور)) [١] .

ج. وفي امتناع الجواب عن نسبة الخبر إلى المبتدأ ادلى البعلي دلوه في ذلك وَقَدْ أَجابَ على هذه الحالة بضربين هما، الأول الذي عضده بحديث نبوي شريف ، فقال: (أحدهما : أن لا يدلَّ عليه دليل ، فيجب ذكره ، كقوله (ﷺ) : ((لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكُفرٍ لَهَدَمْتُ الكعبةَ وجَعلتُ لها بابين)) [٢] .

رابعاً : اعتمد الأصول الأربعة في أثبات ما تبناه مِن القواعد النحويّة ، ولَسْتُ في صدد ذكر أمثلة لها ، لأنني سَأُبَيّنُ تلك الأصول في القسم الثاني من التمهيد .

خامساً : زيادة على استشهاده بالنصوص القرآنية والأحاديث النبويّة فقد إسْتشهَدَ بنصوص شعرية تجسد تأييد العرب لهذه القواعد ، فأنتقى منها ما وجد ضالته في شعره، ومِن تلك النصوص :-

- قدّم البعلي السبب الذي منع دخول الفاء على الخبر، وجعل هذا السبب على ضربين أوقعهما في الواجب والجائز ، وجعل للواجب تقدم أمّا ولا يمكن حذفها الا للضرورة ، فقال: أما للضرورة فكقول الشاعر الخالد بن حارث المخزومي[٣]:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم ولكنّ سَيْراً في عِراضِ المواكبِ

- وَبْعَد أَنْ عَرَضَ مسوغات دخولِ الفاءِ على الخبرِ، عَلّقَ بأنها تدخل على غير ماذكر غيرها والسبب في ذلك لعدم شبهه بالشرط .

ورفض بيتاً من الشعر أن يكون حجة عند قول الشاعر[٤]:

أرواحٌ مودّعٌ أم بكورُ أنت فانظر لايّ ذاك تصير

---

(١) الفاخر :١/ ٢٢٠.
(٢) المصدر نفسه :١/ ١٨٩.
(٣) المصدر نفسه :١ / ١٩٤.
(٤) المصدر نفسه : ١ / ١٩٥.

فعلق عليه بقوله :((ولا حجة فيه ... لجواز تأويل (أنت) بأنّه فاعلُ فعلٍ محذوف ، أي فانظر أنت فحذف الأول وبقي فاعله)) [١] .

سادساً : عرض البعلي آراء النحويين في أثناء تناوله المسألة النحوية ، بل لم يغفل أن يعرض آراء مدرستي البصرة والكوفة وأشار إليهما بالاسم ، زيادة على ذلك ذكر جملة من آراء النحويين ، ومِن ذلك :

أ. ذكر مدرستي البصرة والكوفة في مسألة تقسيمات الأفعال ، فتناول الفعل المضارع وآراء المدرستين في تسميته وسبب رفعه، فقال : ((وأمّا الرفع فَاختِلف فيه ، فَمَذْهَبُ البصريين أنّه مرفوع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنّ وقوعه موقع الاسم يكسبه قوة يُشبه بها الاسم... وذهب الكوفيون إلى أنّه مرفوع بخلوه من الناصب والجازم))[٢] .

ب. ذكر كثير من النحويين سواء من أصحاب مدرسة البصرة أو الكوفة أو المدارس الاخرى ، وعرض آراءهم ورجح منها أو رفضها ، أي : جعلها على طاولة النقد ، ومنها :

١. قسم البعلي مسألة حذف رافع الفاعل ونائبه على ثلاثة أضرب:(جائز و واجب وممتنع) ففي الضرب الثاني تناول واجب الحذف، وقدّم شواهد قرآنية مع تعليق النحويين عليه، ومنها قوله: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ﴾[٤] . فقال :((فالسماء والأرض مرفوعان بفعل مقدّر عند (سيبويه) ، أي : إذا انشقت السماء، وإذا مُدّت الأرض ، وأجاز (الأخفش) في نحو هذا أن يرتفع بالابتداء)) [٥] .

٢. في باب ترتيب الجملة ووقوع الفاعل مع المفعول ، تحدثَّ البعلي عن الأصل في هذه الجملة، وقسم المفعول به من حيث وقوعه إلى واجب التقديم وواجب التأخير وجوازُ الأمرين، ففي القسم الأول وهو وجوب تقديم الفاعل تكلَّم عن أصناف ثلاثة ، في الثالث منها

---

(١) الفاخر : ١ / ١٩٥.
(٢) المصدر نفسه: ١ / ١٩٨ . ١٩٩.
(٣) سورة الانشقاق : الآية /١.
(٤) سورة الانشقاق : الآية / ٣.
(٥) الفاخر : ٢١٣- ٢١٤.

قال :((أن يكون المفعول محصوراً بـ (إلاّ أو إنّما) ظاهراً كان أو مضمراً... وأجاز الكسائي وابن الأنباري تأخيره إذا كان حصر المفعول (بإلّا)))[١] .

القسم الثاني: الأصول النحويّة التي استند اليها في نقده .

اعتمد اللغويون في بناء القواعد سواء صوتية كانت أم صرفية أم نحويّة على أسس معينة، حتى عُدّت هذه الأسس قواعد وأصول يهتدون بها في تأصيل قواعدهم ، ومن تلك الأسس، التي اعتمد عليها علم النحو، هي التي بنى عليها النحويون قواعدهم، والتي سميت أصولاً. ويراد بالأصل في اللغة (أسفل كلّ شيء ، وجمعه أصول ، لا يُكسّر على غير ذلك ، وتستعمل بمعنى الحَسَب، ويقال رجلٌ أصيل، ثابت الرأي عاقل) [٢]. وخرج اللفظ ليكون بمعنى(الحقيقة)[٣].

وكان للنحويين تعريف يخدم توجههم في جعله الأساس الذي تبنى عليه قواعدهم ، وتناوله العليمي (ت ١٠٦١هـ) في حاشيته الذي أعطاه معنى الاستحقاق[٤]، وعبّر عنه د. تمام حسّان بأنّه: (القاعدة السابقة على القيود والتفريعات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل، والمبتدأ)[٥]. وبذلك يبرز أمامنا أمران ، الأصل ويقابله الفرع ، والفرع هو الذي يُبنى من الأصل. الأصل. وعند إضافة لفظ (النحو) إلى الأصول لكي نقيدها أصبحت (أصول النحو) وبذلك أسسوا على هذا المصطلح توضيحات متعددة ، فالسيوطي عبّر عنّه بأنّه علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل[٦]، وبتعبير القاضي عبد النبي نكري (المتوفى: ق١٢هـ) : الأدلة التي تنطبق على فروع متفرقة[٧]. وبتعبير

(١) الفاخر :١ / ٢١٤ – ٢١٥.
(٢) لسان العرب : ١ / ١٦٣.
(٣) ينظر : المصدر نفسه :١/ ١٢٢.
(٤) ينظر : حاشية يس على التصريح : ١ / ٤٥.
(٥) الأصول : ١٢٣.
(٦) ينظر: الاقتراح: ٢١.
(٧) ينظر: دستور العلماء : ١ / ٣٣.

المحدثين: أنّها الأدلة الإجمالية والقواعد الممّهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والقواعد[١]. ومن هذه الأدلة الأصولية التي عُدّت أصولاً نحويّة اعتمدها البعلي في شرح كتابه هي (القياس و السماع و الإجماع و الاستصحاب).

القيـــاس :

وَضَعَتْ المعاجُم اللغويةِ حدوداً معينة في تعريف القياس ، وكذلك وضع العاملون في النحو أسساً له، فعند اللغويين هو(قستْ الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قيساً وقياساً فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى ، قسته أقوسه قوساً وقياساً)[٢]، وفيها أيضاً: ((قستُ الشيء بالشيء: قدّرته على مثاله، ويقال بينهما قيس رُمحٍ، وقاسُ رمْحٍ أي قَدرُ رُمحٍ)) [٣]. أمّا في الاصطلاح فهو مساواة فرع الأصل في علة حكمه[٤]. قال الرّماني (ت- ٣٨٤هـ) : بأنّه ((الجمع بين أول وثانٍ، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول))[٥]، فهو ((حملُ الشّيء على الشّيء لِضَرْبٍ مِن الشبه))[٦]. أو ((حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه))[٧]، وهذا الأخير هو الأشهر.

أمّا المحدثون فقد كان تعريفهم للقياس أكثر وضوحاً مِن القدماء ، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي الذي قال عنه: ((حمل مجهول على معلوم ، وحمل مالم يُسمع على ما سُمِعَ، وحملُ ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته مِن تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفَتْ أو سُمِعَت)) [٨] .

---

(١) ينظر: الاصباح في شرح الاقتراح : ٢٥ ، داعي الفلاح : ٣٩-٤١ ، فيض نشر الانشراح : ٢١٦-٢١٧ ، أصول النحو العربي : ١٥ ، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه : ٩٨.

(٢) الصحاح : ٣ / ٩٦٧ ، ينظر : لسان العرب : ٦ / ١٨٦ ، تاج العروس : ١٦ / ٤١١.

(٣) تاج العروس : ١٦ / ٤١١.

(٤) ينظر : منتهى الوصول والأمل : ١٦٦.

(٥) رسالة الحدود : ٣٨.

(٦) شرح المقدمة المحسبة : ٢ / ٤٧٥.

(٧) الأغراب في جدل الإعراب : ٤٥.

(٨) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠.

وللقياس أركان أربعة خاض بها العلماء فقالوا: ((أصل ، وفرع ، وعلّة، وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسمّ فاعله ، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّماً عليه ،فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو مالم يُسمَّ فاعله ، والعلة الجامعة هي الأسناد ، والحكم هو الرفع ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنّما اجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلّة الجامعة التي هي الأسناد وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو))[١] .

فلجأ إليه النحويون في أستنباط قواعدهم والحكم عليها من حيث الأصل وأشاروا إلى ذلك في أقوالهم وأحاديثهم، ولعل المصادر التاريخية والنحويّة تشير الى أنّ أول من قال بالقياس هوعبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) ، وهذا ما ذكره ابن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) وأكده بقوله: ((كان أول مَن بَعَجَ النَّحو ومَدَّ القياس والعلل))[٢]. وقد جاء بعده الخليل وهو الذي يعزى له تأسيس قواعد النحو العربي بقوله: ((كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القيّاس فيه))[٣] ، وقد عدّه ابن جني: ((سيد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه)) [٤] .أمّا الذين لحقوا بالخليل فكانوا سائرين على منهجه في الأخذ بالقيّاس سواء توسعوا في حدوده أو اقتصروا عليها ، فيبقى الخليل المنهل الرئيس لهم في قياس القاعدة النحويّة ، وقد أشار ابن جني الى ذلك المعنى بقوله: ((ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتهم أخذين، وبألفاظهم مُتحلّين، ولمعانيهم وقصودهم أمّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعَه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه ، وزّمَ شوارده، وأفاء فوارده أن يرى فيه نحواً ممّا رأوا، ويحذون على أمثلتهم التي حذوا، وان يعتقد في هذا الموضوع نحواً ممّا أعتقدوا في أمثاله، لا سيما والقيّاس إليه مُصغ ، وله قابل، وعنه غير متثاقل))[٥] .

---

(١) لمع الأدلة في قواعد عقائد اهل السنة والجماعة : ٩٣.

(٢) طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٢.

(٣) أخبار النحويين البصريين : ٣١.

(٤) الخصائص : ١ / ٣٦٢.

(٥) المصدر نفسه : ٣٠٩ – ٣١٠.

ولم يقف القيّاس على الأسس التي بنى عليها البصريون قواعدهم، بل كان لنحاةِ الكوفة شأنٌ في ذلك وهم يوسعون في عباراتهم واختيار الأشعار التي اعتمدوا عليها كقياسٍ لعلة قواعدهم، بل أكثر من ذلك توسعوا في اختيار القبائل أكثر من البصريين، وأخذوا يقيسون على أشعارهم، وأخذوا من الحواضر، فضلاً عن القبائل العربية الفصيحة[١]، بل نلاحظ أنّ الكسائي كان مِن المولعين بالقياس، حتى إنّه عدّ النحو كلّه قياساً[٢] .

وسار على هذا النهج في الولع بالقياس أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـ) اللذان كان لهما باع طويل في القياس، ونما على أيديهما نماءً كبيراً ، وهذا الولع بالقيّاس نقله ابن جني ليبين مدى اهتمام أستاذه أبي علي الفارسي به في قوله: ((أخطئ في خمسين مسألة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس))[٣] . ولأهمية القياس عند النحويين ، فقد كان أصلاً من الأصول التي اعتمد عليها البعلي في شرح كتاب عبد القاهر الجرجاني ، ومن النماذج التي تدل على كون القياس معياراً في النقد والترجيح عنده هو :.

أ. تناول البعلي حرف المضارعة السين، وبين رأي مدرستي الكوفة والبصرة، وأشار إلى أن البصريين أخذوها على أصلها بدون حذف وهي (السين) ، وعند نقل رأي الكوفيين في أنّ الأصل في (السين) هو (سوف) وبيّن العلة في ذلك عندهم وهي حذف الواو والفاء؛ لأنَّ العرب لفظوها بـ (سَوْ أفْعَلُ) ، بحذف الفاء وكذا حذفت الواو؛ لأن هذه الأفعال هي أصول، وقد دخل عليها الحذف وكان تعليق البعلي على هذا الرأي، وهو رأي الكوفيين القائم على الحذف وإنّ الأصل (سَوْ) قوله: (إنّ الحذف في أصله غيرُ مقيسٍ، فلا تقاس عليه غيرهُ ولا يلزم من حذفِ حرفٍ جواز حذف حرفين)[٤].

ب. عرض البعلي حالات كون الأسماء الستة معربة، ووضح الاختلاف الحاصل في ذلك وجعل ذلك الاختلاف في سبعة مذاهب، والذي يهمنا في هذه المذاهب، الخامس منها الذي صرحّ به النحويون بأن الحروف ناشئة من إشباع الحركات والإعراب قبلها وهو مذهب المازني، وهنا تبيّن

---

(١) ينظر: المدارس النحويّة(شوقي ضيف) : ١٥٩ ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٢٩.

(٢) ينظر: معجم الشعراء : ٢٨٤.

(٣) الخصائص : ٢ / ٩٠.

(٤) الفاخر : ١ /٣٠-٣١.

رأي البعلي المسند للقياس الذي فارق هذا المذهب بقوله: ((إنّ حدوث الحروف عن الإشباع خلافُ القياس، وهو شاذ وبابه الشعر))[١].

السّمـــاع :

يعد السّماع واحداً من الأصول المهمة لاستنباط القاعدة النحويّة بل يمكن أن يُعدّ الأساس الذي تعتمد عليه تأصيل القاعدة، وهو من طرائق معرفة كُنه اللغة وبيان ميزاتها، وقد أهتم به النحويون ووضعوا له حدوداً وضوابط.

لغـة : هـو مصـدر مـن الفعـل سَـمِعَ، والسَّـمع: حـس الأذن، وعـن ثعلـب(ت٢٩١هـ) معنـاه خـلا لـه ، فلـم يشـتغل بغيـره[٢]. أمّـا فـي الاصـطلاح فقـد ركـز علمـاء العربيـة علـى المعـاني والدلالات التي رافقت مصطلح السّماع ليكشفوا عن أصوله وضوابطه، وهذا ما نجده عند ابن فـارس حـين قـال: ((تؤخـذ اللغـة اعتيـاداً كالصـبي العربـي يسـمع أبويـه وغيرهمـا، فهـو يأخـذ اللغـة عـنهم علـى مـرّ الأوقـات، وتؤخـذ تلقنـاً مِـن مُلقـن، وتؤخـذ سـماعاً مِـن الـرواة الثقات ، ذوي الصدقِ والأمانة، ويتغنى المغنون))[٣] .

وقـد كـان لابـن مالـك أثـر فـي إبـراز هـذا المفهـوم فوضـح الهـدف والغايـة منـه، فهـو يوثق ما نقله حملة اللغة وجمّاعها مِن فصيح كلام العرب ولهجاتها[٤]، وفي هذا فإنه يؤكد (الاعتداد بما قاله العظماء الذين يُوثق بهم ويطمئن إليهم وكان بعض العلماء يرون أنّ لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار، ولا يصح رّد إحداهما بالأخرى)[٥] .

وقد أطلق عليه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) النقل، وعَرّفه بقوله: ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة))[٦]، وكان السيوطي قد أطلق عليه مصطلحه الرئيس وهو السّماع وعَرّفه بأنّه: (ما ثبت في كلام مَن يوثق بفصاحته ،

---

(١) المصدر نفسه : ١ / ٧٠.

(٢) ينظر : لسان العرب : ٨ / ١٦٢.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٦٢.

(٤) ينظر : شرح التسهيل: ١ / ٤٨.

(٥) دروس في الالسنية العامة : ٢٨٥.

(٦) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥.

فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه (ﷺ)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابُدَّ في كلّ منها من الثبوت))[١] .

ويلاحظ من خلال التعريف الذي عرضه أبو البركات الأنباري أنّه يرتكز على موارد لابد من توافرها، وهي (العربية و الفصاحة و صحة النقل) وأن يكون المنقول خارجاً عن حدّ القلة إلى حدِّ الكثرة[٢] .

وهنالك فرق بين النقل والسّماع ، وهذا ما وضحه الدكتور تمّام حسان وعدّ السّماع أعم وأشمل مِن النقل بقوله : ((لأنه ربّما اشتمل على الرواية وهي النقل وعلى مشافهة الأعراب وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة))[٣]. وجعل آخرون ((النقل أعم بهذا المعنى وأشمل ، إذ يشمل السّماع المباشر وغير المباشر))[٤]. وقد اعتُمِد على السّماع بشكل أساسي، لأن اللغات في أصولها جاءت عن طريق النقل، أساس المعرفة فيها، والتبحر في خصائصها يكون عن طريق السّماع[٥]. فهو الحجر الأساس في الاستدلال النحوي، فكل الأصول التي يعتمد عليها النحويون النحويون لابّد من أنّ يكون لها أصل مِن السّماع ، وأكد ذلك السيّوطي بقوله: ((وكلٌّ من الإجماع والقياس لابُدّ له مِن مَستند مِن السّماع))[٦] .

والسّماع مِن الأصول التي كانت أساساً عند البعلي واعتمد عليها في استقراء القواعد النحويّة، لذلك عند استقراء كتابه (الفاخر) وجدتُ نماذج من ذلك، ولابدّ مِن التوضيح أنّ السّماع كما أقرَّه النحويون يشمل (النصوص القرآنية و القراءات القرآنية و الأحاديث النبوية و المأثور من كلام العرب الشعري والنثري)، وهذا قد ورد في كلِّ المسائل التي تناولها البعلي، ولكن اللافت للنظر أنّه اتبع طريقتين في عرضه للمسألة، الطريقة الأولى: كانت لذلك الشاهد القرآني

---

(١) الاقتراح في أصول النحو: ٢٤.
(٢) ينظر : لُمَع الأدلة : ٨٤ / ٩٠.
(٣) الأصول (تمام حسان) : ٦٢.
(٤) أصول النحو العربية (محمود احمد نحلة) : ٣١.
(٥) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٣٤.
(٦) الاقتراح في النحو : ١٣.

أو الشعري من دون أنّ يُشير إلى أنّه مسموع ، لأنّه قد عُرِف في عُرف النحاة أنّه مسموع ، وجرى عليه الإجماع .

والطريقة الثانية : إنّه ذكر لفظ المسموع في كلامه عند الاستشهاد بما هو مأثور سَواء أكان قرآناً كان أم شعراً ، لذلك سأتناول الطريقتين على النحو الآتي:

١. **الطريقة الأولى:** التي عبّر عنها البعلي بذكر ألفاظ السّماع رغم كون الشاهد مُندرجاً تحت هذا الباب ، ومنها :

أ. عندما تناول البعلي حالات تقديم المفعول به وتأخير الفاعل ، ذكر لذلك أقساماً ثلاثة ، وما يعنينا هو القسم الثالث وهو أن يحمل الفاعل ضمير المفعول به ، ويعني وجود ضمير متصل بالفاعل يعود على المفعول به، وهو يحقق صحة تقدم المفعول به على الفاعل ، فقال: ((فَذَهبَ أبو الفتح بن جني ، وشيخِنا أبو عبد الله بن مالك إلى جوازه للسّماع والمعنى))[١] .

ب. في نموذج سماعي آخر، يتحدث فيه البعلي عن اللفظ الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط، وينقل كلاماً لسيبويه وذِكْره لهذا اللفظ في آخر باب الأسماء الأعجمية، وذكر البعلي أنّ عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧٧هـ) قد ذكر أن له وجهين ، ووافقه على ذلك الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وقصد بقبول الجرجاني للوجهين في قوله ((يجوز صرفه نظراً إلى أنّ سكون وسطه أفاده خفةً قابلت أحد السببين ، ويجوز ترك صرفه))[٢] . فقال البعلي:((وليس ذلك بصحيح لأنّه خلاف السّماع والقياس))[٣]، وقصد بعدم صحة ذلك، عدم رضاه بالقول بالوجهين. وعلق البعلي وهو يفسر سبب السّماع بقوله: ((حكى شيخنا وغيرهُ من المحققين أنّه لمّ يسمع في نوح ولوط ونحوهما إلا الصرف، ومَن ذهب إلى ترك الصرف فلم يذكر له شاهداً من كلام العرب لا نثراً ولا نظماً ، بل ألحقه بالمؤنث))[٤] .

---

(١) الفاخر :١/ ٢١٦.
(٢) المصدر نفسه :١/ ١٣٥.
(٣) المصدر نفسه :١/ ١٣٦.
(٤) المصدر نفسه :١/ ١٣٦.

ج. في حديثه عن أنواع الإعراب قسمها على وفق قول الجرجاني على أربعة هي (الرفع والنصب والجر والجزم)، وكان كلامه عن النوع الثالث الذي وصَفَه البعلي بـ (ممّا استوى فيه لفظ الجر والنصب ما جمع بالألف والتاء) وقسمه إلى مسائل متعددة ، قال في القسم الخامس: ((ما كان فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، ليس مِن باب (فعلاء . أفعل) كحمراء ، ولا (فَعلى فَعلان) كسَكرى، لأن مذكر هذين لا يُجمع بالواو والنون ، وكلُّ ما لا يُجمع مذكره بالواو والنون لا يُجمع مؤنثه بالألف والتاء ، بل المجموع بالألف والتاء ما كان كصحراء وقاصِعاءَ٠٠٠ وأمّا الشاذ فنحو: سماء وسماوات وأرض وأرضَات وأشذُّ مِن هذا جمع المذّكرات الجامدة المجردة ٠٠٠ وكلُّ ذلك شاذ مقصورٌ على السّماع))[١].

٢. **الطريقة الثانية** : وهي التي لم يذكر لفظ السّماع ولا اشتقاقاته في المسائل التي نقدها، بل صرّح بالدليل والشاهد لوجود الاجماع على حجته وكونه أصل السّماع وهو القرآن الكريم والقراءات القرآنية، والحديث الشريف ، والشعر العربي ، والكتاب مليءٌ بهذه الطريقة ، ومن أدلتها هي:

أ. تناول البعلي المفاعيل الخمسة ، وعندما أراد أن يبيّن المفعول معه، قيده بحدود من خلال قوله : ((الاسم المذكور بعد (واو) بمعنى مع غير مُتّبعةٍ، مسبوقة بفعل أو مُتضمن معناه وحروفه، أو معناه دون حروفه))[٢]. مؤكداً ذلك بنص قرآني وهو قوله تعالى﴿ وَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَر﴾ [٣] .

ب. وفي حالات حذف المبتدأ لمسوغات نحويّة ، ذكر حالاً منها ، وهذا الحذف قد وقع بالاتفاق ولا خلاف فيه ، وذكر لذلك قراءة قرآنية بقوله: ((هو ما إذا كان المبتدأ (كلاًّ) والضمير مفعول به كقوله تعالى﴿ وكلٌّ وعَدَ اللّهُ الحُسنى ﴾[الحديد: ١٠] بالرفع على قراءة ابن عامر))[٤] .

ج. تناول البعلي حالات وجوب حذف المبتدأ ، ومن تلك الحالات إذا كان الخبر مصدراً جيء به بدلاً مِن اللفظ بالفعل .

---

(١) الفاخر : ٩٧/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٧٧/٢ .

(٣) سورة القصص : الآية / ٨٨ .

(٤)الفاخر : ١٧٤/١ ، ينظر: النشر في القراءات العشر:٣٨٤/٢.

مؤكداً قوله بنص شعري وهو قول منذر بن درهم الكلبي:

فقالت حنانٌ ما أتى بك هاهنا أذو نَسبٍ أم أنتَ بالحيّ عارفُ

والتقدير: امري حنانٌ والاصل في هذا النوع النصب لانه بدل من لفظ الفعل فحمل المرفوع على المنصوب في التزام حذف الرافع (١) .

الإجمـــاع :

ورد لفظ الإجماع في كتب المعاجم للتعريف به في اللغة والاصطلاح ووقع الإجماع بين أمرين الأول : إشارة إلى اجماع العرب على أمر معين، والثاني إجماع النحويين على حكم ما والإجماع هو مصدر للفعل الربّاعي أَجْمَعَ ، ووقع عند أهل اللغة على وفق معنيين، الأول منهما جاء بمعنى العزم على الأمر والإحكام عليه ، نحو قولك : أجمعتُ الخروج أجمعتُ عليه ، إذا عزمت عليه[٢]، وقد ورد هذا المعنى ودلالته في كتاب الله في قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[٣] وكذلك في الحديث النبوي الشريف ، وهو قول الرسول (ﷺ) : (مَن لَمْ يُجمع الصّيام قَبلَ الفجرِ ، فلا صِيامَ لَه)[٤]، وهنا العزم بمعنى النية وانعقادها . أما المعنى الآخر الذي ورد للفظ الإجماع فهو الاتفاق ، كما في قولهم: أجمعَ القومُ على كذا، أي: اتفقوا عليه[٥]، وبمكن الإحاطة بالفرق بين الدلالتين فالمعنى الأول يتصور مِن الواحد ، والثاني لا يتصوّر إلاّ مِن أثنين فأكثر[٦]. ووقع تعريف الإجماع في الاصطلاح موافقًا للمعنى الثاني وهو وقوع الاتفاق، الاتفاق، وبذلك فإنّ الإجماع في الاصطلاح ، هو إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة على أمر يتعلَّق بالصناعة النحويّة[٧] .

---

(١) ينظر: الفاخر :١/ ١٨٧.

(٢) ينظر: لسان العرب : ٨ / ٥٧ ، المصباح المنير : ١ / ١٠٨.

(٣) سورة يونس: الآية /٧١.

(٤) سنن أبي داوّد : ٢ / ٣٢٩ ، سنن الترمذي : ٣ / ٩٩ ، المعجم الكبير :٢٣ / ١٩٦ .

(٥) ينظر: القاموس المحيط: ٧١٠ ، تاج العروس : ٢٠ / ٤٦٠.

(٦) ينظر: الكليات : ٤٢.

(٧) ينظر : الاقتراح في النحو : ٥٥ ، ينظر : ارتقاء السيادة : ٥٥.

وهذا ما وضحه السيّوطي بقوله: ((والمراد به اجماع البلدين : البصرة والكوفة))[١] . أما ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) فأشار إليه بأنه اجماع الأمة من أهل كل علم على ما اجمعوا أو إجماع العلماء تعد ، على صحتها وانتشارها وكثرتها [٢]. والظاهر من القولين، قول السيوّطي وقول ابن بابشاذ ، أنّ تعريف الأخير أكثر وضوحاً من تعريف السيوّطي ، فهو لم يجعله مقصوراً على أهل البلدين، بل جعله يشمل علماء الأمصار، والسيوّطي حَجَمَ دور العلماء الباقين وجعلهم مقيدين بعلماء البصرة والكوفة . وقد أبدع ابن جني في وصفه عندما تناوله في كتابه الخصائص ، وهو يضع باباً له تحت عنوان: القول على إجماع أهل العربية متى يكون حُجَّة ، قال فيه: (اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجَة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فإمّا أن لم يعطِ يده بذلك ، فلا يكون إجماعهم حُجَّة عليه)[٣] . وهذا القول الذي صَرّح به أبن جني يبين أن الإجماع لا ترد فيه مخالفة في النصوص أو ما يقاس عليها ، فإن وقع الخلاف فيها فهو لا يُعدّ إجماعاً، وهذا ما نهجه علماء العربية[٤] في إقرارهم للقاعدة النحويّة سواء في الاثبات أو المخالفة .

وكان لمؤسس القواعد النحويّة تطبيقات في باب الاجماع، بل يُعَد في مقدمة مِن استعان به لإثبات القاعدة النحويّة، حتى نجد في كتابه ما يدلُّ على ذلك، ومنها قوله:((وإلا خالف جميع العرب والنحويين))[٥]، وقوله: ((فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون))[٦]. وإن كان مصطلح الإجماع لم يكن واسعاً في عهد سيبويه، ولعل السبب في ذلك ذلك يرجع إلى (عدم وجود نحويين كثيرين مُختلفي الآراء والمذاهب ، وعدم وجود مدارس نحويّة متعدّدة، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه؛ حيث تشعَّبت الآراء واختلفت المذاهب ، واستقرت قواعد النحو وأصوله وتبيّنت أدلة النحاة

(١) الاقتراح في النحو : ٥٦.
(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة: ٢ /٤٧٥.
(٣) الخصائص : ١ / ١٩٠ ، ينظر : الإقتراح في النحو :٥٥.
(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٦ ،٤٥، ٦١ ، ٨٣ ، ٢ / ٦٧ ، ٢٥٠.
(٥) الكتاب : ٢ / ١٩.
(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٣٩١.

وحُججهم، وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبيّ حيان ومن جاء بعدهم)[١] .

أمّا إجماع العرب مِن غير النحويين على شيء ، فقد اختلف فيه ، فعدّه أبن مالك حُجة ودليل إذا تم الوقوف عليه ، إذ قال : ((وإجماع العرب أيضاً حُجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلّم العربي بشيء ويُبلغهم ويسكتون عليه))[٢]. ومِن ذلك ما قاله ابن مالك في كتابه التسهيل: (استُدل على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق)[٣] :

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعمتَهم إذ هم قُرَيش وإذ ما مِثلَهم بشرُ

وردّه المانعون لذلك بأنّ الفرزدق تميمي ، تكلّمَ بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين ، فلم يُصب ويُجاب بأنّ الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ، ومِن مُناهُم أن يظفروا له بزلة يُعيشون بها عليه مبادرين لخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقل ؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله[٤] .

والإجماع هو أَصْل مِن أصول النحو المهمة التي اعترف بها العلماء ، وإن لم يؤلفوا فيه ، فقد امتلأت مؤلفاتهم باحتجاجاتهم به في إثبات القواعد، وفي الرّد على مخالفيهم، الذين خالفوهم في القاعدة النحويّة وأصولها. فمنهم من اعتمد الإجماع ولكن بصورته القليلة مقابلة بالسّماع والقياس فقد عبّر عنه الرضي بلفظ (المُجْمَع) وهو الاتفاق على رأي بعينه، أو بلفظ (الاتفاق)[٥] .

وقد أشار إليه الأخفش (ت ٢١٥هـ) عندما أراد تحديد مخارج الحروف، وبالتحديد عندما قيّد مخرج الألف بمخرج الهاء ، قال: ((القولُ باتحاد مَخْرَجَهما باطل ؛ لالتزام رفع المجمع

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٣٣.
(٢) شرح التسهيل : ١ / ٣٧٣.
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٧٣ ، ديوان الفرزدق :١٦٧.
(٤) الاقتراح في اصول النحو : ٥٦ ، داعي الفلاح : ٢٣٨ ، ٢٣٩.
(٥) ينظر: شرح الشافية : ١ / ٥١٣.

عليه، لكونه خلاف العقل والحس، أمّا الأول: فلأنهم أطبقوا على أنهما حرفان، ولا بدَّ أن يكون لكل واحد منهما مخرج مخصوص به كغيره من الحروف وإلّا لزم التحكم ، فالخصوصية التي بها يَتمايزان تأبى الاتحاد)) [١] .

وكان البعلي من العلماء الذين كان لأصل الإجماع أساس في كتابه الفاخر، فقد وردت العديد مِن المسائل النحويّة التي لَجأَ فيها إلى الإجماع لبيان وإقرار القاعدة، والملاحظ في كتاب البعلي عندما يذهب إلى تأصيل القاعدة معتمداً على الأصل النحوي (الإجماع) فإنّه لا يذكره بلفظه الصريح وإنّما يستعمل ألفاظاً دالة عليه مثل الفاظ (باتفاق و وفاقا و لا أعلم في ذلك خلافاً) . ومِن النصوص والمسائل في ذلك :-

أ – عندما عرض مسألة الإعراب والبناء في الأسماء ذكر أنّ الأصل في الأسماء هو الإعراب ، وقسم ذلك على ثلاثة أقسام ، وعلق على القسم الثالث وأبدى رأيه بقوله: ((كان ينبغي للمصنّف رحمه الله تعالى أن يؤخر هذا الوجه وينبه على الخلاف في بنائه، لأن تقديم المتفق على بنائه أولى من تقديم المختلف فيه))[٢] . فذكر لفظ (المتفق)، هو دلالة على وجود إجماع في المسألة.

ب – قسم البعلي الجملة على قسمين ، الأسمية والفعلية ، وذكر أمثلة على ذلك ، وقسم الجملة الفعلية وتحدث عنها بالتفصيل ، وبين أنّ هذه الجمل على ضربين ، متحدة وغير متحدة ، وفصل القول فيها فقال :((الجمل على ضربين متحدة أو بعضها بالمبتدأ ، وذلك على أنواع ، أحدها : أن يكون المبتدأ ضمير الشأن٠٠٠ والثاني : أن تكون الجملة نفس المبتدأ غير ضمير الشأن٠٠٠ والثالث : أن يكون أولها اسم إشارة ٠٠٠ والرابع : أن يكون بعض الجملة نفس المبتدأ، والخامس أن تكون الجملة أعم من المبتدأ٠٠٠))[٣] .

أمّا الضرب الثاني في تقسيمه هو (أن لا تتحد الجملة ولا بعضها بالمبتدأ ، فلابد من ضمير يربطها بالمبتدأ لكونها أجنبية منه ، كقولك : زيدُ ابوه قائمُ ، فأبوه : مبتدأ ثانٍ ، وقائم خبرهُ ، والهاء رابطة بالمبتدأ، ولولاها ما صحت الجملة ، وهذا الضمير على ثلاثة

---

(١) سر صناعة الاعراب : ١ / ٦٠ ، شرح الشافية : ٣ / ٢٥٠.

(٢) الفاخر : ١ / ١٥٤ ، ١٥٥.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٧٣.

أضرب ، أحدهما لا يجوز حذفه وفاقًا ، كما إذا كان مرفوعا (أخوتك قاموا)، والثاني: يجوز حذفه وفاقًا، وهو ما إذا كان المبتدأ (كلّا) والضمير مفعول به ... والثالث مختلف فيه في جواز حذفه، وهو ما كان المبتدأ غير كلٍّ والضمير منصوب بالفعل أو صفة لفظًا أو محلًا)[1] . وموضع الشاهد في باب الإجماع هو ذكره لفظ (وفاقاً) عندما تكلم عن الضرب الأول فقال: (لا يجوز حذفه وفاقاً ، كما إذا كان مرفوعاً) وفي الضرب الثاني (يجوز حذفه وفاقاً) .

ج – ذكر البعلي حالات محددة منها أنّه لم يعلم خلافًا إلّا عند بعض النحويين لمسألة عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ، وهنا ذكر فقال: ((لا أعلمُ في ذلك خلافاً إلاّ شيئاً حُكي عن بعض الكوفيين؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل))[2] . فبلفظه الذي أقرّه في هذه المسألة ، بين حالة الاتفاق الحاصل في المسألة رغم عدم وجود اللفظ الدال على الاجماع ، وتبينَ إنَّ ما حُكيّ لم ينسب بدليل وإنّما هو نقل ولا يوجد ما يدل عليه .

- **الاستصحاب :**

يُعَدُّ مفهوم استصحاب الحال من الأصولِ النحويّةِ المهمةِ التي اعتمدَ عليها النحويون في تأصيل قواعدهم، ولم يهمل أهل المعاجم هذا الأصل من إعطائه تعريفا. فقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : ((صَحَبَ) الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته من ذلك الصاحب ، وجمعه الصّحب ، كما يقال راكب ورَكْب ، ومِن الباب أصحب فلانٌ إذا إنقاد ، وكلُّ شيء لائم شيئاً فقد اصطحبه)) [3] .

وبينه الفيومي (ت ٧٧٠هـ) قائلاً: ((صَحبته أصحبَهُ صُحْبَةٌ فأنا صاحب ، والجَمع صَحْبٌ وأصحاب وصَحَابة ... وكلُّ شيء لازم شيئاً فقد أستصحبه ، واستصحبتُ الكتابَ وغيرَه

---

(١) **الفاخر : ١٧٣-١٧٤ .**

(٢) **المصدر نفسه : ١ / ٢٠٥.**

(٣) **مقاييس اللغة : ٣ / ٣٣٦ ، لسان العرب : ١ / ٥٢٠.**

حَمَلتهُ صُحبتي ، ومن هنا قيل : استصحبتُ الحالَ، إذا تمسكتُ بما كان ثابتاً ، كأنّك جعلتَ تلك الحالة مصاحِبة غيرَ مفارقةٍ))[١] .

أمّا في الاصطلاح فالملاحظ أنَّ مصطلح الاستصحاب لم يرد عند نسبة من علماء النحو كما هو واضح اليوم في كتب النحو، فابن جني ذكر ما يوافق هذا المصطلح عندما أطلق على باب من أبواب خصائصه ((في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول مالم يدع داعٍ إلى الترك والتحول))[٢].

ولم يكن لهذا الأصل حدود يعتمد عليها ، إلا عندما جاء ابو البركات الانباري، الذي حدّد معالمه بقوله: ((هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٣] . وليس المقصود به في علم أصول النحو النفي أو الأثبات ، بل المقصود به استصحاب حال الأصل في الوضع أو الاستعمال[٤]. ولم يكن تعريف السيوّطي بعيداً عن تعريف ابو البركات الأنباري ، بل نجده قد وافقه في الحدّ الذي وضعه لتعريف الاستصحاب ، حتى أنّه استشهد بأدلته مِن الأنباري وابن مالك وابن يعيش[٥] .

وقد بيّن ابن علاّن الصديقي(ت ١٠٥٧هـ) تعريفاً للاستصحاب عند شرحه لكتاب الاقتراح في النحو للسيوّطي ، راعى فيه حال الأصل دون العدول عنه فقال: ((إبقاء لما كان على ما كان))[٦]. وزاد الشاوي(ت١٠٩٦هـ) شيئاً على ما جاء به ابن الانباري بقوله: ((هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٧] ، وقد جمع ابن الطيب الفاسي المعنى الاصطلاحي واللغوي عندما قدّم تعريفه

(١) المصباح المنير : ٢ / ٣٣٣.
(٢) الخصائص : ٢ / ٤٥٩.
(٣) الاغراب في جدل الاعراب : ٤٦.
(٤) ينظر: ارشاد الفحول : ٢ / ٩٧٤.
(٥) ينظر: الاقتراح : ١١٣ ـ ١١٤.
(٦) داعي الفلاح : ٣٩٠.
(٧) ارتقاء السيّادة : ٩٧.

للاستصحاب ، حيث وافق ابن علاّن في تعريفه الاصطلاحي ، فقد حدّه بأنّه ((استمرار الحكم ، وإبقاء ما كان على ما كان))[١] .

والملاحظ أَنَّ اللاحقين لابن الأنباري ساروا على منهجه في تعريفهم لهذا المصطلح ، وإن تغيرت العبارات في تعريفه، وقد كان واضحاً من خلال بيان دلالة مصطلح الاستصحاب أنّه أعتمد على أمرين وهما : الأصل والعدول عنه، فقُصد بالأصل الحال الأولى التي جاء عليها ، التي وجد عليها الأصل ، وهو ما عُرف بالسّماع والقياس ، ولا يحتاج ذلك إلى دليل ، وإنّما الدليل يحتاج إليه عند العدول عن الأصل ، وعندما يخرج من الأصل يمكن أن يكون مرة مطرّداً يقاس عليه ومرة أخرى يخرج عن القياس إلى الشاذ .

والعدول إمّا أن يكون واجباً أو جائزاً ويطلق على الإثنين العدول المطرّد والشاذ ، وهذا ما ورد في كتب النحويين ، كما في العدول الواجب بناء الاسماء ، وسبب العدول عن اعراب الاسم لبنائه هو نسبة الحرف[٢]، أو ما هو ثابت في الأصل إنّ المفعول به متأخر عن فاعل الفعل[٣]، الفعل[٣]، فيعدل عن الأصل فيجيء المفعول قبل الفعل متقدماً ، ومثاله الضمير المتصل في نعبدك، فالكاف تمثل المفعول به وقد تأخر عن فعله وفاعله ، فعندما يتقدم يصبح (إيّاك) فكان ضميراً منفصلاً إن تأخر وجب اتصاله، فهذا سبب من أسباب العدول[٤] .

أمّا العدول المطرّد الجائز فهو تقدم المفعول به على الفعل ما لم يكن هناك ما يوجب تقديمه كما نقول : كتب محمد القصيدة ، فيجوز أن نقول : القصيدة كتب محمد[٥]. وكون الاستصحاب حجة يؤخذ بها في النحو، فإنّ ما نجده في طياتِ كتبهم يشهد بحجيته وما قاله ابن جني: ((في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول مالم يدع داعٍ إلى الترك والتحول))[٦]، فكأن ابن جني يقسم الأخذ بالألفاظ من باب الأصل ، أي يبقى على أصله الذي وضع له ، ولا يخرج عنه الإ بوجوب أمر معين ، فهو أشار إلى أصل الوضع ثم أشار إلى العدول إلى غيره لمسبب أوجبه

(١) فيض نشر الانشراح : ١٠٥٧.
(٢) ينظر: أوضح المسالك : ١ / ٣٠.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك : ٢ / ٥٩٣.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٦٩ – ٧٠.
(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك : ٢ / ٩٣ .
(٦) الخصائص : ٢ / ٤٥٧.

، وهذا ما يوافق تعريف الاستصحاب. ووجدتُ أنّ ابن الانباري كان له نظرتان فيما يخص استصحاب الحال ، فذكر الأول في كتابه الانصاف، وهو يؤكد على الأخذ به وأنّه من الأدلة المعتبرة في قوله: ((واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة))[١]

إلّا أنني وَجَدْتُ له تصريحاً آخر في كتابه لمع الأدلة بقوله:((واستصحاب الحال مِن أضعف الأدلة ، ولذلك لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء مِن شبه الحرف أو تضمن معناه))[٢] . وهذا الكلام لم يمنع ابن الانباري مِن الأخذ به وهو الملاحظ في كتبه ، لاسيما في الانصاف[٣]، وأسرار العربية[٤]، بل أستعمله في توجيه القراءات القرآنية في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن الكريم[٥] .

أمّا البعلي فقد أخذ به وصرّح به في المسائل النحويّة التي أوضحها في كتاب عبد القاهر الجرجاني، وهذا ما وجدته في مسائل متعددة اعتمد فيها على الرجوع للأصل ومنها :

أ – عرض البعلي أقسام الأسماء في حالة الإعراب ، وعدّها وفقاً لرأي الجرجاني خمسة، وعندما تناول القسم الأول وهو الخاص بإضافة ياء المتكلم ، بيّن أن الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم متمكنة من الإضافة قبل إضافتها إلى الياء، وعندما أضيفت إلى الياء وقع الاختلاف في بنائها وإعرابها ، فقال: ((فذهب قومٌ إلى أنّها معربة وصَحّحه أبو البقاء في الخلاف، وشيخنا ابو عبدالله بن مالك وهو الصحيح، وذهب آخرون إلى أنّه مبني .... وذهب أبو الحسن بن بابشاذ إلى أنّه لا معرب ولا مبني ، وجهُ الأول: أنّ الأصل في الأسماء الاعراب فلا يُزال عن أصله بغير سبب يقتضي بناءه ، فيكون إخراجاً له عن أصله بالتحكم والتشهيّ، فوجب الحكمُ بإعرابه استصحاباً للأصل السالم عن المُعارض))[٦] .

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٤٥.

(٢) لمع الادلة : ١٤٢.

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ١ /١١ ، ١ / ١٣٢ ، ٤١٥/٢ ، ٢ / ٤٢٥.

(٤) ينظر: أسرار العربية : ٩٩ ، ١٧٩ ، ٢٦٦.

(٥) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٤٥ ، ٢ / ١٦.

(٦) الفاخر : ١٥٣ – ١٥٤.

ب – في الحالة الرابعة التي تناولها البعلي لحالة البناء والاعراب للأسماء وهي حالة البناء العارض فقسمها على أربعة اقسام ، كان حديثه في الرابعة عن البناء على الضم من حيث الأصل والعارض فقال: ((أن تكون مبنية على الضم ، وذلك إذا حذف المضاف إليه ونُوي معناه، ويسأل فيه عن ثلاثة أشياء : لِمَ بُنَيتْ ؟ ولِمَ حُركَتْ ؟ ولِمَ كانت حركتَهُا ضمّة ؟ أمّا بناؤها فلتضمّن كُلٍّ منها معنى لام الإضافة إذا كان مختصاً مع القطع عن الإضافة كاختصاصه معها ، والإضافة مقدّرة باللام ، وبتقديرها يتضمّن المضاف معناها، و إذا تضمّن الأسم معنى الحرف بُني . وأمّا تحريكها- مع أنّ الأصل في المبني أن يبنى على السكون - فتنبيهاً- على أنّ بناءها عارض، وليست حركتها لالتقاء الساكنين ؛ لأن منها ما لا ساكن قبل آخره حُرّك لأجله))[1] .

القسم الثالث: النقد اللغوي بين دلالة اللفظ واستعمال المصطلح.

أولاً : النقد لغةً واصطلاحاً :

كثيراً ما يتعرض مصطلح النقد إلى أسئلة متعددة تقع تحت طائل ماهيته ، ووقوعه بنحو الاستقلالية عن العلوم الأخرى أو هو منهج متبع في الدراسات العلمية والإنسانية . إلّا أن الظاهر أنه علمٌ سريعُ التطور، مع الأخذ بالحسبان أنّ النقد هو جوهر المسائل النحويّة ، فهو منهج تقويمي للمسألة التي تطرح للتأسيس للقاعدة النحويّة أو حدود المصطلح.

فجاء اللغويون وأصحاب المعاجم ليضعوا توضيحاً وتفسيراً لمادة(ن ق د)، فذكر الخليل (ت١٧٥هـ) تعريفاً لغوياً يقول فيه: ((تمييز الدَراهم وإعطاؤها إنساناً وأخذها ، والانتقِادُ والنّقد: ضرب جوزة بالأصبع لعباً ... والطائر ينقد الفخ ، أي : ينقره بمنقاره ، والإنسان ينقد بعينهُ إلى الشيء ، وهو مداومته النظر واختلاسه حتى لا يفطن له))[2].

وسار علماء العربية على هذا المفهوم، إذ قال ابن فارس(ت ٣٩٥هـ): ((النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على ابراز شيء وبروزه ، ومن ذلك : النّقد في الحافر

(١) **المصدر نفسه** : ١٥٧ – ١٥٨.

(٢) **العين**: ١١٨/١.

وهو تَقَشرَه ، والنَقَدُ في الضرس تكسره ... ومِن باب : نَقدُ الدراهم وذلك أن يكشف عن حاله في جَوْدَته أو غيْر ذلك وَدِرْهَمُ نَقدٌ وَازِنُ جَيدٌ ، كأنّه قد كشف عن حاله فَعُلم))[١] .

ولم يأتِ ابن منظور (ت ٧١١هـ) بجديد في بيان المدلول اللغوي للفظة النقد، بل واكب السابقين في بيان معناه اللغوي ، إلا أنّه زاد عليهم في بيان تقلبات اللفظ بقوله: ((وقد نَقَدها يَنْقدُها نَقَداً وإنتقَدَها وتَنقدها ونَقْده إياها نَقْدَاً : أعطاه فانتقْدها أي : قَبَضها ... والنقد مَصدرُ نَقدتُه دراهمه ، ونَقدْتُه الدّراهم وانتقدتها إذا أخرجت مِنها الزائف))[٢] . وكلّ ما تناوله أصحاب المعاجم جمعها ووسع عليها مجمع اللغة العربية في القاهرة ، مِن خلال إصدارهم المعجمي (المعجم الوسيط) ، بقولهم: ((النّقدُ في البيع خلاف النسيئة ، ويقال درهم نَقدٌ : جيدٌ لا زيف فيه ، والجمعُ نقودُ ، العملة مِن الَذّهب أو الفَضة وغيرها ممّا يُتعاملُ به ، وهو فن تمييز جيد الكلام مِن رديئه ، وصحيحه من فاسده)) [٣].

أمّا في الاصطلاح : فللنقد دلالات كثيرة ، فلم يقف النقاد في تعريفه على شيء ثابت، فالنقد هو تعبير عن مواقف كلية متكاملة في النظرة ، يبدأ منطلقاً من التذوق، وهو القدرة على التمييز، ويُعبر عنها ، بخطوات التفسير والتعليل والتحليل والتقييم ، وهي خطوات مترابطة فيما بينها، وفق نسق واحد متكامل، مِن أجل الوصول الى قواعد جزئية توصلنا الى قواعد كلية مؤيدة بقوة الملكة، بعد قوة التمييز[٤].

وقد يقع اختلاف في مصطلح النقد من حيث الموضوع والعلم الذي ينتقده الباحث، فنقد الادباء والشعراء يختلف عن نقد الفقهاء، وكذا نقد الأصوليين ، ونقد النحويين، ومسائل النحو تختلف في حالها عن مسائل العلوم الأخرى؛ إلا أنّ ثمة عاملاً مشتركاً في نقد تلك العلوم، وهو النظر الى المقالة لبيان عيوبها وكشف نقائصها ، ثم الحكم عليها بمعايير خاصة تابعه لذلك العلم، وحتى هذه المعايير فإنها مختلفة ، فتتغاير وتتفاوت بحسب العلم والنقاد ومكانتهم العلمية.

---

(١) مقاييس اللغة : ٥ / ٤٦٧ .

(٢) لسان العرب : ٣ / ٤٢٥.

(٣) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية :٢ / ٤١٨.

(٤) تاريخ النقد الادبي عند العرب: ٥.

وهنالك مصطلحات مقاربة لهذا المصطلح، لكن المعنى الدقيق لها يخالف معنى النقد، ومنها ما قاله الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ووصفه بمصطلح (الرّد) فقال: ((الرّد صرف الشيء بذاته أو بحالة من أحواله ، يقال : رددته فارتد))[١] ، فضلا عن مصطلحات المحاورة و المناظرة والحجاج وغيرها . لذلك عند تقديم تعريف اصطلاحي للنقد لا مندوحة لنا في هذا أنْ نشير إلى الطبيعة الحركية للنقد ، فيقول محمد زكي العشماوي: ((فليس بين العلوم الإنسانية علمٌ أسرع في التطور، وأمضى في الحركة، وأبعد عن الثبات والجمود مِن النقد))[٢].

وترجع هذه الطبيعة الحركية للنقد، لاتصاله بالعلوم الأخرى وخاصة الارتباط الحاصل بينه وبين الأدب، وهو فن لا يعرف الثبات ولا الجمود[٣]، ويذهب كثير من النقاد والدارسين إلى التأكيد على صعوبة الامساك بمصطلح محدد للنقد ، لوجود زخم كبير للدراسات الفنية في هذا المجال، في محاولة لتحديد تعريف جامع مانع لهذه اللفظة. وفي النهاية لا تتفق على تعريف محدد له ، باعتبارها مصطلحات ملتبسة ، فهو حيناً يتضمن الرفض عبر إدانة ما ، أو حكم سلبي، وحيناً آخر يشير وهذا المعنى الأساسي له إلى معرفة ايجابية للحدود[٤]، فالنقد ليس عملية اعتباطية ، تنشأ نشأة ذاتية غامضة ، إنما هو وسيط بين المؤلف والجمهور، تربط بينهما لحمة النتاج الفكري الأصيل[٥]، فهو مسوق إلى إبداء رأيه في قيمة المؤلفات التي يتعرض لها [٦]. فوظيفة النقد تتجلى في العلاقة التي تقوم بين نص ثري معطاء وقارئ نشط ، فيكون ((الذوق الخيط الواصل بين النص والقارئ ، فينشأ في مرحلة أوليّة نقد حسي ذوقي)) [٧]. وهنا يمكن أن يكون النقد مسايرة النصوص التي يراد التعرض لها من خلال اخراج ما هو غير صحيح وإبرازه بصورة صحيحة مع التعليل والتفسير والتوضيح والنقد هو التعليقات النحوية بالترجيح والقبول او الرفض والاعتراض على مقاييس نحوية .

---

(١) المفردات في غريب القران :١٩٢.

(٢) الرؤيا المعاصرة في الأدب والنقد : ١٣٦ .

(٣) ينظر: الرؤيا المعاصرة في الأدب والنقد:١٣٦ .

(٤) ينظر : مفاهيم أولية ، بيار مانثري : ٨٥ .

(٥) ينظر: الفكر والأدب في ضوء التنظير والنقد : ١٠.

(٦) ينظر : تطور النقد الأدبي في العصر الحديث : ٢٣.

(٧) قضايا النظرية والمنهج في الخطاب النقدي ، عبد الحق الابيض : ٨١ .

الباب الأول : النقد النحوي في المعرابات

الفصل الأول : النقد النحوي في المرفوعـات ٠

الفصل الثاني : النقد النحوي في المنصوبـات ٠

الفصل الثالث : النقد النحوي في المجرورات والمجزومـــــــــــات، ومسائل اخْرى ٠

الفَصْلُ الأوَّلُ : النَّقْدُ النَّحْـوِي فِـي الَمرْفُوْعَـاتِ

ناولت المعجمات العربية مفردة الإعراب فجاءت بمعنى الإفصاح والإبانة[١] ، أمّا في الاصطلاح فأُريد بها تغير أواخر اللفظ بسبب العوامل الداخلة عليها ، أي تغير الحركة الإعرابية الداخلة على الاسم والفعل ، والرفع والجرّ خاصان بالأسماء ، ويشترك النصب كصفة بين الفعل والاسم بسبب ما يدخل عليه من عوامل[٢] . أما الجزم فخاص بالفعل أي : أنّه التغير الحاصل في أواخر الكلم من كسر و فتح و ضمّ تبعًا لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديراً.

وقد تناوله البصريون عند ذكر الأسماء المعربة الذي يُسأل عن علة إعرابه، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنيّاً يُسْأَلُ عن عِلَّة بنائهِ ، ومدى مشابهته للحرف، فلما كان الأصل في الأفعال عندهم البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع ، مشابهته للاسم ، في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلاّ بالإعراب، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة [٣] .

والإعراب إمّا أن يكون بالحركات الظاهرة أو المقدرة ، وإمّا أن يكون بالحروف المبدلة عن الحركات (الواو والياء والألف)[٤] .

وقد فَصَّلَ النحويونَ في المعرباتِ ، مُبتدئينَ بالاسم المعرب ثم الفعل المضارع ، وهو لا يستحق الإعراب أصالةً بل استحقه تطفلاً على الاسم وشبهاً به ، والمضارع يُعرب لفظياً في الأفعال الصحيحة ، وتقديراً في المعتلّة [٥] . وعلى ذلك وَجَدْتُ ان أُقسّمَ هذا الباب على ثلاثة فصول : الأول : للمرفوعات والثاني : للمنصوبات والثالث : للمجرورات والمجزومات ومسائل أُخر .

(١) ينظر : تهذيب اللغة : ٢١٨/٢ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٤٥.
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٣٧ .
(٤) ينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك : (النجار) : ١/ ٤٤ .
(٥) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٧٨ -٧٩.

المرفوعـــــــات :-

وَقَدْ عَدَّها النحويون من اللوازم الرئيسةِ للجملةِ والعمدةِ في الجملةِ العربيةِ والتي لاُ بد منها ، بحيث يخرج غيرها إلى معنى الفضلة [١] .

ولا خلاف بين النحويين في أنواعها ، حيث جعلت في كتبهم سبعة وهي : الفاعل و نائب الفاعل و المبتدأ والخبر و اسم كان وأخواتها و خبر(أنّ) واخواتها و والتابع المرفوع سواء أكان نعتاً أم عطفاً أم توكيداً أم بدلاً .

وكانت للبعلي تعليقات نقديّة على المرفوعات ، بالترجيح والقبول أو الرفض والأعتراض على مقاييس نحويّة ، كلّ ذلك في كتابه الفاخر وسوف نتناولها على شكل مسائل وهي :-

رافـــــع المبتـــــــدأ :

تعد مسألة الأصل في المبتدأ من حيث وقوعه في الجملة بناءً على الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تأسيس قاعدتهم النحويّة ، لذلك كانت من المسائل التي عرضها البعلي بالنقد والتحليل والترجيح والتعليل ، وَقَدّمَ وَهو يَوُضَّح الأصالة في المبتدأ بكونه مرفوعاً عدة مذاهب ، الأول عَزاه إلى جمهور النحويين وزعيمهم سيبويه بل نُسب إلى أكثر النحويين ، وكان رأيهم هو الرفع بالابتداء ؛ وعلتهم في ذلك لوقوعه في مقدمة الجملة أو ما يبدأ به الحديث[٢]. والثاني : ((إن الرفع للمبتدأ كان بسبب التجرد من العوامل اللفظية ، أي عدم دخول الناصب والجار عليه ، كما في دخول كان وأخواتها وإنّ وأخواتها التي تغير من معالم المبتدأ بدخولها على الجملة ، ونسبه إلى المبرد)) [٣] . أمّا المذهب الثالث : الذي جعله يُوصف بالرفع فهو الإخبار عن الحدث ، وهو رأي قال به الزّجاج[٤] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل: ١ / ٧٤.
(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٧ ، الفاخر :١/ ١٦٥.
(٣) المقتضب : ٤ / ١٢٦ ، الفاخر :١/ ١٦٥.
(٤) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٨٥ ، الفاخر :١/ ١٦٥.

والرابع : ركز على قضية الإسناد الى الخبر وجعلها سبباً في رفع المبتدأ، والخامس كان بسبب العامل الرافع العائد عليه وهو المتصل بالخبر ، ونسب المذهبين الرابع والخامس إلى الكوفيين[١] . ورجّح البعلي المذهب الأول ، وهو مذهب جمهور النحويين والذي صرّح به سيبويه وتبعه الآخرون ، ونقد الآراء الأخرى بقوله :((ولا يصح أن يكون تجرده من العوامل اللفظية عاملاً ؛ لأنّ ذلك عدم عامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً)) [٢] ، وهذا ردٌ على رأي المُبرَّد الذي وضعه البعلي من ضمن الآراء ، وهو المذهب الثاني من المذاهب التي أسس لها بالقول . قال المبرد :((فأمّا رفع المبتدأ فللأبتداء ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل وغيره ، وهو أول الكلام ، وإنّما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ)) [٣] . والأمر جليّ في كلام الفرّاء بأصالة الرفع بسبب تأثير العوامل الجارّة والناصبة والرافعة ، أمّا رأي الكوفيين ، فقد صرّح به أبو البركات الأنباري بقوله :((إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان ... فاحتجوا بان قالوا : إنّما قلنا إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأنّا وجدنا المبتدأ لابدَّ له مِن خبر ، والخبر لابدّ له مِن مبتدأ ولا ينفك أحدهما عن صاحبه)) [٤] .

وقد علل البعلي سبب رفضه ونقده لنظرة الكوفيين بقوله :((لأنّ رتبة الخبر التأخير ، ورتبة العامل التّقدم ، وهما متنافيان ؛ ولأنّ الخبر قد يكون فعلاً نحو : (زيدُ قام) ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً ؛ لأنّ الخبر كالصفة ، كما لا تعمل الصفة في الموصوف لا يعمل الخبر في المبتدأ ، ولأنّ (إنّ) وغيرها مِن النواسخ ، تدخل على المبتدأ فتزيل الرفع ، والعامل اللفظي لا يُبطل العامل اللفظي ، وكذلك لا يصح أن يكون الضمير العائد رافعاً للمبتدأ ؛ لان المضمر فرعُ المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى ؛ ولأنّ الضمير العائد قد يكون في الصلة ، فلو عَمِلَ لعمل فيما قبلَ الموصول وذلك لا يجوز)) [٥] .

---

(١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٣٨ ، الفاخر :١/ ١٦٥.
(٢) الفاخر : ١٦٥.
(٣) المقتضب : ٤ / ١٢٦.
(٤) الانصاف في مسائل الخلاف : ٣٨.
(٥) الفاخر : ١٦٦.

أمّا ما تبناه البعلي فهو رأي مدرسة البصرة ، وانطلق فيه على رأي سيبويه، ومَن تبعه ، فسيبويه عقد له باباً سمّاه (باب الابتداء) ، أكد فيه هذه الحقيقة بقوله : ((فالمبتدأ كل اسم إبْتدَأَ ليبنى عليه الكلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفع ... فإنّ المبني عليّه يرتفع به كما أرتفع هو بالابتداء ...)) [١] . وايّد هذا الرأي العُكبري (ت ٦١٦هـ) الذي قال :((وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً ، وهذا هو القول المحقق)) [٢] . ووافق ابنُ يعَيش مدرسةَ البصرةِ في رأيها ، إلاّ أنَّه كان أوضح في عرض الفكرة وأوسع في الرأي ، فهو يذكر الغالبية العظمى من نحاة البصرة الذين ذهبوا الى هذا الرأي ، وبيّن رأي القلة من البصريين وردّ دعوتهم بقوله :((وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وهو معنى ثم اختلفوا فيه ، فذهب بعضهم إلى إنّ ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية وقال الاخرون هو التعري ، وإسناد الخبر إليه... والقول على ذلك أنّ التعري لا يصح ان يكون سبباً ، ولا جزءاً من السبب، وذلك أنّ العوامل توجب عملاً ، والعدم لا يوجب عملاً ، إذ لابدَّ للموجب مِن اختصاص يُوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الاشياء ، كلَّها نسبة واحدة)) [٣] .

وأشار السيوّطي إلى المعنى نفسه بقوله :((فالجمهور وسيبويه على أنّ رفع المبتدأ معنويّ، وهو الابتداء ؛ لأنّه بُني عليه ، رافع الخبر المبتدأ ؛ لأنّه مبني عليه ، فارتفع به كما أرتفع هو بالابتداء)) [٤] .

وهذا يعني أنَّ البعلي أسس قاعدته في رفع المبتدأ على رأي جمهور النحويين ، وعلى رأسهم سيبويه ، أي انه : جعل هذا التأسيس مبنياً على قاعدة الإجماع وهي أصل من أصول تأسيس القواعد النحويّة .

رافـــع الخبـــــر .

الجزء الثاني المكمل للجملة الأسمية في تمامها هو الخبر ، الذي يقترن بالمبتدأ ليتممه ، وهنا عرض البعلي مذاهب أربعة لرافع الخبر ، كان المذهب الأول مِن حصة سيبويه وابي علي وابن جني وابن مالك في جعل المبتدأ هو الرافع للخبر ؛ وعلل رأيه بأنّ المبتدأ هو أحد جُزأي

(١) الكتاب : ٢ / ١٢٦.
(٢) اللباب في علل البناء والاعراب: ١ / ١٢٥.
(٣) شرح المفصل : ١ / ١٢٥.
(٤) همع الهوامع : ٢ / ٨.

الجملة ، وقصد بذلك المتمم للجملة مع المبتدأ ، فعمل المبتدأ فيما يلازمه كعمل الفعل في الفاعل[١] .

المذهب الثاني وهو المؤيد للأول بكون الابتداء هو الرافع للخبر ، وهذا الرأي تبناه ابن السرّاج والجرجاني وهو الأكثر لانه عمل في المبتدأ فعمل في الخبر ككانَ وظنَّ وإنَّ واخواتِها[٢] . والثالث في أنّ الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ، أمّا المذهب الرابع : فمرفوع بتعريه من العوامل اللفظية قياساً على المبتدأ[٣] . الملاحظ من المذاهب الأربعة وعللها النحويّة أنّها مطابقة لرفع المبتدأ وعلله وذلك للتداخل بين المبتدأ والخبر وكلاهما جزء مُكمل للأخر . وبعد أن عرض البعلي المذاهب التي بيّن فيها حالة الرفع للخبر مع عللها ، أخذ ينقد الآراء الأخرى بعد أن تبنى رأي سيبويه فبدأ بالرأي الثاني قائلاً : ((أمّا الثاني ففاسد ؛ لآنّ العامل اللفظي أقوى مِن المعنوي ، والأفعال أقوى العوامل اللفظية ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ، فالابتداء مع كونه عاملاً ضعيفاً أحقُ وأولى أنْ لا يرفعُ مرفوعين ، ولا يصُّح قياسُه على (كان وظنّ وانَّ واخواتها)؛ لانّها عوامل لفظية قويّة والابتداء ضعيف)) [٤] . وقدّم دليله على فساد الرأي الثالث ووصفه بأنّه رأي لا نظير له ، ومَن أدعى وجود نظير له وهو تقوية الفعل بواو المصاحبة ، وتقوي أداة الشرط بفعل الشرط حتى عملت ، هذا التعليل المبرر لأصحاب الرأي الثالث ، وجواب البعلي عليه بقوله :((أنّ ذلك لفظ تقوّى بلفظ أخر وما نحن بصدده معنى تقوية بلفظ فليس نظيره))[٥].

وقد ردّ الرأي الرابع، لأنه أكد الرفع له بالابتداء وهو اتحاد علتين لحالة الرفع، فهذا لا يصح على وفق مفهوم جمهور النحويين، فلا يمكن أن يكون الرافع للمبتدأ أو الخبر هو الإبتداء[٦] . ((ولأنّه جعل تعريه من العوامل اللفظية عاملاً ، وإنّما هو شرط في صحة عمل الابتداء ، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره مِن المحققين ، ولأنّهم لم يُقيدوا التعريّ مِن

(١) ينظر: الفاخر :١/ ١٦٦ ، همع الهوامع : ٣ / ٨.
(٢) ينظر : الفاخر :١/ ١٦٦.
(٣) ينظر : المصدر نفسه :١/ ١٦٦.
(٤) المصدر نفسه :١/ ١٦٧.
(٥) المصدر نفسه :١/ ١٦٧.
(٦) ينظر : المصدر نفسه :١/ ١٦٧.

العوامل ، فيلزم أنّ لا يكونَ ما جُرَّ بحرف جرّ زائد خبراً)) [١] . وأسند البعلي كلامه في جرّ الخبر بحرف جر زائد بقول الفرزدق [٢] :

يقولُ إذا أقلولى عليها وأقردتْ ألا هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

والبيت يعلل عدم صحة كون العامل في الخبر هو المبتدأ ، ولا اعتداد بالعامل اللفظي الباء ، وهو حرف جرّ زائد للتوكيد[٣] .

حجة استعمال الوصف مبتدأ من دون استفهام أو نفي.

ذهب النحويون إلى وضع نوعين للمبتدأ الأول : الصريح ويكون بالأسماء الظاهرة وأسماء الإشارة، والاسم، الموصول، والضمائر، والوصف، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط ، فالظاهر كقولنا عبد الله منطلق ، واسم الاستفهام كقولنا أيّهما في الدار ؟ والشرط وجوابه نحو مَن يحترمني أحترمه ، والموصول نحو الذي كلمته قادم ، والضمير نحو نحن قادمون[٤] .

أمّا النوع الثاني مِن أنواع المبتدأ، فهو المبتدأ الذي وقع وصفاً له مرفوع يُغني عن الخبر، وهذا ما أشار أليه البعلي في قوله: ((مبتدأ لا خبر له ، لا في اللفظ ولا في التقدير)) [٥] [٥] . والمقصود بوقوع المبتدأ وصفاً هي المشتقات المشبهة بالفعل في العمل كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، وقد وضع النحويون لهذا الوصف شرطين أحدهما أن يكون مقدماً ، والاخر أن يكون الفاعل أو نائبه سادَّاً مسدَّ الخبر ظاهراً وضميراً منفصلاً ، وعدم صحة كون الضمير مستتراً ، وهذا الرأي على وفق مفهوم البصريين بخلاف رأي الكوفيين فإنهم لم يجوزوا أن يكون الضمير ساداً مسد الخبر[٦] .

وهذا ما يهمنا من الشروط التي فرضها النحويون لمجيء المبتدأ الذي لا خبر له ، لذلك اعتمد جمهور النحويين أن يكون الوصف معتمداً على استفهام أو نفي غالباً ، مسنداً إلى فاعل يقوم مقامه . قال البعلي :((ولا يحسن استعمال هذه الصفة مبتدأ على الوجه المذكور عند

(١) الفاخر :١/ ١٦٧.
(٢) ديوان الفرزدق : ٨٦٣ ، ينظر : الفاخر :١/ ١٦٧.
(٣) ينظر: مغني اللبيب من كتب الأعاريب : ١ / ٤٥٩ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٢٨ والمقتضب : ٤ / ١٢٧ و الأصول : ١ /٥٩ و الجمل : ٣٦.
(٥) الفاخر : ١٦٨.
(٦) ينظر: المقرب : ١ / ٥٥٣ و همع الهوامع : ٢ / ٦-٧.

سيبويه إلّا بعد استفهام أو نفي)) [١] ، على عكس الكوفيين فإنهم لم يشترطوا الاستفهام والنفي[٢].

والملاحظ هنا أنّ البعلي عرض رأي البصريين والكوفيين وقدّم أدلتهم على ما اشترطوه ، واستشهد ببيتين من الشعر لأهل البصرة وبيتين آخرين لأهل الكوفة ، فالبيت الأول يقول قائله[٣] :

خَلِيلَيّ مَا وَافٍ بِعَهدِي أَنْتُما إِذْا لَمْ تَكُونَا لِي عَلى مَنْ أُقَاطِعُ

والثاني[٤] :

أَقَاطِنٌ قَومُ سَلْمَى أَمْ نَووْا ظَعنَا إِنْ يَظْعَنوا فَعَجِيبٌ عَيشُ مَنْ قَطَنَا

فاعتمد لفظ (وافٍ) على نفي فكان الوصف هنا مبتدأ واعتمد (قاطن)على استفهام وهو الهمزة المتصدرة على اللفظ ، فهنا يصح أن يكون المبتدأ موصوفاً لأن الضمير(أنتما) و(قومُ سلمى) هما خبران له سدا مسد الخبر [٥] .

أمّا الكوفيون فلم يشترطوا أنّ يتقدم المبتدأ استفهاماً أو نفياً ، وقدّم البعلي شاهدين على كلامهم ، الأول هو نص شعري[٦] :

خَبْيَرُ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهْبِيّ إِذْا الْطَيرُ مَرَّتْ

فأعرب (خبير) وهو وصف خبر مقدم و (بنو لهبٍ) مبتدأ مؤخر .

أمّا البيت الشعري الثاني وهو لزهير بن مسعود الضبي:[٧] :

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ الْنَاسِ مِنْكُمْ إِذْا الْدَاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ

(١) الفاخر : ١٦٨ .
(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١ / ١٣١.
(٣) الفاخر : ١٦٨ ، شواهد التوضيح والتصريح : ١٤ ، البيت لا يعرف قائله .
(٤) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ١ / ١٩٠ ، البيت لم يعرف قائله .
(٥) ينظر : الفاخر : ١٦٨.
(٦) ينظر: همع الهوامع : ٢ / ٧ ، الفاخر : ١٦٨، البيت لم يعرف قائله .
(٧) ينظر: الخصائص : ١ / ٢٧٦ ، الفاخر : ١٦٨.

فهنا لم يحتج المبتدأ إلى وصف مسبوق بنفي أو استفهام فجاء بالضمير (نحن) ليسد مسد الخبر كونه فاعلاً .

ولم أَجِدْ تصريحاً للبعلي واضحاً وصريحاً حول ترجيح أحد الرأيين ، ولكن من خلال قوله :((فإن قيل : لا شاهد في البيت الثاني)) [١] .

وهو كأنّه يردُّ مَن احتج على رأي الكوفيين ، وهذا يبيّن لنا أنّه تبنّى هذا الرأي ومِن خلال توضيحه بالرّد المتمثل أن يكون ردّاً على رأي البصريين ، فقال:((فالجواب أَنَّ ذلك لا يجوز))[٢]. قال البعلي :((لما يلزم من ذلك الفصل بين أفعل التفضيل و(مِن) بمبتدأ ، وأفعل التفضيل (مِن) كمضاف ومضاف إليه ، وإذا جُعل (نحن) مرفوعاً (بخير) على الفاعلية ، لم يلزم ذلك لأن فاعل الشيء كالجزء منه)) [٣] .

واستمر البعلي بالتحليل والتعليل لهذه المسألة بقوله : ((إنّما استغنى هذا النوع من المبتدأ عن الخبر ، بشدّة شبهِه بالفعل ، فكما لا يفتقر الفعل مع الفاعل إلى مزيدٍ من تمام الجملة ، كذلك لا يفتقر هذا الوصف مع فاعله إلى مزيدٍ ؛ لأنّ المطلوب من الخبر إنّما هو تمام الفائدة بوجود مسندٍ ومسند إليه ، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلى خبر ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، ولمّا تنزّل الوصف المذكور منزلة الفعل لم يجز تصغيره ولا وصفه ولا تعريفه ولا تثنيته ولا جمعه ؛ لأنّ ذلك كلّه من خصائص الأسماء المحضة)) [٤] .

رافع الفعل المضارع ٠

عرض النحويون حدوداً للفعل المضارع وهو ما أشبه الاسم بأحد حروف(أنيتُ) لوقوعه مشتركاً ، وتخصصه بالسين ، فالهمزة للمتكلم مفرداً ، والنون له مع غيره ، أي الاشتراك مع الاسماء ، والتاء للمخاطبة مطلقاً ، والياء للغائب ، والمضارع في صيغته مضموم في الرباعي مفتوح فيما عداه ، ولا يعربُ من الفعل غيره ، إذا لم يتصل به نون التوكيد ولا نون جمع

(١) الفاخر :١/ ١٦٨.
(٢) المصدر نفسه :١/ ١٦٨.
(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٦٩.
(٤) المصدر نفسه : ١/ ١٦٩.

المؤنث[١] . فعند الزيادة في الحروف على الفعل المضارع مع تغير في شكله جعلت في محصلته النهائية مشابهته للاسم[٢] . واتفق النحويون على أَنَّ الفعل المضارع مرفوع ، ولكن وقع الخلاف في رافعه ، فكانت هنالك ثلاثة آراء في سبب رفع الفعل المضارع وهي :

الـــرأي الأول : ذهب جمهور النحويين وفي مقدمتهم سيبويه أَنَّ سبب الرفع للفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم[٣] . وبيّن سيبويه ذلك بقوله :((اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم المبتدأ أو موضع اسم مبني على المبتدأ ، أو وضع موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو موضع اسم مجرور أو منصوب فإنّها مرتفعة ، كينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهو سبب دخول الرفع فيها)) [٤] .

الـــرأي الثاني : وهو رأي الكوفيين وتبنَّاه الفرّاء والأخفش مِن البصريين في أَنَّ الرافع للفعل المضارع لفظاً وتقديراً أو محلاً ، هو التجرد من الناصب والجازم[٥] . وبيّن ابن مالك هذا المعنى واعترض عليه في قوله[٦]:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذْا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَد

وقد رفض هذا الرأي بوصفه أن التجرد أمر عدمي ، والرفع وجودي ، وبذلك لا يصح أن يكون العدمي علة للوجودي[٧] .

الـرأي الثالـث : تبناه الكسائي، وهو أنّ الفعل المضارع قد ارتفع بحروف مضارعه ، أي أنّ العامل فيه لفظي ، وهذا يعني أن ما يراه الكسائي في الفعل المضارع إنّه قبل دخول حروف (أنيتُ) كان مبنياً ، وعند دخولها عليه أصبح مرفوعاً ، أي معرباً[٨] .

وبيّن البعلي الآراء النحويّة الثلاثة ورفض الرأيين الأول والثالث ، وأيّد رأي الكوفيين بقوله :((والثاني هو الصحيح)) [١] . معلـلًا بقوله :((لأنّ تعريته من الجازم والناصب

(١) ينظر : الجمل في النحو : ٢٢، أسرار العربية :٣، التحفه البهية بشرح المقدمة الإجرومية : ٨٨.
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٥/٤.
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١٢و شرح التسهيل : ٤ / ٥ و شرح التصريح :٣٥٦.
(٤) الكتاب : ٣ / ٩---١٠.
(٥) ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١٢ و همع الهوامع : ٢ / ٢٧٣ و حاشية الصبان : ٣/ ٤٠٥.
(٦) شرح ابن الناظم : ٤٧٣.
(٧) ينظر : أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك : ٤ / ١٤٧.
(٨) ينظر: شرح المفصل : ٧ / ١٢ و شرح التصريح : ٢ / ٣٥٦.

واستقلاله دون عامل لفظي يدلَّ على قوّته فأشبه بذلك المبتدأ)) [٢] . بقوله في موضع آخر ((لأنّ الرفع دائر مع التجرّدِ وجودًا وعدمًا ؛ وذلك دليل العِليّة)) [٣] .

وردّ على رأي البصريين عندما فرضوا رأياً لرفع الفعل المضارع بقولهم :((إن أرادوا بذلك وقوعه موقعاً هو للاسم بالأصالة ، انتقض بارتفاعه بعد (لو) وحرف التحضيض؛ لأنّه موضع ليس للاسم بالأصالة ، وإن أرادوا أنّه واقع موقعاً هو للاسم مطلقاً انتقض بعدم ارتفاعه بعد (إن) الشرطية ؛ لأنّه موضع صالحُ للاسم في الجملة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾)) [٤] ، أمّا ردّه على الكسائي فقد وصفه بالفاسد لوجهين[٥]

الأول :- أن حروف المضارعة أحدُ حروف الكلمة ، وبعض الكلمة لا يعمل فيها .

الثانـي :- أنّ الجازم والناصب يزيل الرفع ، ولو كان حرف المضارعة عاملاً لما بطلَ بعاملٍ قبله ، بخلاف (إنْ) الشرطية ، فإنّها بطلتْ بعاملٍ بعدها ؛ ولأنّ إضافة الرفع الى حرف المضارعة مع خُلو الفعل من الجازم والناصب ومع وقوعه موقع الاسم تَحكُمّ .

رافـــــع الفاعـــــــل .

وضع العلماء حدوداً للفاعل ثم بينّوا الرافع له ، وأمّا حدوده فانهم قالوا : ((اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعلُ أو ما في تأويله مقدَّمُ ، أصليّ المحل والصيغة فالاسم نحو تبارك الله والمؤول به نحو قوله تعالى : ﴿ أَ وَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت :٥١] والفعل كما مثلنا ، ومنه (أتَى زَيدٌ) و (نِعْمَ الفَتَى) ، ولا فرق بين المتصرف والجامد ، والمؤول بالفعل نحو ﴿ مُختَلِف الوَانُهُ ﴾ [النحل :٦٩]. ونحو (وَجْهُه) في قوله (أتَى زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُه) و (مُقَدَّم) رافع لتوهم دخول نحو (زَيْد قامَ) و (أصْلِي المحلِّ) مُخرِج لنحو (قائِم زيد) فإن المسند – وهو قائم – أصْلُه التأخيرُ لأنه خبر)) [٦].

---

(١) الفاخر :١/ ١٩٩ .
(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٩٩.
(٣) المصدر نفسه :١/ ١٩٩ .
(٤) سورة التوبة : الآية / ٦ .
(٥) ينظر: الفاخر :١/ ١٩٩ .
(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢/ ٨٣.

وقدم ابن هشام تعريفاً يعد أكثر توضيحاً له بقوله: ((اسم صريح أو مؤول به ، أسند إليه فعل أو مؤول به ، مقدّم عليه بالأصالة واقعاً منه ، أو قائماً منه ، أو قائماً به ...))[١]. أمّا الزمخشري فإنّه بتعريفه للفاعل جعله مرتبطاً بما أسند إليه بقوله : ((الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمّاً عليه أبداً ...وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه ، والأصل فيه أن يلي الفعل ؛ لأنّه كالجزء منه فإذا قدّم عليه غيره كان في النية مؤخراً ، ومن ثَمَّ جاز ضرب غلامَة زيدُ وأمتنع ضرب غلامُه زيدًا)) [٢] . وهنا وصف الزمخشري حدوداً للجملة الفعلية فبيّن وقوع الفاعل بعد الفعل وعلل ذلك بكونه جزءاً منه ، أي من الفعل ، وجعله أصلاً في عدم تقدمه ، ورغم ورود حالات في تقدمه إلا أنّ نية التأخير حاضرة في ذهن المتكلم.

أمّا فيما يخص الرافع للفاعل ، فقد تعددت آراء النحويين في ذلك، فقالوا : ((اعلم أنّ الفاعل رفع ، والمفعول نصب .... وإنما خصّ الفاعل بالرفع دون النصب ؛ لأجل أنّ الرفع أثقل مِن النصب ، والفاعل أقل مِن المفعول ، ألا ترى أنّ فعلاً واحداً يكون له عدّة مفعولات ولا يكون له إلاّ فاعل واحد)) [٣] ، وذهب سيبويه إلى أنّ العلة في رفع الفاعل إسناد الفعل إليه [٤] [٤]

وبيّن السيّوطي إنّ رافع الفاعل على زعم هشام هو الإسناد ((وقوم شبهه للمبتدأ ، وخَلف معنى الفاعلية ، وقوم إحداثه الفِعْل، والكسائي كونه داخلاً في الوصف)) [٥] .

وأجمل العكبري (ت ٦١٦هـ) موارد رفع الفاعل بأربعة : ((أحدها : أنّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول ، فبايَ شيء حصل جاز ، والثاني : أنَ الفاعل أقَلُّ مِن المفعول ، والضُم أثقل من الفتح ، فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر تعديلاً ، والثالث : أنّ الفاعل أقوى مِن المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفه ، والضّمة أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه ، والرابع : أنّ الفاعل قبل المفعول لفظاً ومعنى ؛ لأنّ الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول فجعل له أوّل الحركات وهي الضمة)) [٦] .

---

(١) قطر الندى وبل الصدى : ١٩٧ ـ١٩٨ .
(٢) المفصل : ٣٢١.
(٣) المقتصد في شرح الايضاح : ٣٢٦.
(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٠٤ .
(٥) همع الهوامع : ١ / ٥٧٦.
(٦) اللباب في علل البناء والاعراب : ١ / ١٥٢.

وكان للبعلي في قضية الرافع للفاعل صولة ورأي خاص ، وقد عرض في المسألةِ أمرين :-

الأول :- هو ما تبناه البعلي وهو أنّ رافع الفاعل (ما أسند إليه من فعلٍ أو ما ضُمنَّ معناه ؛ لأنّه اقتضاه ، فعملَ فيه كما عمل المبتدأ في الخبر لَمّا اقتضاه، ولأنّ الفعل مختص بالاسم، والاختصاص مؤثر في المعنى فَوَجَبَ أنْ يؤثر في اللفظ كسائر المختصات)[١]. وقد دافع عن هذا الرأي ونقد غيره .

أمّا الثاني :- فقد قال به خلف الكوفي(ت٢٢٩هـ) وهو أَنَّ السبب في رفعه هو (إسنادُ الفعلِ إليهِ ، لأنّه معنى محقق للفاعل ، فكان رافعاً له كارتفاع المبتدأ بالابتداء)[٢] .

وقدّم البعلي دليلين على فساد ما ذهب إليه خلف الكوفي بقوله : ((وقول (خلفَ) فاسد لوجهين : أحدهما : أنّ الاسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملُها في أحدِهما بأولى من عملها في الآخر ، والثاني : أنّ العمل لا يُنْسَبُ إلى المعنى إلاّ إذا لم يوجد لفظٌ صالحٌ للعمل والفعل موجود فلا عدول عنه)) [٣] . وهو بذلك يؤيد جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه فيما ذهبوا إليه مِن أن الرافع للفاعل إسناد الفعل إليه .

الاســـم المرفـــــــــوع بعد (إنْ) و(إذا) .

قسم البعلي حذف رافع الفاعل أثناء توضيحه له على قسمين وهما جائز الحذف وواجب الحذف، وكانتْ سعة الكلام ونقده على واجب الحذف ، والمسألة التي أثيرت هي عدم جواز مجيء اسم بعد (إذا) ويكون مبتدأ بل وجب تقدير فعل قبلها وكذلك حرف الشرط (إنْ)[٤]. والحذف الوارد في الجملة له أهميته، وخاصة إنّ أصحاب المعاجم أشاروا إلى معانيه وخصوه بثلاثة (القطف والقطع والإسقاط) ، فأشار الخليل (ت ١٧٠هـ) الى إنّ الحذف هو (قطف الشيء من الطرّف)[٥] ، وأشار صاحب جمهرة اللغة ابن دريد (ت ٣٢١هـ) إليه بقوله:((حذفت

---

(١) الفاخر :١/٢٠٥ .
(٢) شرح الكافية : ١ / ٧١ ، الفاخر : ٢٠٥.
(٣) الفاخر :١/ ٢٠٥.
(٤) المصدر نفسه :١/ ٢١٣.
(٥) العين : ٣ / ٢٠١ ، مادة (حذف) ، وينظر : تهذيب اللغة : ٣ / ٤٧٦ ، مادة (حذف) .

رأسه بالسيف حَذفاً إذا ضربته به فقطعت منه قطعة ... وحذفت الفرس أحذفه حذفاً إذا قطعت بعض عسيب ذنبه))[١]. ونجد المعنى الثالث من معاني الحذف في الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ) إذ يقول: ((حذفُ الشيء إسقاطه ، يقال حذفت مِن شعري ومِن ذنب الدابة أي أخذته))[٢] .

أمّا أهل اللغة والبلاغة فكان للحذف عندهم معنى إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل ، أو إسقاط الشيء لفظاً ومعنى[٣] . وكان تعريف الرماني (ت ٣٨٤ هـ) أكثر وضوحاً عندما قال: ((إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها في الحال أو في فحوى الكلام))[٤] ، وهذا ما نجده عند الزركشي (ت٧٩٤هـ) بقوله : ((الحذف اسقاط جزء الكلام أو كله بدليل)) [٥]. وظاهرة وظاهرة ترك إظهار الفعل أو حذفه أو إضماره ظاهرة بارزة في اللغة العربية ، فلم تكن وليدة الصدفة وإنّما لها دلالتها في الجملة[٦] .

إذاً فالحذف لا يتم إلاَّ بوجود قرائن خاصة ، وهذه القرائن قد تكون لفظية أو حالية أو صناعية ، أمّا القرائن اللفظية فقد بينها الدكتور فاضل السامرائي بقوله : ((اللفظ الذي يدل على المعنى ولولاه لم يتضح المعنى)) [٧] ، وذلك يعني أن هنالك ألفاظاً لا بد لها من الدخول في الجملة لتبين دلالة الجملة ومنها حذف الفعل وأثره في الجملة ، أمّا القرائن الحالية فلها أهميتها فهي تشمل حركات اليد أو تعابير الوجه ، أي أنها حركات جسدية ، تستعمل من غير النطق بها، بل تتجسد بالحركات وتؤدي غرضها الرئيسي[٨] .

أمّا القرائن الصناعية فقد أسست من قبل ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) في اطلاق مصطلح الصناعي عليها ، وذلك عندما أشار إلى أدلة الحذف في الجملة فقال: ((صناعي، وهذا ما يختص بمعرفته النحويون؛ لأنّه إنّما عرف من جهة الصناعة))[٩]. وبين ذلك أن النحويين

---

(١) جمهرة اللغة : ٢ / ١٢٨ ، مادة (حذف) ، أساس البلاغة : ١٦١/١ ، مادة (حذف).
(٢) الصحاح : ٤ / ٣٨ ، مادة (حذف) .
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون : ٢ / ٥٦ ـ٥٧.
(٤) النكت في اعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) ، للرماني : ٧٦ .
(٥) البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٧٢.
(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠٧.
(٧) الجملة العربية والمعنى : ٦٠.
(٨) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حموده : ١٣٠.
(٩) مغني اللبيب من كتب الاعاريب : ٢ / ٦٧٠.

استقرأوا النصوص الواردة في اللغة ، أي كلام العرب ، وعندما وجدوا ما يخالفها لجأوا إلى التقدير لتستقيم قواعدهم ، ومن تلك القواعد تقدير فعل محذوف من الجملة .

لذلك حاول النحويون وضع أسباب لحذف الفعل من الجملة أو تقدير فعل محذوف للجملة ومنها كثرة الاستعمال ، التي تعد من العلل السماعية ، التي وردت من استقراء كلام العرب ، فوجدوا أن هنالك حذفاً في الجملة كما في(((أمرءاً ونفسه) ، أي دع أمرءاً ونفسه))[١] ، ومن موارد الحذف الاخرى الحذف للإيجاز والاختصار في الكلام ، كما قيل في حذف الفعل بسبب ((القيمة الفنية العامة لترك المسند هي الإيجاز وهي البلاغة كلها)) [٢] ، فالغرض من الإيجاز الإيجاز هو((تأدية المقصود مِن الكلام بأقل من عبارة متعارف عليها)) [٣] .

ومنها الاحتراز عن العبث ، وتعد هذه الخصلة واحدة من خصال حذف الفعل ، وهو الاحتراز عن العبث[٤]، لأنّ المحذوف إنْ ((دلت عليه قرينة كان ذكره ثقيلاً في موضعه ؛ لأنّه تعريف لما عُرّف ، وبيان لما بُيّن))[٥]. فحذف الفعل قسمه النحويون الى جائز وواجب[٦] ، وهذا وهذا ما سار على نهجه البعلي في كلامه عن ظاهرة حذف الفعل[٧].

وحديثي في المسألة التي استحسنها البعلي حول حذف الفعل وجوباً ، ولأهمية هذا الحذف وتقديره يعد ((مِن أول الدلائل على أنّ النحاة كانوا في تحليلهم لبناء الجملة يتعاملون مع البنية الأساسية للجملة ... فالجملة قد تكون في ظاهرها المنطوق غير مستوفية لعنصريها الإسناديين ، ولكنها تنتمي إلى نموذجها الخاص بها)) [٨] .

ومن المواضع التي هي محل كلامي حذف الفعل وجوباً مع وجود المفسر ، وهنا وقع الخلاف بين العلماء ، فمنهم من أكتفى بالاسم وصوره على أنّه مبتدأ ، وقسم آخر قدّر الفعل ، فمدرسة البصريين بزعيمها سيبويه (ت ١٨٠هـ) ذهبوا الى عدم جواز مجيء الاسم بعد (إذا) أو

(١) أسرار النحو ، (ابن كمال باشا) : ١٢٠.
(٢) من بلاغة النظم العربي : ١/ ٢٢١.
(٣) ينظر : الطراز ، للعلوي : ١/ ٣١٦.
(٤) الإيضاح في علوم البلاغة : ١ / ١٦٩.
(٥) كشاف اصطلاحات الفنون : ٢/ ٦٦.
(٦) شرح المفصل : ١ / ٩٤- ٩٥ ، الفاخر : ١ / ٢١٣.
(٧) ينظر: الفاخر : ١/ ٢١٣ .
(٨) بناء الجملة العربية : ٢١٦.

(إن) الشرطية فلابد من تقدير فعل[١] . واستشهدوا لذلك بنصوص من القرآن الكريم والشعر العربي ، فمن نصوص القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾[٢]، وقوله وقوله تعالى : ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ))[٣] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٤]، فرفعت الألفاظ (امرأة و امروٌ و أحد) بإضمار فعل يفسره ما بعده [٥] .

وكذلك بعد أداة الشرط (إذا)، يكون هنالك حذف للفعل كما في النصوص التي عرضها البعلي في كتابه[٦] ، ومن تلك النصوص القرآنية قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[٧] ، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾[٨] ، وقد تناول النحويون هذه المسألة بالفحص والتحقيق وبينوا سبب حذف الفعل بقولهم: ((الذي جرّأ على حذفه هو دلالة حرف الشرط عليه ، لأن الشرط إنما يتصل بالفعل ويختص به)) [٩]، والغرض مِن ذلك أي ((الغرض مِن الإبهام ثم التفسير ، إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم ، إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضاً في ذكر الشيء مرتين مبهماً ثم مفسراً توكيد ليس في ذكره مرة))[١٠].

ففي قوله (وإن أحدٌ من المشركين ...)، التقدير (وإن استجارك أحدٌ) ، فلفظ (أحدٌ) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده [١١] ، ووضح صاحب تفسير الكاشف ذلك التقدير بقوله : ((أي مشرك ممّن يجوز قتله إذا استجار وطلب الأمان مِن المسلمين فعليهم أن يجيروه ، وأنْ يعطوه الأمان على نفسه وماله ، وأن يدعوه إلى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ، فان

(١) ينظر : الفاخر :١/ ٢١٣.
(٢) سورة النساء : الآية / ١٢٨.
(٣) سورة النساء : الآية / ١٧٦..
(٤) سورة التوبة : الآية / ٦.
(٥) ينظر : اعراب القرآن ، (النحاس) : ١ / ٣٢٧ ، إملاء ما منّ عليه الرحمن (العكبري) : ١ / ١٩٦ ، التفسير الكاشف : ٥ / ٤٥٢.
(٦) الفاخر :١/ ٢١٣.
(٧) سورة الانشقاق : الآية / ١ .
(٨) سورة الانشقاق : الآية / ٣ .
(٩) الطراز ، للعلوي : ٢ / ٢٩٨.
(١٠) شرح الكافية : ١ / ١٩٩.
(١١) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٢١٣.

قبل جرت عليه أحكام المسلمين وإن رفض فلا يحلُّ قتله ، ويجب أن يوصله المسلمين على مكان يأمن فيه على نفسه)) [١] .

قال البعلي: ((فالسماء والأرض مرفوعان بفعل مقدّر عند سيبويه)) [٢] ، وهو شمول للنصبين القرآنيين ﴿ إذ السماء انشقت ... وإذا الأرض مُدّت ﴾ ، وهنا قدر فعلاً كان محذوفاً لأجل استقامة المعنى ودلالته [٣] . ورجحّ البعلي هذا الرأي وأيد مدرسة البصرة في ذلك بقوله: ((والصح إنّه فاعل لامتناع ورود الاسم بعد (إذا) مخبراً عنه في غير الفعل)) [٤] . والملاحظ أنه لم يقف عند هذا الرأي بل نقل رأياً آخر يجوز فيه عدم تقدير الفعل ونسبه إلى الاخفش ورفضه من خلال ما قدّمه من أدلة وافق بها رأي سيبويه ، في قوله: ((وأجاز الأخفش في نحو هذا أن يرتفع بالابتداء)) [٥] ، وقصد بذلك أنّ الأخفش رفض التقدير وقال أَنَّ الاسم الواقع بعد (إذا) يكون مبتدأ ، ولا حاجة إلى تقدير فعل قبله[٦] . بل أكد ما ذهب إليه البعلي وانتصاره لمدرسة البصرة بنصوص شعرية وهو من خلال ذلك يؤكد نقده ورفضه لرأي الأخفش من القرآن والشعر ، أمّا من الشعر ، فقد ذكر نصين شعريين ، أحدهما : للشاعر قريط بن أنيف العنبـــري قال :[٧] :-

إذَاً لقامَ بنصري معشُر خُشُنُ عند الحفيظة إنْ ذو لُوثَةٍ لانَا

والثاني للفرزدق قال فيه[٨] :

إذا باهِلِيٌ تَحتَهُ حَنظَليـــــة لَهُ ولدٌ منها فَذَاكَ المُذَّرَعُ

وبذلك استطاع البعلي نقد رأي الأخفش في عدم مجيء الاسم للابتداء بعد (إنْ...إذا) الشرطيتين بأدله مسموعة ومنقولة من القرآن الكريم والشعر العربي .

---

(١) الكاشف :١٠/ ١٢ -١٣.
(٢) الفاخر :١/ ٢١٣- ٢١٤.
(٣) ينظر: همع الهوامع : ١ / ٢٠٧ .
(٤) الفاخر :١/ ٢١٤.
(٥) المصدر نفسه :١/ ٢١٤.
(٦) ينظر : معاني القرآن ، (الاخفش) : ٢/ ٥٣٤ ، شرح الكافية والشافية : ١ / ٧٧.
(٧) ينظر : حماسة ابي تمام ، (المرزوقي) :١٢٢١ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٤٧٣ ، الفاخر :١/ ٢١٣.
(٨) ينظر: ديوان الفرزدق : ٥١٤ ، الفاخر : ١/ ٢١٤، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١ / ٩٣ .

العامـــــل فـــي خبـــر (إنَّ)٠

بيّن البعلي ظاهرة الإشكال الواقعة في خبر (انَّ) ، وهو الحرف المشبه بالفعل الذي يكون بعده الخبر مرفوعاً ، وعرض البعلي رأيين ، الأول منهما جسّده بقول الجمهور ، أي المدرسة البصريّة ، وهو أنَّ(أن) الرافع له في قاله :((فأما الخبر فمرفوع بها أيْضاً ... ، لآنّها اقتضتهما فعملت فيهما))[١] ، وهذا الكلام قصد به أن اقتضاء دخول الحرف المشبه بالفعل (إنّ) وهو السبب الرئيسي لهذا الرفع . أمّا الرأي الآخر الذي قدّمه البعلي فهو رأي المدرسة الكوفية التي رأت انّ الرافع للخبر ، هو الأصل ، أي : قبل دخول الحرف المشبه بالفعل على الجملة وهو ما أشار إليه البعلي بقوله : ((هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليهما)) [٢] .

رأي البصريين أَنَّ الرافع للخبر هو الحرف المشبه بالفعل ، أي : أَنَّ هذا الحرف عمل عملين ، عمل النصب في الاسم وعمل الرفع في الخبر ، وقد بين سيبويه ذلك وهو يعرض نصاً لأستاذه الخليل بقوله ((وزعم الخليل أَنَّها عملت عملين ، الرفع والنصب كما عملت الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيداً))[٣] . وقد تابع النحويون رأي الجمهور بقولهم أَنَّ الرافع للخبر هو الحرف المشبه بالفعل ، وذلك هو عمله ، فالرضي في الكافية يؤيد ذلك بقوله :((ومذهب البصريين أولى ، لأنّ اقتضاءها للجزئيين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي))[٤]. وتابعه على ذلك أبو حيّان بقوله : ((ينصبن الاسم بعدهُنَّ ، وهُنَّ يرفعن الخبر)) [٥]، وقصد بذلك الحروف المشبه بالفعل فهي الرافعه للخبر للخبر والناصبة للاسم ، وإلى نفس المعنى والعمل وتبني الرأي قال به السيوطي في همع الهوامع[٦] ، وهذا ما كان عليه كلام البصريين ورأيهم . وبيّن صاحب كتاب الإنصاف العلل النحويّة التي استند اليها جمهور النحويين في ترجيح هذا الرأي وأنهم حصروها بكونها على حذف

---

(١) الفاخر : ٢/ ٤١٤ .
(٢) المصدر نفسه :٤٤١/٢.
(٣) الكتاب : ٢/ ١٣١.
(٤) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٨٨.
(٥) ارتشاف الضرب : ١٢٣٧.
(٦) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ١٥٧.

الفعل ، ومبنية على الفتح مساواة بهيئة الفعل الماضي ، واقتضائها للاسم ، إضافة الى وجود معنى الفعل فيها ، كما في نصبها للاسم لأنها مقتضيه له[١] .

أمّا المدرسة الكوفية فذهب زعيمها الفراء إلى أَنَّ الرافع الخبر الواقع بعد الحروف المشبهة بالفعل هو الأصل في الاسم بكونه مرفوعاً ، ولا دور للحروف المشبه بالفعل في ذلك الرفع[٢] ، وتابعه في ذلك السهيلي (ت ٥٨١هـ) بقوله: ((وبقي الاسم الاخر مرفوعاً لم يعمل فيه ، حيث لم تقل : أفعالاً كـ (عملت) و (ظننتَ) ، فتعمل في الجملة كلها ، وإنما أرادوا إظهار تشبيهها بالجملة فأكتفوا بتأثيرها في الاسم الاول ، وَيدلك على أنّها لم تعمل في الإسم الثاني أنه لا يليها ؛ لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره فلو عملت فيه لوليها)) [٣] . أمّا العلة النحويّة التي قدمها الكوفيون لترجيح رأيهم فهي عدة أمور منها أَنَّ الحروف المشبهة بالفعل ضعيفة في عملها ، كما أنّه حصل الاتفاق بأَنّها ناصبةٌ للاسمِ فلا بد من أن تعمل في الخبر، لأن القياس النحوي يقتضي ذلك[٤].

أمّا البعلي فذهب الى ما ذهب إليه البصريون ، ونقد رأي الكوفيين ووصفه بعدم الصحة وعلل ذلك بقوله : ((وليس بصحيح لأن عمل هذا الخبر في الاسم قد بطل عندهم بدخول عامل النصب ، فكذا يجب أن يبطل عمل الاسم في الخبر)) [٥] . والعلة في ذلك أنّه ((لمّا كان عملُ هذه الأحرف عملَ الفعل وهو الرفع والنصب ، فالمرفوع بمنزلة الفاعل ، والمنصوب بالمفعول ، لكنّ التسمية بالفاعل والمفعول تقتضي وجود الفعل أو ما يعمل عمله ، فعبّر عن الأول بالاسم ، يعني اسم ما هو مفعول وعن الثاني بالخبر ؛ لأنّه في المعنى خبر حقيقة))[٦] .

.

وأراد أن يبين من خلال ذلك أَنَّ الخبر لم يعد مرفوعاً بالأصل والسبب دخول حرف ناسخ عليه ، يختلف لو لم يدخل عليه ، وهنا انتفت هذه العملية بانتفاء أصل الجملة بدخول

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٨ ، المقاصد الشافية : ٢ / ٣٠٨.
(٢) معاني للقرآن (الفراء) : ١ / ٣١١.
(٣) نتائج الفكر : ٢٦٤.
(٤) الانصاف : ١ / ١٧٦.
(٥) الفاخر :١/ ٤١٤.
(٦) المصدر نفسه :١/ ٤١٥ .

الناسخ عليها ، وهذا يثبت أَنَّ الخبر كان مرفوعاً بالحرف المشبه بالفعل ، فلو جُردت الجملة من الحرف الناسخ لرجع الرفع على الأصل .

النائب عن الفاعل من الظرف والمصدر وحرف الجرّ ٠

الفاعل هو اللفظ الواقع بعد الفعل المتمم لمفهوم الجملة الفعلية ، وله شكلان : الوجود في الجملة ، والحذف ، فإذا حذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلّها المفعول به ، فإن لم يوجد فما اختص وتصرّف من ظرف ، أو مجرور ، أو مصدر[١] .

وقد أشار الى ذلك ابن مالك في ألفيته بقوله[٢] :-

يَنوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيرُ نَائِلٍ

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرٍ أوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حِري

فمن نيابة المفعول به عنه في قوله تعالى : ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ [٣] ، فنابت (السماء) الواقعة مفعولاً به موقع الفاعل المحذوف[٤] .

أمّا الظرف والمصدر، فوضع له النحويون شروطاً منها أن يكون مختصاً ، ومتصرفاً ، وأنْ لا يكون المفعول به موجوداً، وهو محل خلاف بين النحويين، فمذهب البصريين أنّه إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به أو مصدر أو ظرف ، أو جار ومجرور ؛ تعيّن إقامة المفعول به مقام الفاعل ، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذ ونادر[٥].

أمّا مذهب الكوفيين ومعهم الأخفش من البصريين، فإنّه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر، فنقول: ضرب ضرباً شديد زيداً، وضُرِب زيداً ضرب شديد، فإذا تقدم غير المفعول به عليه؛ جاز إقامة كل واحد منها، فنقول:((ضُرِب في الدارِ زيدٌ، وضرب في الدار زيداً، وإن لم

---

(١) قطر الندى وبل الصدى : ١ / ١٤.
(٢) شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٠.
(٣) سورة النبأ : ١٩.
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣/ ١٢١
(٥) ينظر : التسهيل : ١ / ٧٧ ، شرح شذور الذهب : ٢١١.

يتقدم تعيّن إقامة المفعول به نحو: ضرب زيد في الدار، فلا يجوز ضرب زيداً في الدار))[١]. والذي يخص مسألتنا هي نيابة الظرف والجار والمجرور عن الفاعل المحذوف، وهو ما وقع فيه الخلاف وعرضه البعلي، والظرف في اللغة هو الوعاء وجمعه ظروف ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة ، والظرف وعاء كلّ شيء، والصفات في الكلام التي تكون مواضع لغيرها تسمى ظروفاً[٢]. وأُطلق عليه الكياسة[٣]، ويطلق عند أهل اللغة على معانٍ متعددة، ومنها اسم ما يصح أنْ يقع فيه فعل زماناً كان او مكاناً، ويقال للظرف في الزمان والمكان كاليمين والشمال، ويقال له ظرف، ومنها المفعول به بواسطة حرف الجر، ثم الظرف سواء كان مفعولاً فيه أم مفعولاً به بواسطة حرف الجر[٤] . وقُسّم إلى لغوي ومستقر ، فاللغوي ما كان عامله مذكوراً ، والمستقر ما كان عامله مقدراً [٥] . ووصفها ابن يعيش : ((إنّها أوعية لما يجعل فيها ، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف ؛ لأنّ الأفعال توجد فيها ، فصار كالأوعية لها ولم يستقر اصطلاح الظرف حتى بين البصريين والكوفيين)) [٦] . فهو تارة يحمل اسم المحل[٧] ، وأخرى يحمل صفة (المفعول فيه)[٨] . أمّا الظرف الذي منعه البعلي متابعاً للجمهور في كونه نائباً عن الفاعل ، فهو على نوعين متصرف وغير متصرف[٩] . فالظرف المتصرف ، هو الذي لا يلزم النصب على الظرفية إنّما يتركها إلى محل حالات الإعراب[١٠] .

أمّا الظرف غير المتصرف فمنه الذي لا يستعمل إلاّ ظرفاً ، ومنه ما يستعمل ظرفاً ، وقد يترك الظرفية ولا يسمى ظرفاً ، كما في المجرور بحرف الجر (من) ؛ لأنّ الظرف (أين) قد يخرج عن معنى النصب على الظرفية الى الجر بحرف الجر (مِن) أو (إلى)[١١] . أمّا الحرف أو شبه الجملة من الجار والمجرور الذي رفضه البعلي أن يكون نائباً عن الفاعل المحذوف فهو بمعنى الطرف ، والجانب ، وصرف الشيء ناصيته ، وفلان على حرف من أمره ، أي ناصية

---

(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٠.
(٢) لسان العرب : ٩/١١ ، مادة : (ظرف) .
(٣) ينظر : محيط المحيط مادة : (ظرف) : ٨٨.
(٤) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٢ / ١١٤٦.
(٥) ينظر : التعريفات : ١٤٦.
(٦) شرح المفصل : ١/ ٤١.
(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٨.
(٨) ينظر : المصطلح النحوي (عوض فوزي) : ٦٢.
(٩) ينظر : همع الهوامع : ٣/ ١٣٨ ، حاشية تشويق الخلاف: ١٧٩، الفاخر : ١/ ٢٢٣ .
(١٠) ينظر: حاشية تشويق الخلاف : ١٧٩.
(١١) ينظر: ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٧.

منــه ، اذا رأى شــيئاً لا يعجبــه عــدل عنــه[١] . والكوفيــون يســمون الجــر خفضــاً ؛ لأن الانخفاض : الانهباط وهو السفل ، وحرف الجر وضع للانقضاء ، المراد به إيصال الفعل إلى الاسم[٢]، أي تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل ، فيكون منصوب المحل ، لــذا جــاز العطــف عليــه بالنصــب ، وتســميته عنــد بعضــهم بحــروف الإضــافة ، أي أنّهــا تضــيف الأفعــال إلــى الأســماء أي توصــيلها إليهــا[٣]. ومــن هنــا تنــاول البعلــي حكــم النائــب عــن الفاعــل واقســامه بقولــه : ((وأمــا أقســامه فســتة)) [٤] . وهي كما تناولها في عنوانات وبيّن مضامينها وهي : ((مفعول به الفعل المتعدّي الى مفعول واحد ، ومفعول المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الأول، ومفعول المتعدّي الى مفعولين ثانيهما عبارة عن الاول ، والظرف ، والجار والمجرور ، والمصدر المتصرف والمختص)) [٥] ، وبعد أَنَّ عرض البعلي هذه الأقسام ، اعترض على نيابة الظرف والمصدر وحرف الجر عن الفاعل مع وجود المفعول به ، ووضح إنّ هذا الرأي هو رأي البصريين وقد أيدهم فيه وعلل ذلك الرأي بالصحة بقوله : ((ولا يجوز ان ينوب الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر عن الفاعل مع وجود المفعول به)) [٦] . وكان بيانه للمسألة تكامليًا ، بعد أَنَّ بَيّنَ العلل من ذلك الترجيح ، وَبَيّنَ علَة النحويينَ من أَهل الكُوفةَ ، وهو اعتمادهم على قراءة قرآنية وهي قوله تعالى : ﴿ ليُجزى قَوْمًا بِمَا كَـانُوا يَكْسِـبُونَ﴾ [٧]، وهـذه القـراءة لابـي جعفـر يزيـد ابـن القعقـاع، وعـدّ (يُجـزى) فعـلاً مبنيًـا للمجهول[٨] .

وعرض أدلة الكوفيين من النصوص الشعرية ، كقول الشاعر رؤبة بن العجاج[٩] :

لَمْ يُعْنَ بالعلياء إلاّ سيداً ولا شفى ذا الغي إلاّ ذو هُدى

وقول الشاعر جرير[١] :

---

(١) ينظر : لسان العرب ، مادة : حرف ، ١٢/ ١٦٨ .
(٢) ينظر : شرح الرضي : ٦ /٣.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب : ١/ ٤٢٦.
(٤) الفاخر : ١/ ٢٢٢ .
(٥) المصدر نفسه : ١/ ٢٢٢ – ٢٢٣.
(٦) المصدر نفسه :٢٢٣/١.
(٧) سورة الجاثية : ١٤.
(٨) الفاخر : ١/ ٢٢٣.
(٩) المصدر نفسه :١/ ٢٢٣، ديوان رؤبة بن العجاج : ٢/ ١٣٢ .

ولو وَلَدتْ قَفيرةُ جَرْوَ كَلْب لَسُبَّ بذلك الجَروِ الكلابا

وذكر بيتين من الشعر شاهداً على نيابة حروف الجر عن الفاعل بناءً على رأي الكوفيين وهي :

ليس مُنِيباً امرؤ مُنَبّهٌ للصالحات مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ

وإنّما يُرضي المُنيبُ ربَّه ما دام مَعْنياً بذكرِ قلْبَه

وهنا ذكر اسم المفعول وهو (معنياً) وبعده حرف الجر في شبه الجملة (بذكرِ) وقد نابت مناب الفاعل المحذوف كما صرّح به البعلي نيابة عن رأي الكوفيين[٢].

وهنا سار البعلي على نهج مدرسة البصريين في رسم قاعدة جديدة وتأكيد مبنى جديد يخالف به مدرسة الكوفة وهو صحة النيابة عن الفاعل المحذوف واستثنى ثلاثة (الظرف والمصدر و شبه الجملة) .

وهنا قال البعلي : ((ولا يجوز أن ينوب الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر عن الفاعل مع وجود المفعول به ، وأجازه الكوفيون والأخفش من البصريين)) [٣] .

تقديـــــــم الفاعل على فعلـــــــــه :.

أتفق العلماء على منظور واحد هو مجيء الفاعل بعد الفعل ، وهذه صيغة الجملة الفعلية التي تتصدر بفعل ويأتي بعده الفاعل ، والفاعل كما وضع النحويون حدوداً له قد تناولته كتب النحو ، ومنهم مَن لم يرسم له حدوداً لأنّه معروف لديهم كما هو حال سيبويه بقوله : ((باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ اليه فعل فاعل ولا يتعدى فعلهُ إلى مفعول آخر وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول)) [٤] ، وعلى المنوال نفسه سار المبّرد فذكر أحكامه ولم يحده ، وإيجاد تعريف خاص به بقوله : ((هذا باب الفاعل وهو رفع ، وذلك كقولك : قام عبد الله)) [٥] .

---

(١) الفاخر :١/ ٢٢٣ ، الخصائص : ١ / ٣٩٧ ، خزانة الأدب : ٣٢٩/١ .
(٢) ينظر: الفاخر : ٢١٣ ، أوضح المسالك على الفية ابن مالك : ٢ / ١٤٩.
(٣) المصدر نفسه :١/ ٢٢٣ .
(٤) الكتاب : ١ / ٣٣.
(٥) المقتضب : ١/ ٥٥ .

أمّا ابن عصفور فقد قدّم تعريفاً لـه وكان شاملاً وفيه شيء مِن السعة وهو يتناول الفاعل فـي مسـائله بقولـه: ((الفاعـل هـو اسـم أو مـا فـي تقـديره متقـدم عليـه مـا اسـند إليـه لفظـاً أو نيةً على طريقة فَعَل أفاعلِ))[١]. ولم يَبْقَ تحديد معالم الفاعل كما أشار إليه ابن عصفور ، بـل أَضـافَ إليـه إبـن مالـك فقـال : ((هـو المسـند إليـه فعـلٌ أو مضـمن معنـاه ، تـام مقـدم فارغ غير مصوغ للمفعول)) [٢] .

أمّا ابن هشام فكان تحديد معالم الفاعل عنده دقيقة جداً وفيها من الشمولية والسعة عندما قـال : ((الفاعـل عبـارة عـن اسـم صـريح ، أو مـؤول بـه أسـند إليـه فعـل ، ومـؤول بـه ، مقـدّم عليه: واقعاً منه أو قائماً به)) [٣] . وذهب عبّاس حسن إلى أَنَّ النحاة (راعوا في أكثر التعريفات جانب اللفظية المنطقية ، ولا بأس بهذا ، لولا أنّهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف ، أو اختصار معيب يحوي الغموض والإبهام)[٤] .

وهو بهذا يعترض على تعريفات الفاعل عند النحويين بل نعتها بالإطالة في مواضع الاختصار، وإنّها امتازت بالدقة اللفظية والصعوبة في الإيضاح ، فقدّم تعريفاً كان مائلاً به نحو السهولة والبساطة في ايضاح فكرته بقوله : ((الفاعل اسم ، مرفوع ، قبله فعل تام أو ما يشبهه ، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل ، أو قام به)) [٥] ، إلاّ أنني وجدتُ أنّ تعريف عبّاس حسن قد أهمل جوانب من شمولية التعريف ، وقد وَضَّحَ عبده الراجحي ذلك في تعريفه له: ((الفاعل هو الذي يفعل الفعل ، وحكمه في العربية الرفع ، وهو لا يكون جملة ، بل لا بد أن يكون كلمة واحدة ، وهذه الكلمة إمّا أن تكون اسماً صريحاً أو مصدراً مؤولاً))[٦] .

---

(١) المقرّب : ١ / ٥٣.
(٢) تسهيل الفوائد : ١ / ٧٥.
(٣) قطر الندى وبل الصدى : ١٨٠ – ١٨١.
(٤) النحو الوافي : ٢ / ٦٤.
(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٦٤.
(٦) التطبيق النحوي : ١٧٩.

لذلك كان جمهور النحويين ساعياً إلى وَضْع الفاعلِ في موضعهَ وَعدَّمِ تقدمهِ على فعلهِ ، فهم لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله وإلى ذلك أشاروا [١] ، وبينوا العلة النحويّة من عدم جواز تقديم الفاعل على فعله ومنها[٢] :

١. إنهم يسكنون، لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل ؛ لئلا يتوالى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة إلا أن يحذف من الكلمة شيء للتخفيف ... [٣] .
٢. جعلوا النون علامة للرفع في الأفعال الخمسة وحذفها علامة الجزم والنصب ، فلو جعلوا ضمائر الرفع المتصلة بالأفعال الخمسة بمنزلة حرف من سنخ الكلمة ، وإلاّ لما جعلوا الإعراب بعده .
٣. إن تقديم الفاعل على فعله يوهم السامع ويوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، فأَنَّ السامع يقع بين الوهم بين كون الجملة فعلية أو اسمية .
٤. ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده .

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز تقديم الفاعل على فعله [٤] ، وإلى ذلك أشار النحويون في كتبهم . وهذه المسألة مِن المسائل التي دخلت قيد المناقشة عند البعلي في كتابه الفاخر وذلك عندما ذكر أَنَّ عمل الأفعال الرفع ، فدخل الى تفصيلات الجملة الفعلية فتناول الفاعل ، وبيّن ذلك مبتدأ بقوله : ((فأمّا الفاعل فالكلام عليه في مسائل)) [٥]، قسمها الى ست مسائل قائلاً : ((الأولى في حده ... والثانية في حكمه ... والثالثة في الرافع له ... والرابعة لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ... والخامسة إذا كان الفاعل ضميراً وجب مطابقته مُفسرِّه ... والسادسة في حذف رافع الفاعل ونائبه)) [٦] .

وِحديثنا في المسألة الرابعة القائمة على مسألة عدم جواز تقديم الفاعل على فعله وأشَرتُ إلى أنّ ذلك هو رأي جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، وقد أيّد البعلي رأي سيبويه إلا أنّهُ لم يغفلْ عن عرض رأي الكوفيين وذكر رأيا لمن رفض رأي الجمهور وهو منهم ، الذي

(١) ينظر: الأصول في النحو : ١ / ٧٣.
(٢) أسرار العربية : ١٣٦- ١٣٧.
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٩١ – ٩٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية : ١ / ٧٧.
(٥) الفاخر :١/ ٢٠٣.
(٦) المصدر نفسه : ١/ ٢٠٣ – ٢٠٨.

هو الأخفش ، وقدّم لذلك أكثر من حجةٍ على عدم قبول الرأي الذي قال به جمهور النحويين وهو كالآتي :

١. أَنَّ الفاعل كالجزء مِن الفعل ، لأنه مفتقر إليه معنى واستعمالا، فلم يَجِزْ تَقدم الفاعل عليه .
٢. كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها ، فإن تقدم الاسم على الفعل أو ما ضُمّنَ معناه كقولك في : قام زيد ، (زيد قام) صار ما كان فاعلاً مبتدأ ، وبطل عملُ ما تأخر فيه؛ لأنه تعرض بالتقديم لتسلط العوامل اللفظية عليه[١] .
٣. أَنَّ عملَ الإبتداءِ ضَعِيفٌ فَنَسخَ بالعاملِ اللَّفْظي ، فإن كان الاسم المتقدم مُثنى أو مجموعاً برز ضميره نحو : (الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهنداتُ قُمْنَ) . وإن كان الاسم المتقدم مسبوقاً بما يطلب الفعل فهو فاعلٌ مُضمرُ يفسره الظاهُر المتأخر)) [٢] .

وفي نهاية المسألة صرّح برفضه لكل مِن خالف رأي البصريين في جواز تقديم الفاعل على فعله بقوله : ((والصحيح أَنَّهُ مرفوعٌ بفعل محذوف ؛ لاختصاص ما تقدم بالفعل)) [٣] .

والخلاصة في هذا الفصل توحي أَنَّ البعلي عندما رسم خطوط عمله في توضيح وشرح كتاب عبد القاهر الجرجاني ، قد نهج منهج البصريين أي كان بصرياً بإمتيازٍ ، وهذا ما لاحَظْتهُ في أَنَّهُ استعملَ حُجُجَهم وعللهم النحويّة بدون زيادة ، بل انهُ استشهد بما استشهدوا به من نصوص شعرية أو قرآنية ، وهذا ما وضَحَتْهُ الدراسة في الفصل الأول (المرفوعات) من الباب الأول (المعربات) ، وهي مسائل نقدها البعلي ورجح واحداً من الأقوال بتقديمه حججاً ورفضه للآراء الأخرى .

---

(١) ينظر : الفاخر : ١/ ٢٠٥.
(٢) الفاخر : ١/ ٢٠١ .
(٣) المصدر نفسه :١/ ٢٠٦.

الفَصْلُ الثاني : النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِيْ المَنْصُوْبَاتِ

شغلت المنصوبات مساحة واسعة من القواعد النحوية ، وهي أسماء وأفعال ظهرت عليها علامة النصب لسبب نحوي ، وعلامتها الفتحة الظاهرة أو المقدرة سواء أكانت المفردة اسمًا مفردًا أم جمع تكسير ، وعلامة النصب الياء إذا كان اسمًا مثنى أو جمع مذكر سالم ، وجاءت بصيغ مختلفة كالمفاعيل : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول المطلق وكذلك المصدر ، والحال وخبر (كان) واسم (إنّ) ، واسم (لا) النافية للجنس والتمييز والمستثنى في بعض حالاته والمنادى والظرف والتابع للمنصوب ، زيادة على الأفعال المنصوبة التي تتصدر بحرف نصب .

وقعت المنصوبات عند النحويين في الجملة الاسمية والفعلية ، ومِن وقوعها في الجملة الاسمية هي دخول (أَنَّ) أو أحد أخواتها على الجملة فتنصب الأول اسماً لها ، وتدخل الأفعال الناقصة عليها وتقوم بنصب الثاني خبراً لها ، وكذلك (لا) النافية للجنس الناصبة لما بعدها، أمّا في الجملة الفعلية فباب المفعول به، فضلا عن الأفعال التي تنصب مفعولاً واحداً أو مفعولين تحت مسميات مختلفة ، والأفعالُ التي تغيرت بفعل دخول حرف النصب عليها لتجعله منصوباً ، ولم يختفِ مصطلح النصب في كتب النحويين ، بل كان بارزاً ؛ لكثرة المنصوبات في العربية ، ومِن خلال استقراء آراء البعلي في كتابه الفاخر وقع الإختيار على مسائل وقف عندها البعلي موقف الناقد ، سواء المؤيد لها أو الناكر ، وَوَجْدتَـهُ في كثير من تلك المسائل بصريَّ الرأي ، ومؤيداً للمدرسة البصرية وهي كالآتي :

منع تقدم خبر ليس على اسمها :.

تناول البعلي هذه المسألة تحت عنوان (في أَحْكامِ الإسم والخبرِ في التقديمِ والتأخيرِ) ، وقسم حالات التقديم والتأخير للخبر على أربعة أقسام[١] :

القسم الأول : لزوم تقديم الاسم وتأخير الخبر .

القسم الثاني : لزوم تقديم الخبر دون المبتدأ .

القسم الثالث : المختلف فيه بين الجواز والمنع .

القسم الرابع : يجوز الأمران التقديم والتأخير .

ووقف البعلي عند القسم الثالث المختلف فيه ، وهي مسألة تقديم خبر (ليس) المنصوب ، وَبَيّنَ حالتينِ ، الأُولى منها الجَوازُ لجماعةٍ مِن النحويين قِياَّساً على أخواتها ، ولأن معمول خبرها قد تقدم في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ [٢]، والثانية المنع مِن التقديم[٣] .

ذهب إلى جواز التقديم جملة من النحويين وكان في طليعتهم أبو علي الفارسي وأبن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في مفصله ، وبيّن الفارسي ذلك بقوله : ((وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس)) [٤] . وأراد من ذلك أنْ يبين إنّ الرأي الذي اعتمده هو جواز التقديم والعلة التي رسم عليها القاعدة هي القياس مع أخواتها مِن الأفعال الناقصة . وكان أبن يعيش أكثر تفصيلاً لهذا الأمر بقوله: ((ومِنهم مَن أجاز تقديم خبرها عليها ... وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين ، وجماعة مِن المتأخرين كالسيرافي وابي علي الفارسي ، وإليه ذهب الفرّاء مِن الكوفيين)) [٥] . والدليل الذي اعتمدوا عليه في تأسيس قاعدتهم هو نص قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ [٦] ، بينوا فيه أنّ مفردة (يوم) المتقدمة هي معمول

---

(١) ينظر : الفاخر : ١/ ٢٤١ – ٢٤٣ .
(٢) سورة هود : آية/ ٨ .
(٣) ينظر : الفاخر : ١/ ٢٤٤ .
(٤) الايضاح (العضدي) : ١١٧ .
(٥) شرح المفصل : ١٤/٧.
(٦) سورة هود : آية/ ٨ .

لمفردة (مصروفاً) وهو خبر ليس ، فكما جاز أن يتقدم معمول الخبر على (ليس) ، جاز أن يتقدم خبرها؛ لأن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل[١] . وهذا الرأي مردود بقول الرضي في شرحه على الكافيه: ((إنّ المعمول لا يجوز وقوعه إلاّ حيث يجوز وقوع العامل ، و لا يطّرد لهم ذلك)) [٢] . أي أن الحجة التي اعتمدوها في ذلك غير دقيقة وهي الاعتماد على وقوع المعمول في نفس المكان الذي يتطلبه العامل .

أمّا ابن السرّاج فذهب إلى منع ذلك الرأي وتابعه فيه عبد القاهر الجرجاني وابن مالك ، قال ابن السراج: ((الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن تتقدم عليها شيئاً ممّا عملت فيها ... وليس تجري عندي ذلك المجرى ؛ لأنها غير متصرفة)) [٣] . وبيّن النحويون العلل التي لا يمكن ان يتقدم خبر ليس عليها ، فالمرادي (ت ٧٤٩هـ) في الجنى الداني قال : ((إنّ (ليس) من الحروف ، والحروف لا يتقدم عليها شيء)) [٤] . وكان لابن مالك رأيٌ في منع ذلك بقوله: ((إنّ ما بعد الاستفهام ولا النافية، ولام الابتداء والقسم ، لا يعمل فيما قبلها ، ولا يفسر عاملاً فيه)) [٥] .

أمّا البعلي فقد أَيَّدَ شيخَهُ أبن مالك فيما ذهب إليه وَعَدَّ المنعَ (هو الصحيح)[٦] ، والعلة التي سار عليها البعلي هي: ((لِشَبَه (لَيْسَ) بـ (ما) في النفي وعدم التصرّف)) [٧] . ولعل ما ذهب إليه البعلي هو عين الصواب ، فهو واضح في مدلوله ، وقيام الحجة المنطقية عليه كفيل بترجيح هذا الرأي ، فقد كان البعلي ذا وعيّ في نقد القاعدة النحويّة ، وهذا ما نلاحظه في الكثير من المسائل التي وردت عند عبد القاهر الجرجاني ووقف عندها وقفة المتأمل الذكي .

(١) ينظر: شرح المفصل : ٧/ ١٤.
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢٠١.
(٣) الأصول في النحو : ٢/ ٢١٨.
(٤) الجنى الداني : ٤٩٤/١.
(٥) شرح التسهيل ، (ابن مالك) : ٢/ ١٣٩.
(٦) ينظر : الفاخر : ١/ ٢٤٤ .
(٧) المصدر نفسه :١/ ٢٤٤.

إمتنــاعُ تقــدمُ التمييزِ على عامِلــهِ :

أسس النحويون أسساً لتعريف التمييز فجعلوه فَضلة يوضح كلمة مبهمة أو يقوم بدور تفصيل المجمل ، وهو واقع في الحكم في حالة النصب ، وفي الغالب يكون جامداً[١] . وعامل التمييز ، إمّا أن يكون متصرفاً ، أو غير متصرف ، فاجمعوا على عدم جواز تقديم التمييز على عامله غير المتصرف ، في حالة كونه مفرداً أو تمييز جملة مع فعلي المدح والذم ، ووقع الاختلاف في تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهذا الأمر لا يقع إلاّ إذا كان التمييز جملةً ، فمذهب سيبويه وأكثر البصريين ، أنّه لا يجوز أن يتقدم التمييز في هذه الحالة على عامله مطلقاً سواء في حالة التصرف أو عدم كونه متصرفاً وتبعهم على ذلك ابن عصفور ، وكل ما جاء عكس رأيهم عدّوه مردوداً [٢] . أمّا دليلهم الذي قدّموه فهو يعتمد على القياس فقالوا: ((إنّما قلنا إنّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى ، إلاّ ترى إنّك إذا قلت : تَصبَّب زيدٌ عرقاً، وتَفَقَّأ الكبشُ شحماً ، أنّ المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حَسُن زيدُ غلاماً ودابة، لم يكن له حظٌ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل والمعنى هو الغلام والدابة فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما كان فاعلاً لفظاً)) [٣]. أمّا ابن مالك فكان له رأيٌ مخالفٌ لرأي سيبويه ، إذ ذهب أنّه يجوز تقديم عامل التمييز إذا كان متصرفاً ، وذكر فريقي الإجازة والمنع في قوله: ((أجمع النحويون على تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن الفعل متصرفاً ، فإن كان إيّاه نحو: طاب زيدُ نفساً ، ففيه خلاف ، والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرّد وبقولهم أقول ، قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ولصحة ما ورد ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح)) [٤] .

---

(١) ينظر : التطبيق النحوي(الراجحي): ٢٩٦.
(٢) ينظر : شرح التسهيل (المرادي) : ١٩٢ ، حاشية الخضري : ٥١٢/١ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٦/٢ .
(٤) شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣٣٥/٢ .

فالدليل على جواز ذلك هو القياس والنقل ، فأمّا ما ورد مِن النقل فهو قول الشاعر الذي عَدّوه دليلاً على رأيهم[١] :

أتَهْجُرُ ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تَطيبُ

فمفردة (نفساً) الواردة في الشاهد الشعري التي نصبت على التمييز رغم وقوعها مقدمةً على عامله (تطيبُ) فأصبح التقدير :(وما كان الشأن والحديث تطيبُ سلمى نفساً ، فدّل على جوازه)[٢] .

أمّا دليلهم الآخر وهو القياس ، فكان الاعتماد على جواز تقديم المعمول على عامله الفعل المتصرف ، كما في نحو قولك : ضربَ زيدٌ عمراً ، فيجوز تقديمه عليه، إذ تقول : عمراً ضرب زيدٌ ، مع الاتفاق على أَنَّ ذلكَ مَقِيس عليه أَيضْاً، جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف ، كما في : راكباً جاء زيدُ ، فكذلك هذا يجري مجراه [٣] .

وخلاصة القول في ذلك: أَنَّ عامل التمييز غير المتصرف لا يجوز تقديم التمييز عليه بالاتفاق ، سواء أكان فعلاً أم غير فعل .

عرض البعلي كُلَّ هذه الآراء ، وذهب مذهب أستاذه ابن مالك واستشهد لذلك بنصوص شعرية، منها: قول ربيعة بن مقروم الضبي[٤]:

وواردةٍ كأنّها عَصَبُ القطا تُثيرُ عجاجًا بالسَّنابك أصهبا

رددتُ بمِثْلْ السِّدِ نَهْدٍ مُقلّصٍ كميشٍ إذا عِطفَاهُ ماءً تَحلّبا

ومنه قول بعض الطائيين[٥]: .

أنْفساً تطيبُ بنيل المُنى وداعي المَنُون ينادي جِهارا

(١) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك) : ٢/ ٣٣٥ ، شرح التسهيل (المرادي) : ٥٩٢.
(٢) الانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٢٤.
(٣) ينظر شرح التسهيل ، (ابن مالك) : ٢/ ٣٨٢ ، شرح التسهيل ، (المرادي) : ٦٢٨ .
(٤) الشعر والشعراء : ١/ ٣٢٠ ، الفاخر : ١/ ٣٥٧ ،
(٥) الفاخر :١/ ٣٥٧ ، البيت لا يعرف قائله .

ونقل البعلي شاهداً في تقدم التمييز على عاملها الجامد ووصفه بالضرورة وهو في غاية الشذوذ ، وهو :[١]

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلهُا قد شهدَتْ ذاك مَعَدٌ كلُّها

وفي هذه المسألة نلاحظ أنّ البعلي قد خالف جمهور النحويين ووافق أستاذه أبن مالك في اتباعه المذهب الكوفي .

المصــدر المنصــوب أصلٌ للفعــل :.

الخلاف في كتب النحو واضح ومشهور في أيّهما الأصل ، المصدر المنصوب هو الأصل وإنّه مشتق من الفعل وهو مذهب البصريين أم الفعل هو الأصل والمصدر هو المشتق منه وهذا مذهب الكوفيين وهناك رأيان آخران هما:

الاول : أَنَّ المصدر أصل الفعل وحده دون الصفات مِن أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرهما ، وإنّما الصفات مأخوذة مِن الفعل ، كما أنّ الفعل مأخوذ مِن المصدر، وقد عزي هذا المذهب لبعض البصريين[٢] .

الثاني : أَنَّ كلاً مِن المصدر والفعل أَصْلٌ قائِمٌ بذاتهِ ، وليس أحدهما مشتقاً مِن الآخر ، وهذا يعني أنّ المصدر له أصالة والفعل له أصالة ولا يحكم على أحدهما بأنّه أصل والآخر فرع ، وقد نسب هذا المذهب إلى أبي بكر بن طلحة[٣] .

وظاهرة القياس في أصل الاشتقاق وصفها ابن فارس بقوله : ((باب القول على لغة العرب هل لها قياس ؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض ؟ أجمع أهل اللغة إلاّ مَن شذ عنهم أنّ للُغةِ العرب قياساً ، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض)) [٤] . وبيّن السيوطي ذلك في أقوال ثلاثة ، فذكر أنّ أوسطها أن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق ، وقد عزاه إلى أعلام مِن النحاة كالخليل ، وأبي عمرو(ت١٥٤هـ) ، وسيبويه(ت١٨٠هـ)

(١) الفاخر : ١/ ٣٥٩ ، شرح الكافية ، (ابن الحاجب) ،١/ ٣١٢ ، البيت لا يعرف قائله .
(٢) ينظر: تسهيل الفوائد : ٨٧ ، ارتشاف الضرب : ٣/ ١٣٥٣.
(٣) ينظر: بغية الوعاة : ١/ ١٢١.
(٤) الصاحبي في فقه اللغة وسر العربية : ٥٧ .

الأخفش الاكبر وعيسى بن عمر(ت١٨٢هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ) ، وأبي زيد الانصاري، والقول الثاني إنّ كلَّ الكلم مشتق وهو أيضاً منسوب إلى سيبويه والزجاج ، والثالث هو إنّ كلَّ الكلم أصل ، وقد عزاه السيوطي إلى طائفة مِن المتكلمين[١] .

أما البعلي فوجدتهُ قد عرض في كتابه الفاخر كل هذه الخلافات ، ولم يعرض المذهبين الاخيرين، الذين زدناهما لتوضيح المسألة ، واتبع رأي البصريين ، ودافع عنه بقوله : ((فمذهب البصريين أَنَّ المصدر أصلُ الفعل ؛ لأن الفرع لا بدَّ مِن معنى الأصل والزيادة ، والفعل يدلُّ على الحدث والزمان ، فقد دلَّ على قدر زائد على المصدر ... ومذهب الكوفيين أنّ المصدر مشتق من الفعل ، لأن المصدر(مَفْعَل) ، فحقه أن يكون صادراً ، ولأنّ الفعل يعملُ فيه والعامل مؤثر في المعمول؛ ولأنّ المصدر يعتلُّ لاعتلال الفعل ، و الصحيح هو الأول لِما ذكر من الدليل)) [٢] .

والظاهر من قوله :(الصحيح هو الأول) ترجيح رأي البصريين والقول به ، ودحض رأي الكوفيين وإنكاره .

ترجيح نصب المفعول لأجله مع جواز جرّه .

ذكر البعلي في الفاخر شروطًا لجواز نصب الاسم الواقع مفعولاً له وهي : ((أحدهما أن يكون مصدراً كما مَثَّل ، فلو كان غير مصدر لم ينتصب بل يُجَرُّ بحرف التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامه ... والثاني : أنّ يكون مقدّراً بحرف التعليل ، فإنّ لم يكن مقدّراً به لم يكن مفعولاً له ... الثالث : أن يكون المفعول له ، والعاملُ فيه زمان واحدٍ ؛ لأنّ العلة حقّها المقاربة ... الرابع : أن يكونا مِن فاعل واحدٍ ، فأنّ كانا مِن فاعلين تعين الجرّ)) [٣]. وهنا وضع النحويون مقياساً ، فإذا تحققت هذه الشروط لم يتحقق الايجاب بنصب المفعول له بل يجوز جرّه بحرّف الجرّ [٤] .

---

(١) ينظر : المزهر في اللغة : ١/ ٣٤٨ .
(٢) الفاخر : ١/ ٣٦١ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٣٧٣ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١/ ٣٦٨.

ويمكن توضيح ذلك عِبرَ أقوال النحويين ، فقد قسموا المفعول له على صورٍ ثلاث :

الأولى : المجرد مِن (أل) والإضافة . ويقصد به المصدر الواقع نكرة غير دالة على أمر معين، أي : غير مخصصة لا بالإضافة ولا بالوصف ، ومَن ذلك ما ذكره سيبويه مِن خلال نص شعري وهو قول حاتم الطائي[١] :

وأغفر عوراءَ الكريمَ ادّخارَه وأعرض عن شَتمِ اللئيم تكرما

فمفردة (تكرماً) مفعولاً له جاءت نكرة .

الثانية : مَجِيءُ المفعول له مضافاً : أي : أنّ المصدر قد أكتسب تعريفه عن طريق إضافته، ومِن الشواهد ، قوله تعالى :﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [٢] .

الثالثة : وهو المفعول له المقترن بـ (أل) : وهذا واضح من اتصال أل التعريف به، واستشهدوا له بقول الشاعر:[٣]

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهور مخافةً وزعلَ المحبور

والهولَ مِن تهولُّ الهبور

وقد صرّح سيبويه بذلك في قوله: ((وَحَسُن فيه الألف واللام ؛ لأنّه ليس بحالٍ ، فيكون في موضع فاعل حالاً ، ولا يَشبّه بما مضى مِن المصادر في الأمر والنهي ونحوهما ؛ لأنّه ليس في موضع ابتداء ولا موضعاً يُبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ ، فمن ثم خالف باب رحمة الله عليه ، وسقيًا لك وحمداً لك)) [٤] .

أما رأي البعلي في المجرد من (أل) والإضافة، فإنه جائز فيه النصب والجرّ ، مع ترجيح النصب على الجرّ ، وجواز القول بهما جميعاً ، بقوله: ((والمرجوح جرّه أن يكون مجرداً من الألف واللاّم والإضافة ، كقولك : (جئتك تبركًا بك) ، فهذا أجودُ من قولك

(١) ينظر : الكتاب : ١/ ٣١٨، ديوان حاتم الطائي ٢/ ٨٢ .
(٢) سورة البقرة : الآية / ١٩ .
(٣) ديوان العَجاج : ١/ ٣٥٤ـ ٣٥٥.
(٤) الكتاب: ١/ ٣٧٠، معاني القرآن (الفراء) : ١/ ٤٥ .

(جئتك للتبرُك بك) ، ومن النحويين مَن لا يجيزه، والصحيح جوازه مع رجحان نصبه)) كقول الراجز:

مَن أمَّكم لرغبةٍ فيكم ظفِر ومَن تكونوا ناصريه ينتصِر[١].

الظــرف المعينّ منصـوب علــى المفعولية :.

تناول النحويون مسألة ظرف المكان ، وقالوا إنّه على الظرفية بتقدير (في) إلا نوعين من هذه الأسماء : الأول منهما مبهم ، الذي يشترط أن يتضمن معنى(في)[٢] ، والثانـي منهما ما اشتق من اسم الحدث الذي أشتق منه العامل ، وهي التي جاءت على وزن (مِفعَل) أو (مَفعِل) ، واشترطوا في نصب هذا النوع على الظرفية أن تتحد مادته مع فعله[٣] .

ومـا عـدا هـذين النـوعين مِـن أسـماء المكـان لا ينتصـب علـى الظرفيـة فـلا يصـح أن نقول : صليت البيت ، ولا أقمت الطريق ، بل لا بد مِن الجرّ بـ (في)، ويقسم الظرف حسب دلالته على قسمين :

الأول : ظـرف المكـان المـبهم : وهـو مـا دلّ علـى مكـان غيـر معـيّن ، أو محـدود[٤] ، وهـذا الإبهام قد يحصل على وجهين ، احدهما : أن لا يلزم مسماه ، لأن خلفك قدام لغيرك ، وقد تتحول عن تلك الجهة ، فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان ، فهي جهات له وليس لكل منهما حقيقة منفرده بنفسه[٥] . والاخر : إن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ومحدد ، فيكون اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض[٦] .

---

(١) الفاخر : ٣٧٥/١ .
(٢) ينظر : النحو التطبيقي ،(هادي نهر) : ١/ ٥٣٨.
(٣) ألفية أبن مالك : ٢٥.
(٤) ينظر : جامع الدروس العربية : ٣/ ٤٩.
(٥) ينظر : شرح اللمع ، (الباقولي) : ٢/ ٣٣٨ .
(٦) ينظر : شرح التصريح على التوضيح: ٥٢٣.

والمبهم قد يكون إبهامه في المكان والمسافة كما في الجهات الستة[١] ، أمام ، خلف ، فوق، تحت ، يمين ، شمال ، وفيها نصوص من القرآن الكريم ، كقوله تعالى :﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[٢] ، وقوله تعالى :﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٣] ، وقوله :﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[٤] .

أمّا النوع الثاني الذي يخالف الإبهام فهو ظرف المكان المختص، وأريد به كلّ اسم دلَّ على مكان معين ، ومحدود[٥] ، ويمكن أن نشير إليه بالحس وعلامته وقوعه جواباً لـ (اين) أو كم الاستفهامية[٦] ، نحو مدرسة ، مسجد ، القرى والمدن وغيرها . وكلا الظرفين ، المبهم والمخصص ، اختلف فيه النحويون على اتجاهين، الأول منهما أنّه منصوب على الظرفية ، والثاني منصوب على المفعولية، أي مفعول به[٧] ، ومَنْ قال بالنصب على الظرفية سيبويه، في قوله : ((قال بعضهم : ذهب الشام ، يشبهه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان ، وقيل ذهبتُ الشام ودخلتُ البيت)) [٨] . وهذا الذي عليه الجمهور ؛ وذلك للتشابه الواقع بين الظرفين المبهم والمخصص . وذهب الفرّاء إلى السعة في ذلك ولم يقيد الأمر بالإبهام أو الاختصاص فقال:((انطلقتُ العراق ، وذهبتُ الشام ، وذهبت اليمن)) [٩] .

وأمّا مَن ذهب إلى الرأي الثاني القائل بالنصب على المفعولية في هذه الظروف فهو المبرد بقوله: ((فأمّا دخلت البيت فإنّ البيت مفعول : تقول البيت دخلته ، فهو خارج إلى معنى المفعولية التي تحققت في الظرف ، وعلل ذلك بأنّ الفعل دخل ينتمي إلى الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها بحرف الجرّ تارة ، وبدونه تارة أخرى ، نحو : نصحتُ له ونصحته ، وشكرت له وشكرته))[١٠] .

---

(١) المساعد في شرح التسهيل ،(ابن عقيل) : ١/ ٥٢١ .
(٢) سورة مريم : الآية /٢٤.
(٣) سورة يوسف :الآية / ٧٦ .
(٤) سورة الكهف : الآية / ٧٩.
(٥) ينظر : همع الهوامع : ٢/ ١٥٦.
(٦) ينظر : كشف المشكل في النحو : ٤١٧.
(٧) شرح ابن عقيل : ١/ ٥٣٢.
(٨) الكتاب : ٣٥/١.
(٩) شرح جمل الزجاجي : ١/ ٣٣١.
(١٠) المقتضب : ٤/ ٣٣٧.

وذهب إلى هذا المذهب ابن السرّاج بقوله : ((إنه قد حذف حرف الجر من الكلام ، وكان ألاصل عنده : ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت . وهما مستعملان بحروف الجر ، فحذف حرف الجر ، من حذفه اتساعاً واستخفافاً ، فإذا قلت : ضربتُ وقتلتُ ، وأكلتُ ، وشربتُ وذكرتُ ، ونسيتُ ، وأحيا وأماتَ فهذه الأفعال ونحوها هي المتعدية)) [١] ،

أمّا البعلي في كتابه الفاخر فقد فصل هذا التفصيل للمبهم والمخصص الذي أطلق عليه (المُعيَّن) وعرفهما بقوله : ((فالمبهم ماكان لفظه غير مشعرٍ بصورة مسماه ، نحو الجهات الست وسائر مامثل به الجرجاني رحمه الله تعالى . والمعينَّ ماكان لفظه مشعرا بصورة مسماه ، كما مثل به الجرجاني (ت ٤٧١هـ) من قوله : نحو الدار والسوق والمسجد)) [٢] . وعلى ذلك ان الانتصاب في المعين سيكون على أنّه مفعول به ، ولا يكون منصوباً على الظرفية ، وبين أنّه إذا قصد ايقاع الفعل كما في الظرف المبهم لا بد من ذكر حرف الجرّ(في) وعدّ كلّ شيء لا ينطبق على ذلك خارجاً عن القياس وأنّه نادر لا يؤخذ به[٣] ، وهو بذلك لا يؤيد رأي الجمهور .وعدت هذه المسألة نادرة ولم يقس عليها بقوله : ((فإن ورد شيء بخلاف ذلك عُد نادرا ولم يُقَس عليه)) [٤] .

(١) الأصول ، (ابن السرّاج) : ١/ ١٧١.
(٢) الفاخر : ١/ ٣٦٩ .
(٣) ينظر : الفاخر : ٣٦٩/١ .
(٤) الفاخر : ٣٦٩/١.

الحــالِ المعرفــةِ :.

وضع النحويون شروطاً لمجيء اللفظ حالاً، ومِن تلك الشروط كون الحال نكرة ، ولهذا جاءت بعض الأحوال مِن المعارف لفظاً ، وأولت بالنكرة (وقد جاءت أشياء تخالف ما أصلنا ، رُدت بالتأويل إلى هذه الأصول ، من ذلك وقوع الحال معرفة كقولهم: ((أرسلها العِرَاك ، والتحقيق أن هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، بل التقدير : أرسلها مُعتركة))[١] . هذا ما أشار إليه العكبري ، فَأَوّلَ المعرفةَ بالنكرةِ .

فاذا لم تكن الحال نكرة أوجب النحويون تأويلها إلى النكرة والعلة في ذلك ، ((لأنّ الحال تجري مجرى الصفة للفعل ولهذا سمّاها سيبويه نعتاً للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه)) [٢] . وإنّ ما ورد معرفاً لفظاً منكر معنى ، وذكروا لتعليل هذا الشرط ثلاثة أوجه[٣] :

أولاً : إنَّها في المعنى خبر ثانٍ ، والأصل في الخبر التنكير ((ألا ترى أن قولك جاء زيدُ راكباً ، قد تضمن الإخبار بمجيء زيدٍ وبركوبه حال مجيئه))[٤] .

ثانياً : إنَّ الحال جواب لمن قال : كيف جاء ؟ و (كيف) سؤال بمعنى النكرة .

وثالثاً : إنَّ الحال صفة للفعل في المعنى . وقد أنكر ذلك سيبويه فلم يجز مجيء الحال مِن المعرفة بقوله: ((ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة)) [٥] .

وهذا ما ذهب إليه المبرد بقوله: ((واعلم أنّ مِن المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناءه؛ فلا يجوز أن تكون معرفة ؛ لأن الحال لا تكون معرفة)) [٦] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٢٨١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ١٩٧.
(٣) ينظر : أسرار العربية : ١٧٨.
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٢٨٤.
(٥) الكتاب : ٢/ ١١٤.
(٦) المقتضب : ٣/ ٢٦٨.

وهذا الذي ذهب إليه جمهور النحويين برفض مجيء الحال من المعرفة ، وما حدد على هذه الصورة يؤول بالنكرة ، وخالفهم في ذلك يونس بن حبيب والبغداديون[١] ، فقد ذهبوا إلى جواز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل ، وإنّ الحال تتعرف بالقياس فأجازوا : جاء زيدُ الراكبَ قياساً على الخبر ، وإن لم يسنده السماع [٢] ، وقد ردّ الجمهور ذلك .

أمّا الكوفيون فبينوا ذلك وأشاروا إلى أنّ الحال إذا تضمنت معنى الشرط صحَّ تعريفها لفظاً نحو : عبد الله المُحسن أفضل منه المسيء ، (المحسن والمسيء) حالان صحَّ مجيئهما معرفة ؛ لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساء، [٣] .

ونلاحظ أن البعلي رفض رأي يونس بن حبيب والبغداديين ، وكذلك رفض تأويل الكوفيين بالشرط الواقع في الجملة ، وسار نحو رأي البصريين بعدم صحة مجيء الحال من المعرفة ووصفه بالشاذ من خلال قوله: ((وقد تجيء الحال معرفة بالألف واللام والإضافة، فيحكم بشذوذها وتأويلها بنكرة كقولهم :(جاؤوا الجمّاءَ الغفير) ، أي جاؤوا جمّاً غفيراً ، أي جاؤوا بجماعتهم ، الشريف والوضيع ، والألف واللام زائدتان)) [٤] . ولم يقف البعلي عند عرض رأيه ورفض رأي كون الحال معرفة، بل أيد ذلك بكلام سيبويه بقول لبيد[٥]:

فأرسلَهَا العِراكَ ولم يَذدْها ولم يُشفِق على نغص الدِّخال

وعرض بعد النص الشعري قراءة قرآنية وهي قوله تعالى :﴿ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ [٦] ، بفتح ياء (يَخْرُجَنَّ) ، أي : ليَخْرجُنَّ الأعز منها ذليلاً [٧] . والملاحظ أَنَّ البعلي سار على وفق منهج النحو التقليدي وهو متابعة البصريين في هذه القاعدة ورفض مَن يقول بالرأي المخالف ووصفه بالشذوذ .

(١) ينظر : الكتاب: ٢/ ٧٦ ، شرح الأشموني : ٢/ ٧١٩.
(٢) ينظر : همع الهوامع : ٢/ ٣٠١.
(٣) ينظر : اللمحة البدرية : ٢/ ١٣٩ ، همع الهوامع : ٢/ ٣٠١.
(٤) الفاخر : ١/ ٣٩١.
(٥) ديوان لبيد : ٨٦ ، ينظر الفاخر : ١/ ٣٩١ : ٨٦
(٦) سورة المنافقون : ٨ ، القراءات الشاذة ، (ابن خالويه) : ١٥٧.
(٧) ينظر : الفاخر : ١/ ٣٩١ – ٣٩٢.

جواز تقديم الحال على صاحبها :.

ذكر البعلي أقساماً لتقدم الحال على صاحبها ، فذكر الواجب والجائز، ثم انتقل إلى حالات مختلف فيها ، وهي الحالات التي توضح الجواز أو المنع من ذلك التقديم ، وقسم الحالة المختلف فيها إلى أربع صور [١] :

الأولى : أن يكون صاحبُ الحالِ مجروراً باضافة غير محضة نحو : هذا شارب السويق ملتوتاً ، وقد بين رأي النحويين في هذه الصورة بقوله :((فالأكثرون ألحقوا هذا بما أضافته محضة فمنعوه التقديم ، وبعض النحويين أجاز تقديمه)) [٢] . ولعل السبب الموجب للتقديم أّن المضاف في تقدير التنوين ، فيجوز مع تقديره ما يجوز مع وجوده، فيقال : (هذا ملتوتًا شاربُ السويق) ، وهنا قدّم البعلي رأي شيخه الجرجاني بان المنع عنده أولى [٣] .

الثانيـــــة : أن يكون صاحب الحال منصوباً واستشهد لذلك بقولهم :(أَبصَرْتُ زيداً راكباً) ، وبين رأي الكوفيين برفضهم تقديمه ، فلم يجوزوا (أبصرتُ راكباً زيداً) ، وعلل ذلك بأنّه يحصل ما يوهم أنّ (راكباً) مفعول به و(زيداً) بدلٌ منه ، فلو كان موضع (راكباً) يركب لم يمنع عند بعضهم لزوال الموهم[٤] .

وبعد أن عرض المنع الحاصل من قبل الكوفيين ، صرّح بقبول البصريين له مطلقاً وبدون قيد أو شرط[٥] ، وعرض شاهداً لما ذهبوا إليه وهو قول الشاعر[٦] :

وصلْتُ ولَمْ أصْرِم مسيئين أُسرَتي وأعتبتُهم حتى يُلاقُوا ولاَئياً

(١) الفاخر : ١/ ٣٩٥.
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٣٩٥ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٣٩٥ ، شرح عمدة الحافظ : ٤٢٤.
(٤) ينظر : معاني القرآن ،(الفراء) : ٢/ ٤٦٥ ، الفاخر : ١/ ٣٩٦ .
(٥) ينظر : شرح المفصل : ١/ ٢٣٤ ، شرح الكافية ، ١/ ١٨٧ .
(٦) الفاخر :١/ ٣٩٦ ، شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٤٧ ، همع الهوامع : ١/ ٢٤١، البيت لم يعرف قائله .

الثالثـــــة : وهـي أن يكـون صـاحب الحـال مرفوعـاً ظـاهرًا ، وأجـازه البصريـون مطلقاً نحـو : جـاء زيـدٌ راكبـاً أمـا الكوفيـون فـلا يجيـزون تقديمـه إلا إن كـان ضـميراً كقولـه تعـالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (١) .

الرابعـــــة : أَنْ يكـون صـاحب الحـال مجـروراً بحـرف جـر أصـلي فـي غيـر مـا تقـدم (مررتُ بهندٍ جالسةً) ، فأكثر النحويين يمنعون تقديم الحال ، إلحاقاً لذلك بالمجرور بالإضافة المحضـة ، وأجـاز تقديمـه علـى صـاحبه المجـرور أبـو علـي الفارسـي وابـنُ كيسـان وابـن برهـان وشيخنا أبن مالك(٢).

وعنـدما عـرض البعلـي الصـور الأربـع للاختلاف فـي تقديم الحـال علـى صـاحبها ، فإنـا نلاحظـه قد منـع الصـورة الأولـى (وهـي ان يكون صـاحب الحـال مجـروراً بإضـافة غير محضـة) وهــو رأي ذهــب إليــه الكوفيــون ومنعــه البصــريون فــذهب البعلــي الــى تأييــد البصــريين بقوله :((والمنع عندي أولى)) (٣) .

أمّـا الصـورة الرابعـة فقد عـرض عليهـا أدلـة ، منهـا واقـع فـي بـاب القيـاس ومنهـا واقـع فـي بـاب السـماع ، فأمّـا السـماع فهـو قولـه تعـالى :﴿ وَمَـا أَرْسَـلْنَاكَ إِلَّا كَافَّـةً لِلنَّـاسِ))(٤) ، فمفـردة (كافـة) جـاءت (حـالُ مـن النـاس ، وصَـرْفُه عـن ذلـك تكلّـف) (٥) ، أي إبعـاده عـن كونه حالاً فيه تكلف وخارج القياس .

أمّا مِن كلام العرب فاستشهد بنص شعري من قول الشاعـر:

فإنّ تَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَن يذهَبُوا فِرغاً بقتلِ حَبالِ(٦) .

(١) سورة القمر : الآية / ٧ .
(٢) ينظر : شرح الأشموني : ٣/ ٦٢ ، حاشية الصبان : ٢/ ١٥٩ ، الفاخر : ١/ ٣٩٦ .
(٣) الفاخر : ٣٩٥/١ .
(٤) سورة سبأ : الآية / ٢٨.
(٥) الفاخر : ٣٩٦/١ .
(٦) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي. ينظر : شرح ابن الناظم : ١٢٨ ، الفاخر : ٣٩٧/١ ، خزانة الأدب : ٢/ ١٣٢ .

وأراد البعلي من ذلك : ((فلن يذهبوا بقتل حبالٍ فِرغاً)) [١] . وعزز كلامه من كلام العرب بشاهد شعري وهو قول كثير عزة :[٢].

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إليّ حبيباً أَنَّها لحبيب

وبذلك يمكن القول أَنَّ البعلي اثناء عرضه للصور الأربع منع الصورة الأولى موافقاً جمهور البصريين ، وجعل الذهاب إلى الجر في الصورة الرابعة نوعاً مِن التكلف .

مَنْعُ تقديمِ الحالِ على العاملِ الظَّرفي :

هنالك حالات منع فيها الجمهور تقديم الحال فيها على عاملها ، وهنالك حالات للجواز، فيصح تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو ما يشبه الفعل ، والمراد بما يشبه الفعل هي المشتقات ، مِن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة ، ومن أمثلتها :(مخلصاً زيدُ دعا) ، فـ (مخلصاً) حال تقدم على عامله وهو الفعل المتصرف (دعا)، ومثال المشتقات : مسرعاً سعيد قادم ، (فقادم) هو اسم الفاعل الذي تأخر وتقدم (مسرعاً) وهو الحال[٣] .

أمّا حالات الامتناع فهي إن كان الفعل غير متصرف ، فلا يجوز (ضاحكاً ما أحسن زيداً) فتقدم (ضاحكاً) وهو حال على عامله فعل التعجب (أحسن) لا يصح لأنّه فعل جامد لا يتصرف وكذلك لا يجوز تقديم الحال إذا كان عامله اسم تفضيل.

أمّا العامل المعنوي الذي جاء منه الصرّف والعوامل المعنوية هي : أسماء الإشارة و حروف التمني و التشبيه و الترجي و النداء و الاستفهام و الظرف .

وحديثنا عن تقديم الحال على العامل المعنوي الظرف ، كما في (زيدُ قائماً عندك) فتقديم (قائماً) كونه حالاً على الظرف وهو (عندك) هذا الامر عرضه البعلي في كتابه الفاخر تحت عنوان (ما هو مختلف في جواز تقديم الحال عليه) قائلاً :

---

(١) الفاخر : ٣٩٧/١ .
(٢) ديوان كثير عزة : ٥٢٢.
(٣) ينظر شرح التسهيل : ٢٦٢/٢ ، شرح ابن عقيل : ١/ ٦٤٧ .

((وذلك شيئان : الأول : أن يكون العامل في الحال ظرفاً ، نحو :(زيدُ عندك مقيماً) ، أو حرف جر ، نحو (زيدُ في الدار ساهراً) ، فأكثر النحويين يُلحقون هذا بما تقدّم ممّا ضمُن معنى الفعل دون حروفه ... فكما لا يتقدم الحال على العامل الحرفي لا يتقدم على العامل الظرفي))[١] .

والثاني : الذي منعه النحويون هو أن يكون العامل هو أفعل التفضيل ، كما في قول البعلي : ((أن يكون العاملُ في الحال (أفعل)التفضيل)) [٢] .

والرأي النقدي للبعلي كان في الأول ، فعرضَ آراءَ النحويين وبدأ بالأخفش الذي أجاز هذا التقديم ، وهذا ما ذُكر في كتب النحويين على شرط أَنْ يَتَقَدَّمَ المبتدأ على الحال كما في (زيدُ قائماً في الدار) ،أي قصد بذلك أن يكون الحال ظرفاً بين المبتدأ والخبر، وهذا شرط الأخفش[٣]. ثم ذكر البعلي حجّة الأخفش في ذلك وكانت قراءة قرآنية للحسن البصري وهي قوله تعالى :﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [٤] وهو نصب مطويات على الحال .

وهنا بيّن البعلي رفضه لهذه القاعدة التي جاء بها (الأخفش) وهذا الرأي عبّر عنه في كتابه بقوله :((والصحيح أنّ ما ورد مِن ذلك مسموعُ لا يُقاس عليه ، فإن قُدِّمت الحالُ على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع)) [٥] ونسب الرفض بالإجمال للنحويين ، وهو رأي البصريين الذين مثلوا الإجماع الحاصل عنده ، ولم يقدّم البعلي دليله على ذلك الرفض وإنّما أكتفى برأي الإجماع الحاصل عند النحويين.

(١) الفاخر : ١/ ٤٠٠ – ٤٠١، شرح ابن عقيل : ١/ ٦٤٧ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٤٠٠.
(٣) ينظر : شرح الكافية : ١/ ٢٠٤ ، الفاخر : ٤٠١.
(٤) الزمر :٦٧ ،القراءات الشاذة (ابن خالويه) : ١٣١.
(٥) الفاخر : ١/ ٤٠١.

تعـــــــدد الحال :.

قَـدَّم اللغويـونَ حُـدوداً للحـال منهـا أَنَّـهُ (الاسـم المنصـوب المفسّـر لمـا أنـبهم مِـن الهيئات)[١]، وعند السيوطي: (هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشتبه بـه أو الظـرف ، ويغلـب انتقالـه إلّا فـي مؤكده ، وقيـل يشـترط لزومهـا وانتقـال غيرهـا ، واشتقاقه ، ويغني وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على سعر أو مفاضلة) [٢] .

وكلامي عن صاحب الحال والحال ، وقُصِدَ بصاحبِ الحالِ وعاملها الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشترك فيه ، وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث معتلاً على شكل فعل ، وإن كـان هـذا هـو الأصـل[٣] . أَمَّـا مـن حيـث تقـديم عامـل الحـال علـى الحـال ، فقـد فصـل النحويون في ذلك ، فقال ابن يعيش :(إذا كان العامل فيها فعلاً جاز تقديم الحال عليه ، فنقول: (جاء زيدُ قائماً) و(جاء قائماً زيد) و(قائماً جاء زيد) كلّ ذلك جائز لتصرف الفعل ، وكذلك ما أشبهه مِن الصفات ، يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها ، فتقول :(زيدُ ضاربُ عمراً قائماً) و (قائماً زيدُ ضاربُ عمراً) وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، حكم الجميع شيء واحد ، أمّا إذا كان العامل في الحال معنى فعل لم يجز تقديمها على العامل ، نقول : فيها زيدُ مقيماً ، ومقيماً حال مِن المضمر في (فيها) والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقر)[٤] .

فالحال خبر في المعنى وصاحبها مخبرٌ عنه أشبه بالمبتدأ ، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ مِن مسوغات الابتداء بها ، ومِن النادر قولهم (عليه مئة بيضاً)[٥] ، والأصـل فـي صـاحب الحـال التعريـف ، ويقـع نكـرة بمسـوغ و كـأنْ يتقـدم عليـه الحـال ، كقول الشاعر :

لِميّة مُوحِشاً طَلَلُ يلوحُ كأنّه خِلَلُ [٦].

(١) شرح الاجرومية : ٣١٩ .
(٢) همع الهوامع : ١/ ٢٣٦.
(٣) المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها ، ٢/ ١٧٢.
(٤) شرح المفصل : ٨/٢ .
(٥) همع الهوامع : ١/ ٢٤٠.
(٦) شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٣٧٥، ديوان كثير عزّة : ٥٠٦ .

أو يكون مخصوصاً إمّا بوصف كقول الشاعر[١]:

نَجّيتَ يا ربّ نُوحاً واستجبت له في فُلْك مَاخر في اليمِّ مشحونا

أو يكون مسبوقاً بالإضافة نحو قوله تعالى :﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ [٢] ، أو مسبوقاً بنفي نحو قوله تعالى :﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [٣] .

أَمَّا العلاقة بين الحال وعاملها ، فالأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها ، وقد تتقدّم عليه جوازاً إذا لم يمنع ذلك مانع . وفي تقديم الحال على عاملها وجوباً حالات هي :(أن تكون الحال اسماً من اسماء الصدارة ، وأن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حاليّن فيجب تقديم إحدى الحاليّن ، وهي حال المفضل والثالث أن يكون عاملها هو معنى الشبيه ، وأن يكون عاملاً في حاليّن يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما ، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل[٤] .

أَمَّا ظاهرة تعدد الحال فالحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت وهذا ما قاله البعلي في الفاخر[٥]، وقد تتعدد الحال لتعدد صاحبها بتجمع ، ويجوز تعدد الحال بتفريق :(فإن اختلف لفظهما فُرّق بينهما بغير عطف ... وإن لم يؤمن اللبس أعطيت الحال الأولى للثاني والأخرى للأول)[٦] .

وتعدد الحال مع صاحبها لا غبار عليه عند النحويين وقد عرضه البعلي عبر موافقته وقدّم نصوصاً شعرية فيه منها قول عنترة[٧]:

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ ترجُفْ رَوانف إليتَيْك وتستطارا

(١) أوضح المسالك : ٢/ ٨٤ ، شرح الاشموني : ١/ ٢٧٤، البيت لم يعرف قائله .
(٢) سورة فصلت : الآية / ١٠.
(٣) سورة الحجر : الآية / ٤.
(٤) ينظر : المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها : ٢/ ١٧٥.
(٥) ينظر : الفاخر : ١/ ٤٠٤.
(٦) جامع الدروس العربية : ٣/ ١٠٦.
(٧) ديوان عنتره بن شداد : ٢٣٤ .

وفي حالة التفريق استشهد بقول عمرو بن كلثوم[١]:

وأناّ سوف تُدْركُنا المنايا مقدَّرةً لنا ومُقَدِّرينا

وقول امرئ القيس[٢] :

خَرجْتُ بها أمشي تَجُرُّ وراءَنا على إثرِنا أذيال مِرْطٍ مُرحّل

أمّا تعدد الحال وصاحبها مفرد ، فقد وقع فيه الخلاف ، فالنحويون المتأخرون منعوا تعدد الحال وصاحبه مفرد ، وعللوا ذلك بأن الحال بمنزلة الظرف والظرف لا يتعدد لاستحالة كون الذات الواحدة في زمانيين أو مكانيين في حال واحدةٍ ، فكذلك الحال[٣] .

وهنا كان للبعلي رأيٌ مخالفٌ للرافضين فصرّح بصحة ذلك ، بقوله : ((والصحيح جواز تعددها لشبهها بالخبر والصفة ، ولا يستحيل أن يكون للشيء الواحد حالان وأكثر ، كما يكون له صفتان وأكثر ، فيجوز أن يجيء الشخصُ راكباً لابساً متكلماً ، ولا يجوز أن يكون الشخص الواحد وراءك وأمامك ولا يمينك وشمالك فافترقا))[٤] .

وأكد ذلك بنصوصٍ قرآنيةٍ على ما ذهب إليه واستأنس برأي أبن جني في المحتسب ((هما حالان))[٥] ، والنص القرآني الذي استشهد به هو قوله تعالى : ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾[٦] ، وقوله تعالى ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [٧] على وفق قراءتي الحسن واليزيدي . وهنا يثبت البعلي رأياً خاصاً مخالفاً لرأي جمهور النحويين من خلال الدليل القرآني .

(١) ديوان عمرو بن كلثوم : ٢٨٥.
(٢) ديوان أمرؤ القيس : ٩٤ .
(٣) ينظر : الفاخر : ١/ ٤٠٥.
(٤)الفاخر : ٤٠٥ .
(٥) المحتسب : ٢/ ٣٠٧ ، الفاخر : ٤٠٥ .
(٦) سورة الواقعة : الآية / ٣ .
(٧) سورة الواقعة : الآية / ٢ .

ناصب المفعول معه.

وقع الخلاف في ناصب المفعول معه بين النحويين . وقد عرض البعلي ذلك ورجح رَأْياً من خمسة آراء :

الــرأي الأول : هو ما ذهب إليه المصنف من أنّ العامل هو (الواو) التي بمعنى (مع)[١].

الرأي الثاني : إنّ الناصب بما قبل (الواو) وهو الفعل أو ما في معناه بواسطة الواو ، وهو ما قال به سيبويه وهو رأي جمهور النحويين وساندهم في ذلك أبو علي الفارسي والجرجاني في أحد قوليه ، ان الناصب هو الفعل او مافي معناه الواقع قبل الواو بواسطتها[٢] .قال سيبويه :((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنّه مفعول به ... والواو لم تغير المعنى ، ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها)) [٣].

أمّا تعليل البصريين لذلك فهو :((إنّما قلنا إن العامل هو الفعل؛ وذلك لأنّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍ إلاّ أنّه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدّي بالهمزة في نحو : أخرجت زيداً ، وكما عدّي بالتضعيف نحو :(خرّجتُ المتاع) وكما عدّي بحرف الجر نحو : خرجت به ، إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأنّ الواو في الأصل حرف العطف ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع فلما وضعت (مع) خُلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع)) [٤] .

وقد جعل النحاة (الواو) في المفعول معه مثل(إلاّ) في أسلوب الاستثناء ، فكما نصب الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بواسطة (إلاّ) فكذلك الحال في المفعول معه ، فهو منصوب بالفعل المتقدم بواسطة الواو ، جاء في الإنصاف :((ونظير ما نحن فيه مِن كلّ وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلاّ) ، فكذلك ها هنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، وهذا هو المعتمد عند البصريين)) [٥] .

---

(١) ينظر : الفاخر : ٤٨٧/٢ .
(٢) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح : ١/ ٦٥٩ ، شرح كافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٧ .
(٣) الكتاب: ١/ ٢٩٧.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٤٨ ــ ٢٤٩.
(٥) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٨ ـ٢٤٩.

الـــرأي الثالث : وهذا الرأي ذهب إليه أبو الحسن الأخفش ، إذ يرى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف ، فلما وضعت الواو موضع (مع) لم يكن بالإمكان إثبات الإعراب فيها ؛ لأنّها حرف ، فانتقل إلى ما بعدها فانتصب على الظرف، إذ أَنَّ (الواو) مهيئة لانتصاب هذا الاسم انتصاب الظرف[١] .

الـــــرأي الرابع : والذي انفرد به الزجّاج عن جمهور البصريين، إذ يرى أنّ الناصب للمفعول معه فعل مضمر بعد (الواو) يدل عليه السياق، ففي مثل (استوى الماء والخشبة ، يقدّر فعلاً لتصبح الجملة : استوى الماءُ ولا بسَ الخشبةَ)[٢] .

الـرأي الخامس : ذهب الكوفيون إلى القول بأنّ العامل في نصب المفعول معه هو (الخلاف)، وهو مصطلح كوفي لم يقل به بصري، بل إنّه لا يوجد مصطلح مقابل له عند البصريين[٣] .

وبيّن الدكتور صاحب أبو جناح معنى الخلاف بقوله :((عامل لغوي يمكن أن يكون تفسيراً ناجحاً لطائفة من الحالات الإعرابية التي اضطرب جمهور البصريين كثيراً في توجيهها وبيان السر في تحريكها بالفتح)) [٤] .

وقد اختار البعلي الرأي القائل :((إن النصب بما قبل الواو مِن الفعل، أو ما في معناه بواسطة الواو ؛ لأنّ الواو صحّحت وصول ذلك الفعل إلى ما بعدها ، فكان الفعل هو العامل كهمزة النقل والتضعيف والباء المعدية ونحو ذلك)) [٥] ، ثم صرّح قائلًا :((والصحيح من هذه المذاهب الخمسة الثاني لما ذكر من الدليل)) [٦] .

ثم رد البعلي رأي الجرجاني بقوله ((وأمّا مذهب المصنف رحمه الله تعالى فضعيف جداً ، وإنّما قدّمته لكونهِ مذهب صاحب الكتاب الذي نحن بصدد شرحه لأنّ ما ذكر له من الدليل منقضٌ بهمزة النقل وبالتضعيف وبباء التعدية إذا قلتَ : أقعدتُ زيداً وقعدّته وقعدتُ به ، لو قلت :(قعدتُ زيداً) لم يصح ،فقد دارت صحة الكلام مع هذه الثلاثة وجوداً وعدماً وليست

(١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٤٩ ، شرح المفصل : ١/ ٤٤٠ ، ارتشاف الضرب : ٣/ ١٤٨٤.
(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٠٨ ، التبيين عن مذاهب النحويين ،(العكبري) : ٣٧٩.
(٣) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٦٤ ، المصطلح النحوي ، عوض محمد القوزي : ١٢٣ .
(٤) الاعراب على الخلاف : ٧٦.
(٥) الفاخر : ١ / ٤٧٨ .
(٦) المصدر نفسه : ١/ ٤٧٩ .

عاملة فكذلك (الواو))) [١] . ولاحظنا هنا أن البعلي وافق البصريين دون الجرجاني . فكانت له شخصيته في اختيار الوجه الذي يراه مناسباً.

مَجِئُ المَصْـدَرِ الصريح النكرةِ حـــالاً :.

أشترط النحويون أن تكون الحال نفس صاحبها ، وقد أشارت كتب النحويين إلى مجيء المصدر الصريح المنكر حالاً على عكس المؤول فانه شاذ في نظرهم ، وإن كان الأصل فيها عدم وقوعها حالاً[٢] ، لذلك وردت المصادر المنكرة أحوالاً، ومنها قوله تعالى :﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [٣] ، وقوله تعالى :﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [٤] ، فالمصادر الواردة في النصين (خوفاً وطمعاً وجهاراً) أحوال[٥] ، وكذلك وردت في كلام العرب كقولهم ((قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً ومشياً وعَدواً ، ولقيته فجأة وكفاحاً وعياناً ، وكلمته مشافهة)) [٦] .

لذلك بيّن البعلي حال تلك المصادر مبتدئاً بقول سيبويه الذي قصرها على السمّاع ، وبين إن تلك المصادر إمّا أن تكون معرّفة أو منكرة[٧] .

ونقل البعلي رأي سيبويه ، والمبرد بقوله :((وليس كلّ مصدر وإن كان في القياس ... يوضع هذا الموضع وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعاً من الفعل (جئته ركضاً) فيقيس عليه (جئتُ سُرعةً ورَجْلَةً))) [٨] .

إلاّ أَنَّ البعلي بعد أن عرض الآراء وضح أن مجيء المصدر(حالاً ليس ببعيد) [٩] وهو تأييد له وموافقة له على ذلك .

---

(١) الفاخر : ٢/ ٤٧٩.
(٢) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٨٦ .
(٣) سورة الاعراف : الآية / ٥٦ .
(٤) سورة نوح :الآية / ٨.
(٥) ينظر : المقتضب : ٣/ ٢٣٤.
(٦) الفاخر : ١/ ٣٩٣.
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٣٩٣.
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٣٩٣.
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٣٩٣.

تقديـــم خبـــر (إنّ) إذا كـــــان ظرفـــــاً أو حرفـــــاً:

أَنَّ أسلوب التقديم والتأخير مِن الأساليب التي اعتمدها النحويون ، وقد أشار إليها زعيم المدرسة البصرية سيبويه بقوله :((فان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ... وهو عربي جيد كثير كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهو ببيانه أغنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)) [١] . أما البعلي فقد عرض عدّة وجوه في تقديم الخبر على المبتدأ ((أحدها : أنّ هذه الاحرف الستة فروع في العمل على الفعل ، والفروع تضعف عن الأصول ، فيجب أن تشبّه بالأصول في أضعف أحوالها، واضعف أحوال الفعل أن يتقدم منصوبه على مرفوعه تقدماً لازماً، كقولك: ضربَ زيداً غلامهُ ، الثاني : أنّ عمل الفعل في منصوبه أضعف مِن عمله في مرفوعه ؛ لأنّه في الرتبة متراخٍ عنه ، فجُعل الأضعف يلي (إنّ) واخواتها ليقوي بتقدمه فيعمل فيه العاملُ الضعيف، وأُخِّر المرفوع ؛ لأنّه بقوته يستغني عن قوة ملاصقة العامل ، الثالث: انّ المرفوع لو تقدم لجاز إضماره ، والحرفُ لا يتصل به ضمير المرفوع كالتاء والواو في قمتُ وقاموا)) [٢] .

الظاهر مِن الكلام الذي عرضه البعلي أَنَّ مصنف كتاب الجمل وهو الجرجاني لم يرتضِ تقديم الخبر بأي حالٍ مِن الأحوال سواء أكان مرفوع اللفظ أم المحل، لأنّه قال: ((ستةُ منصوبها قبل المرفوع ... ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب، ولم يستثنِ ظرفاً ولا حرف جر))[٣].

وبعد أن عرض البعلي رأي الجرجاني برفضه تقديم الخبر بأيّ حالٍ مِن الأحوال في جملة (إنّ) رفض البعلي رأيه بقوله :((وليس الأمر كذلك، بل تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جر جاز اتفاقاً)) [٤] . وقصد البعلي بالحرف هو شبه الجملة من الجار والمجرور المتصدرة بحرف جر، وقدّم لتأكيد كلامهُ نصين مِن القرآن الكريم وهما

(١) الكتاب : ١/ ٣٤ .
(٢) الفاخر : ١/ ٤١٣ .
(٣) الفاخر : ١/ ٤١٣ .
(٤) الفاخر : ١/ ٤١٣.

قوله تعالى :﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [١] ، فالخبر (لدينا) المتقدم على المبتدأ ، وقوله تعالى :﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ [٢] ، والخبر شبه الجملة (في ذلك) وهو متقدم على المبتدأ[٣] .

وصحح البعلي قاعدة الجرجاني بقوله :((فكان حقه أن يقول : ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب إلاّ إذا كان ظرفاً أو حرف جر)) [٤]. ولم يكتف بتعديل رأي الجرجاني وإبداء رأيه إلى تقديم حجة نحوية على سبب تقديم الظرف وعديله دون غيرهما :((فالجواب مِن ثلاثة أوجه : أحدهما : أنّ الحرف الناصب غير عاملٍ فيه ، لأنّه ليس خبراً على الحقيقة إنّما العامل فيه الخبر ، وهو الاستقرار المحذوف ، والذي يمتنع تقديمه هو خبر الذي يعمل فيه ، والثاني : أنّ الظرف لا يصح إضماره ، وهو أحدُ موانع التقديم وقد أمن . والثالث : أنّ الظرف متعلّق بالخبر لاشتماله عليه فهو كاللازم للجملة فساغ تقديمه لهذا الفصل بالظرف بين (كان) ومرفوعها على ما تقدّم ، ولم يُجز بغيره ؛ لأنّه أجنبي ، وجاز الفصلُ به ايضاً بين (أنّ) واسمها مع تأخر الخبر في قولك :(إنّ خلفك زيداً قائمٌ) ، وجاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه)) [٥] . بعد الاطلاع ودراسة الآراء التي عرضها البعلي في كتابه الفاخر وهو شرح لكتاب عبد القاهر الجرجاني ، وجدنا أن فصل المنصوبات التي تناولها البعلي على وفق أبواب النحو العربي تميزت بالدّقة في القول ، والملاحظ مِن ذلك أنّ البعلي لم يكن ميالاً بالكثرة إلى البصريين ، ولو أنّه أخذ من آرائهم و وافقهم عليها ، فأنّه بالمقابل سعى جاهداً في نقد الآراء النحويّة التي عدّها غير ناجعة بل اعتمد الآراء النحوية التي اعتمدت الدليل السمّاعي الدقيق كالقرآن الكريم والموروث الشعري العربي ، فنراه يحتج بها لتأييد رأي معين ويدحض بها مِن اجل اثبات آخر . فضلاً عن أنه في مسائل أخرى يخالف الجرجاني ويتميز برأيه الخاص ٠

(١) سورة المزمل : الآية / ١٢.
(٢) سورة البقرة : الآية / ٢٤٨.
(٣) ينظر : الفاخر : ١/ ٤١٤.
(٤) المصدر نفسه : ١/ ٤١٤.
(٥) المصدر نفسه : ١/ ٤١٥.

الفصل الثالث : النَّقْدُ النَحْـوِي فِي المَجْرورات ،المَجزومَاتِ ، ومسائِلَ أُخَرَى

إضافـــــة الشـــــــيء إلـــــى نفســـــــه :.

أُطلـق علـى مصـطلح الإضـافة أنَـه حالـة نسـبية متكـررة بحيـث لا تتصـل إحـداهما إلاّ بالأخرى [١] ، ووصفها ابن جني بأنّها على ضربين أُحدهما (ضم اسم إلى اسم وهو غيره بمعنى اللام ، والآخر : ضم اسم إلى اسم هو بعضه ، بمعنى مِن) [٢] ، فالإضافة على نوعين دلالة إضافة الشيء إلى ضدّه ، وإضافة الشيء إلى نظيره . وذهب جمهور البصريين إلى منع إضافة الشيء إلى نفسه[٣] ، والسبب في ذلك المنع لأنّ الاضافة للتعريف والتخصيص ، والشيء لا يعرف بنفسه ؛ لأنّه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة؛ ولأن الاسمين المترادفين على حقيقة لا يصيران غَيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر[٤] .

أمّا الكوفيون فيجوزون إِضَافَةُ الشَيء إلى نَفْسِهِ[٥]، حتى وإنْ وقع الاختلاف في اللفظ ولم يتحدا ، لوروده كثيراً في كتاب الله وكلام العرب[٦] . ومن النصوص القرآنية التي عرضها الكوفيون ، قوله تعالى :﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [٧] ، واليقين في المعنى نعت الحق ؛ لأنّ الأصل فيه الحق اليقين ، وقوله تعالى :﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ [٨] . والحب في المعنى هو الحصيد ، ومثله قولهم : بَارِحَةُ الأولى ، وَيَومَ الخميس ، فيضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف المعنى ، وإذا اتفقا لم يجز ذلك ، فلا يجيزون إضافة الحق إلى اليقين ؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنّهما مختلفان في المعنى[٩] .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٠٨.
(٢) اللمع في العربية : ١٣٧ .
(٣) ينظر : المقتضب : ٣/ ١٠٢ ، الأصول في النحو : ١/ ٥٢ ، الإيضاح العضدي: ٢١٣ -٢١٤ .
(٤) ينظر : الخصائص : ٣/ ٢٤ ، سر صناعة الإعراب : ١/ ٣٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٥٢.
(٥) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : ٢/ ٥٦ – ١٦٨ ، واعراب القرآن (النحاس) : ٤/ ٣٤٨.
(٦) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٥٢ ، همع الهوامع : ٢/ ٥٠٩ .
(٧) سورة الواقعة : الآية / ٩٥.
(٨) سورة ق : الآية / ٩.
(٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٥٢، التبيان في اعراب القرآن : ٤/ ١١٦ .

أمّا البعلي في كتابه الفاخر فقد عرض الآراء القائلة بصحة الإضافة أو منعها وعلل السبب فيها بقوله :((لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه، مع اتحاد المعنى ، فإن اختلف اللفظان واتحد المُسمّى كالعقل والحِجْر والقعود والجلوس ، فكذلك ؛ لأنّ مقصود الإضافة ما تقدّم مِن التعريف والتخصيص ، والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها ، وأجاز ذلك الكوفيون لوروده في كلام العرب)) (١) .

وتناول البعلي نصوصاً قرآنية احتج بها الكوفيون على صحة إضافة اللفظ إلى نفسه ، وهي قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى :﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى:﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (٦) .

وبعد أن ذكر البعلي الآراء ، رجح رأي البصريين القائل بعدم صحة إضافة الشيء إلى نفسه بقوله : ((والصحيح الأول لما ذُكر وما ذكروه متأول على غير ما أدعوه والتقدير في الأول : وحبَّ الزرع الحصيد ، أي : المحصود ؛ لأنّ الزرع هو الذي يحصد لا الحبّ ، وفي الثاني : الوريد بمعنى الوارد ، وهو ما يجري في العِرق لا نفس العِرق ، وفي الثالث : دار الساعة الاخرة وفي الرابع : جانب المكان الغربي ، وفي الخامس: حق الأمر اليقين ، وفي السادس : مسجد الزمان أو المكان الجامع ، فإن قلت : قولهم : (نفس الشيء، وكلُّ القوم) أمِنْ هذا القبيل هو ؟ فالجواب: أنهما ليسا منه ؛ لأنّ (نفساً وكلاً) قبل الاضافة صالحان لأشياء مختلفة الحقائق والذي يُضاف إليه أحدهما دلَّل على معيّن ، فإذا طرأت

(١) الفاخر :٢/ ٧٤٠.
(٢) سورة ق : الآية / ٩.
(٣) سورة ق : الآية / ١٦.
(٤) سورة يوسف : الآية / ١٠٩.
(٥) سورة القصص : الآية / ٤٤.
(٦) سورة الواقعة : الآية / ٩٥.

الإضافة اتحدا معنى ، وبقى الشعور بما كانا عليه قبل أن يضافا ، مسوغاً لجعلهما مضافاً ومضافاً إليه في اللفظ وإن كانا لمعنى واحد))[١] . وبهذا أيد البعلي رأي البصرين مع التعليل للمسألة .

إضمار جواب الشرط المتصل بالفاء :.

كما هو واضح من الجملة الشرطيّة وجود ركنين مهمين فيها وهما فعل الشرط وجواب الشرط ، وقد حكمت سياقات الجملة العربية على مجيء جواب الشرط لمعانٍ مختلفة مِن حيث الواجهة الإعرابية، وتختلف مِن أسلوب لأخر رفعاً ونصباً وجرّاً . ويرجع الجزم في جواب الشرط عند النحويين إلى عامل مقدر أو محذوف، وردّه بعضهم إلى عامل المجاورة ، وفي ذلك قال سيبويه :((إنّ جواب هذه الأشياء يجزم بإضمار شرط ، والدليل على ذلك أنّ الأفعال التي تظهر بعده الأشياء إنّما هي ضمانات يضمنها الأمر والنهي والاستفهام والعارض بوقوع أفعالٍ قبلها ، وليس بضمانات مطلقة، إنّما هي متعلقة بالمعنى ... ألاّ ترى أنّه إذا قال : (إئتني أئتك) لم يلزم الأمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور ، فوجب أن يكون التقدير : أئتني إنْ تأتِ أتك ... وإن كان لا يتكلم بهذا ؛ لأنّ لفظ الأمر والنهي وما أشبهها يغني عن ذكر الشرط بعده ويكفي منه)) [٢] .

والواضح مِن كلام سيبويه أَنَّ جواب الشرط المجزوم يراد منه حالة مِن حالات تضمين الافعال ، فيتحقق الجواب من ذلك التضمين . لذلك كانت لجوابات الشرط أحوال معينة منها إنّ جواب الشرط صنف من جملة الخبر ، إذ يصدق عليه الصدق والكذب ، ولذلك عدَّ سيبويه حذف الفاء الواجب دخولها على الخبر الواقع جواباً للشرط ضرورة [٣] . ولا يتحقق في جواب الطلب الخاص بالإنشاء ، فيكون الجواب منصوباً بالفاء ، وفي حالات يرد الجواب بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، فلا ينتصب في جوابه بالفاء إلاّ لضرورة . لذلك عندما ترد الجملة الشرطية متضمنة بعضها ببعض يصبح هنالك ارتباط بين الركنين

(١) الفاخر : ٤٧٠ – ٤٧١

(٢) الكتاب : ١/ ٤٤٩.

(٣) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٤٤٧ .

المكملين للجملة ، ركن فعل الشرط وركن جواب الشرط ، والرابط بينهما هو الأداة ، وغالباً ما تكون هي الفاء ، وهذا واضح مِن خلال الجمل المتكون منها الشرط ، أو الجملة الشرطيّة . ومِن الأدلة على ذلك ما نقله العلماء أنّه عندما سُئل أبو عمرو بن العلاء عن الفاء في قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾ [١] ، كان جوابه أنّها جواب للجزاء[٢] .

والترابط حاصل بين تلك الجوابات ، وهذا ما وجدتَهُ عندَ عُلماءِ النَحوِ ومنهم سيبويه الذي أكد أَنَّ هذه الجوابات سواء كانت في النهي أم في الأمر أم في الإستفهام إنّما تجزم على الجزاء ، أي جواب الشرط فقال :((هذا باب مِن الجزاء ينجزم فيه الفعل وأمّا ما أنجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيراً لك)) [٣] . وقد يرد جواب الشرط محذوفاً ، والحذف في جواب الشرط أبلغ في المعنى لما فيه من الإيجاز والإختصار في الكلام ، فبذلك (إذا كان الجواب مضمراً يكون المعنى أعظم في نفس السامع مِن قول المتكلم لو قال لغلامه : والله لئن قمت إليك وسكتَ عن الجواب ذهب إلى فكره أنواع العقوبات ، وعظمت الحال في نفسه، لو لم يعلم أيّها يتقي)[٤] .

وحديثي عن الجزم لجواب الشرط في حالة الطلب ، لذلك كَّرسْتُ كلامي عن حالات جواب الشرط وارتباطه بفعل الشرط ، وفعل الشرط وجوابه إمّا أَنْ يكَونُا فعلينِ ، أَوْ يَكونَ الجواب غير فعلٍ ، فإذا كانا فعلين فيجوز أن يكونا موحدين في الزمن مضارعين أو ماضيين أو لا يكونا كذلك ، كإن يقع أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً ، أو بالعكس مضارعاً وماضياً . وذكر أبن مالك أنّ النحويين يخصون مجيء الأخير في الضرورة ، أي مجيء فعل الشرط مضارعا والماضي جواباً للشرط .

---

(١) سورة محمد : الآية / ١٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن (الفراء) : ٢/ ٢٤١.

(٣) الكتاب : ٣/ ٩٣.

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٦٠- ٤٦٢.

وأورد من الشواهد النحويـــة على ذلك قول أبي زبيد الطائي[١] :

مَنْ يَكِدْني بسَيِّئ كُنْتَ مِنْهُ كَالْشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيْدِ

ومنه قوله[٢] :

إنْ يسمعوا سُبّةً طاروا بها فرحاً منّي وما سمعوا منْ صالحٍ دفنوا

واعترض ابن مالك على مذهب النحويين في عدّهم ما جاء مِن فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً ، محتجاً بما روي من قول النبي (ﷺ) : (مَن يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم مِن ذنبه)[٣] ، إذ كان بالإمكان أن يجري الشعر فيما تقدم أن يقول: (إن سمعوا) بدلاً مِن (إن يسمعوا)[٤] .وصحّح ذلك الأشموني[٥] ، وفي ذلك قال أبن عصفور ((وإن كان أحدهما مستقبلاً والآخر ماضياً فيقدم الماضي ، ويؤخر المستقبل نحو : إن قام زيد يقم عمرو ، ولا يقدم المستقبل ويؤخر الماضي إلاّ ضرورة)) [٦] . فموقف النحويين من مجيء الجواب ماضياً وفعله مضارعاً فيه نظر ، فمنهم من أجاز ذلك ، وَقَدَّم لَهُ نُصُوصاً شعرية ، وهذا ما فعله الفرّاء الذي أجاز مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً مستدلاً على ذلك بما عطف مِن الفعل الماضي على جواب الشرط وهو مضارع ، محتجاً إنّه مِن حق المعطوف أن ينزل منزلة المعطوف عليه ، ويحل محله ، وذلك بما جاء في قوله تعالى :﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [٧] ، فقال الفرّاء : ((ثم قال (فظلت) ولم يقل (فتظل) ، كما قال (ننزل) ، وذلك صواب أن تعطف على مجزوم الجزاء (يفعل) ؛ لأنّ الجزاء يصلح في موضع (فعل – يفعل) وفي موضع (يفعل – فعل) ، ألاّ ترى إنّك تقول : إنْ زرتني زرتك ، وإن تزرني أزرك، والمعنى واحد ، فلذلك

(١) ديوان ابن ابي زبيد الطائي : ٥٢.
(٢) شرح حماسة أبي تمام : ٢/ ٩٦٢، البيت لم يعرف قائله .
(٣) صحيح مسلم : ١ / ٥٢٤ .
(٤) شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٤٧– ١٤٨ .
(٥) ينظر : شرح الاشموني : ٤/ ١٧.
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٨.
(٧) سورة الشعراء : الآية / ٤.

صلح قوله (فظلت) مردودة على يفعل ... وأحسن الكلام أن تجعل جواب يفعل بمثلها ، أو فعل بمثلها ، كقولك :(إن تتجر تربح) أحسن مِن أن تقول :(إن تتجر ربحت) ، وكذلك(إن تجرت ربحت) أحسن مِن أن تقول :(إن تجرت تربح) ، وهما جائزان ... قال الشاعر :

إن يسمعوا سبّة طاروا فرحاً منّي وما يسمعوا مِن صالح دفنوا

فرّد الجواب بفعل وقبله يفعل)) [١] .

أمّا اقتران الفاء في جواب الشرط فقد كان مِن اهتمام النحويين، فالفاء تأتي رابطة في جواب الشرط ، وسمّاها الفرّاء بـ (فاء) جواب الجزاء ، كما في النص القرآني ، قوله تعالى :﴿ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [٢] ، فالفاء واقعة في جواب الجزاء[٣] ، وقال ابن فارس : ((وتكون الفاء جواباً للشرط ، تقول : إن تأتني فحسن جميل)) [٤] . ومِن موجبات دخول الفاء على جواب الشرط إذا وقع مبتدأ وخبراً نحو قولك : إن يأتي زيد فأنا أكرمه ، وعلة ذلك (لأنّ المبتدأ والخبر تقدم بنفسها وليس لـ (إن) فيها تأثير ... وجاز أن يعتقد انقطاعه ممّا قبله ، فأدخلوا الفاء ليتصل ما بعدها بما قبلها)[٥] . ونقل البعلي في مسألة الفعل المجزوم بجواب الطلب رأي عبد القاهر الجرجاني في قوله : ((ويُضمر الشرط في جواب الأشياء التي تُجاب بالفاء ألا النفي ، تقول : إئتني أكرمْك ، المعنى : فإنّك إن تأتني أكرمك ، وكذا تقول في الاستفهام : أين بيتك أزرْك ، وفي النهي : لا تفعل الشرَّ يكنْ خيراً لك ، وفي التمنّي : ليته عندنا يحدثنا ، وفي العرض : ألا تنزل تُصبْ خيراً)) [٦] .

وَبَيَّنَ اَلبْعِلِّي في تعليقه على كلام الجرجاني أَنَّ الجواب يكون منصوباً عندما يقترن بالفاء بقوله :((يُنصب جوابها مقروناً بالفاء ، فإذا حذفت الفاء من جواب غير النفي وقُصد الجزاء جُزم ؛ لأنّه جوابُ شرط مقدّر دلَّ عليه الطلب بالأمر والنهي وغيرهما ؛ لأنّهُ شبيه بالشرط في جواز وقوعه وعدم وقوعه بالنسبة إلى عِلْم الشخص المتكلم به ، وبخلاف

(١) معاني القرآن ، (الفرّاء) : ٢/ ٢٧٦ .
(٢) المؤمنون : ٩٤.
(٣) معاني القرآن ، (الفراء) : ٢/ ٢٤١.
(٤) الصاحبي : ١٤٣.
(٥) علل النحو ، (ابن الوراق) : ٢٩١.
(٦) الفاخر :٢/ ٥٩٠ .

النفي ، فأن المتكلم به محقق لعدم الوقوع ، مخالف الشرط ، فلم يكن له جواب مجزوم ، فإذا قلت : زُرني أزرك ، فالمعنى : إن تزرني أزرك ، وهذا ما أراد الجرجاني بقوله : المعنى فإنّك إن تأتني أكرمْك ، وقيل لا حاجة إلى هذا التقدير بل هو مجزوم بها نفسها)) [١] . وهنا كان للبعلي رأيٌ في الجزم بحذف الفاء أو عدم حذفها ورجح أن يكون الجزم بالفاء نفسها وهو الصحيح عنده وعلل ذلك بقوله :((وقيل لا حاجة إلى هذا التقدير ، بل هو مجزوم بها نفسها ؛ ولتضمنّها معنى الشرط أشبهت الأسماء المتضمنّة معنى الشرط ... والصحيح الأول ؛ لأنّ معنى الشرط لا بُدَّ له من فعل الشرط ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب نفسه ، ولا مُضمنّاً له مع معنى حرف الشرط ، لما فيه مِن زيادة مخالفة الأصل ، ولا مُقدّراً بعده لقبح بدون حرف الشرط بخلاف إضماره معه)) [٢] .ومن اجل إتمام المسألة وبيان كلّ ما يحيط بها بيّن البعلي التداخل الحاصل بين أسماء الشرط وأسلوب الطلب المتحقق في الاستفهام ، فقال :((الفرق بين الطلب وأسماء الشرط أنّ الطلب جملة تامّة بدون الجواب في قولك : (أكرمني ولا تهني) ، بخلاف (مَن و ما) فإنّها مع حرف الشرط ليس كلاماً تاماً ... فإنّ شيخنا أبا عبدالله محمد بن مالك ...صحّح الثاني في شرح الكافية ، وذكر أنّه مذهب الخليل وسيبويه رحمهم الله وإيّانا ، وقاس ذلك على أسماء الشرط ... ولا يجزم جواب النهي إلاّ إذا صحّ المعنى بتقدير دخول (إنْ) على (لا) كما مَثّل الجرجاني مِن قوله (لا تفعل الشرَّ يكن خيراً لك) فالجواب هنا مجزوم ؛ لأنّ المعنى يصحّ بقولك : (إنْ لا تفعل الشرَّ يكن خيراً لك) بخلاف قولك : لا تفعل الشرَّ يكن شرّاً ، فإن الجزم فيه يمتنع لعدم صحّة المعنى في قولك : إنْ لا تفعل الشرَّ يكنْ شرّاً لك)) [٣] .

(١) الفاخر : ٥٩١.
(٢) المصدر نفسه : ٥٩١.
(٣) المصدر نفسه : ٥٩١.

اسم الفاعـــل المصغـــر:.

وضع علماء النحو شروطاً لعمل اسم الفاعل المنطبقة عليه شروط الاشتقاق ومِن تلك الشروط ما ذكره ابن يعيش بقوله :((يشترط في اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال ، فلا يقال : زيدُ ضاربُ عمراً أمس ، ولا وحشي قاتلُ حمزة يوم أحدٍ)) [١] .

ويراد بتلك الأمثلة أنها دالة على الماضي ، واسم الفاعل (ضارب – قاتل) في المثاليين لا يعملان في الجملة ؛ لأنهما غير دالين على الحاضر والمستقبل . ومِن شروطه (أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً ... لأنهما يختصان بالاسم)[٢] ، فالتصغير والوصف تتميز به الأسماء عن الأفعال وهما مِن الأسباب التي تؤدي إلى منع العمل عن أسماء الفاعلين . ومن الشروط أيضاً (كان مقروناً بأل الموصولة ومجرداً عنها ، فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقاً ، ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً ، تقول : هذا ضاربُ زيداً أمس ، أو الآن أو غداً)[٣] . وهذا يعني إنّ اسم الفاعل المقترن بالألف واللام يرفع الفاعل وينصب المفعول به ، تماماً كما يرفع الفعل الفاعل وينصب المفعول به ، أما إذا كان مجرداً من الألف واللام ، فيعمل بشرطين ، أحدهما : أن يدل على الحال أو الاستقبال ، وثانيهما أن يكون معتمداً على النفي أو الاستفهام ، أو اسماً مخبراً عنه باسم الفاعل أو اسماً موصوفاً باسم الفاعل نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً[٤] . وما يهمنا في ذلك هو الإشكال النحوي الذي عرضه البعلي في كتابه الفاخر فقال :((وأمّا المجرد منها فلعمله شروط ، أحدها : أن يكون مُكبّراً ، فإن صُغر لم يعمل ؛ لأنّه عمل لجريانه على المضارع في حركاته وسكناته ، وبتصغيره زال ذلك ؛ ولأنّ التصغير من خصائص الاسم فضعف شبهه بالفعل)) [٥] . ولم يكتف البعلي ببيان رأي واحد بل عرض رأي الكسائي الذي جوّز إعمال اسم الفاعل في حالة كونه مُصغراً ، مستنداً الى ما قالته العرب: (أظنني مرتحلاً

---

(١) شرح المفصل : ٦/ ٧٦.

(٢) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : ٢/ ٣١٦.

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب (ابن هشام): ٢٠٢.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٣.

(٥) الفاخر : ٢/ ٦٩٨.

وسويّراً فرسخاً) ، فهنا صُغَّر لفظ (سُوّيراً) فعمل ونصب (فرسخاً) ، وبعد أن عرض البعلي الرأي المضاد لرأيه قال : ((والصحيح الأول وهذا مسموع لا يقاس عليه)) [١] .والذي يمكن أن يُلاحظ أن البعلي عندما قدّم رأيه في اسم الفاعل غير المصغر وعمله قدّم حجة على ذلك . والذي يؤاخذ على البعلي عند رفضه لما قاله الكسائي بانّه مسموع ولا يقاس عليه ، فكيف يكون مسموعاً ولا يقاس عليه ، والسماع هو واحد مِن الحجج التي يعتمد عليها النحويون في تأصيل مسائلهم .

نعـــــت الأعـــــم بالأخـــــص :.

تقع هذه المسألة في بيان عطف البيان في الجمل، وذلك في خلال تعريفه وحدّه والتداخل الحاصل بينه وبين التوابع الأخرى كالتوكيد والنعت والبدل وعطف النسق ، قال أبن السرّاج في هذا التداخل ((عطف البيان كالنعت والتأكيد في أعرابهما وتقديرهما ، وهو مُبين لما تجريه عليه كما يبينان ، وإنّما سمي عطف بيان ولم يقل أنّه نعت ؛ لأنّه اسم غير مشتق مِن فعل ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتاً ... وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له ، مثل اسمه ، نحو: رأيتُ زيداً أبا عمرو)) [٢]. وعرّفه الفارسي بأنّه: ((أن يجري الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسب على الاسم الذي قبله فيبنيه ، كما يبين هذه الاشياء التي هي صفات ما يجري عليه ، وذلك نحو : رأيت أبا عبدالله زيداً)) [٣] . وذهب ابن جني إلى أنّ عطف البيان ((أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة مِن الفعل ، مقام الأوصاف المأخوذة مِن الفعل ، تقول: قام أخوك محمد)) [٤] ، فهو وارد في الأسماء الصريحة وهي : الأسماء الجامدة غير المشتقة ، أي إن عطف البيان يكون في الأسماء الجامدة ، تحرزاً مِن دخول النعت في الحد[٥] .

---

(١) الفاخر : ٢/٦٩٨.
(٢) الاصول في النحو : ٢/ ٤٥.
(٣) الايضاح العضدي : ٢٨١ ، المقتصد في شرح الايضاح : ٢/ ٩٢٧ .
(٤) اللمع في العربية : ١٧٣.
(٥) ينظر : مصطلحات نحوية : ٢٧٣.

أمّا أبن بابشاذ فقد جعله ((يجري مجرى النعت ، إلاّ أنّه يكون بغير المشتق ، كتبيين الأسماء بالكنى ، والكنى بالأسماء مثل : جاءني أبو علي زيد ، وزيد أبو علي))[١] . لذلك فإنّ النعت داخلاً في حدّ عطف البيان ، ومن الالتفات إلى إخراج بقية التوابع كالبدل في نحو : جاءني أخوك زيد ، فإنّ زيداً يصح إعرابه بدل كل من أخيك ، كما يصح اعرابه عطف بيان[٢] . وقال ابن معطي (ت٦٢٨هـ) في بيان عطف البيان إنّه ((اسم يفسره اسم ، كما يفسرِّه النعت إلاّ أنّه ليس مشتقاً ولا في حكم المشتق فأشبه البدل ، والفرق بينهما ، أنّه لا يُنْوى فيهِ إحلال الثاني محلّ الأول)) [٣] .

وبين ابن مالك جانب التخصيص والتوضيح فيه بقوله هو : ((التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته)) [٤] .

فقوله (الجاري مجرى النعت) يخرج النعت وعطف البيان والبدل ، وقوله (في التوضيح والتخصيص) يخرج التوكيد ؛ لأنّ من النعت ما يجاء به للتوكيد[٥] .

ووضع ابن هشام في عطف البيان حدّين ، أحدهما أنّه ((تابع غير صفة يوضح متبوعة أو يخصصه)) [٦] ، وثانيهما إنّه ((تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول)) [٧] .

وأمّا البعلي فقد ذهب في بيان حد عطف البيان إلى أنّه : ((التابع الجامد الجاري مجرى النعت غير السببي ، فالتابع جنس يعم التوابع الخمس ، و الجاري مجرى النعت مخرج للتوكيد ، والنعت والبدل وعطف النسق ، و الجامد مخرّج للمشتق ، والجاري مجراه أن يكون عطف بيان لما تقدم من إنّ شرط النعت أن يكون مشتقاً أو جارياً مجراه ، فلو كان

(١) شرح المقدمة المحسبة : ٢/ ٤٢١.
(٢) ينظر : مصطلحات نحوية : ٢٧٤.
(٣) الفصول الخمسون ، ابن معطي : ٢٣٦.
(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٧٤.
(٥) ينظر : شرح التسهيل :٣/ ٣٢٥ .
(٦) شرح شذور الذهب : ٥٦٠ .
(٧) شرح قطر الندى : ٤٢٠.

مشتقاً لكان نعتاً لدخوله في حد النعت ، وغير السببي مُبين ان عطف البيان لا يكون إلاّ جارياً على الأول لفظاً ومعنى)) [١] .

وَعَلَّقَ البعلي على رأي الجرجاني ، الذي قال :((وهو الاسم الذي يكون به الشيء أعرف يُدخل فيه النعت ، فإن الشيء به أعرف ، فأنّ زيداً الظريف أعرف من زيد بغير الظريف ، ويخرّج منه عطف النكرة على النكرة عطف بيان ، فإنّه ليس ثَمَّ تعريفٌ حتى يكون أحدهما أعرف ، فإنْ (أعرف) أفعلُ تفضيل يقتضي المشاركة وكلاهما نكرة)) [٢] .

وبعدها قيّد البعلي تعريفه بقوله :((ولما كان المقصود بعطف البيان التوضيح والتخصيص كان بالأشهر والاعرف من الاسمين غالباً، إذ لو كان أخفى من المعطوف عليه أو مساوياً لم يحصل المقصود التام منه)) [٣] .

وقد أيّد البعلي رأي الفرّاء الذي نقله في كتابه الفاخر بقوله :((الفرّاء ينعت الأعمَّ بالأخص وهو الصحيح ، فيدل على ما قاله الجرجاني ؛ لأنّ عطف البيان كالنعت)) [٤] . ثم أخذ يوضح هذا الأمر وهو نعت الأعم بالأخص بقوله :((وقال شيخنا ابو عبدالله بن مالك ... ولشدّة شبه عطف البيان بالنعت ساواه في لزوم ظهوره وظهور متبوعه فلا يجوز أن يكون هو ولا متبوعه ضميراً ، كما لا يجوز ذلك في النعت ، ... ولشدّة شبهه أيضًا بالنعت وافقه في جواز مساواة المتبوع في الخصوص والعموم ، وزعم قوم أنّ النعت لا يكون إلا أخص مِن المنعوت وأن عطف البيان لا يكون إلاّ أخص من متبوعه ، وكلا القولين غير مرضٍ لمخالفته الدليل النظري والسماعي ، أمّا النظري فإنّ النعت وعطف البيان يشتركان في تكميل زيادة المتبوع وزيادة وضوحه وذلك حاصل بالأخص وبالأعم وبالمساوي ... ، وأما السماعي فقول النبي (ﷺ) :((سبحان الملك القدوس)) [٥] ، وقول

(١) الفاخر : ٢/ ٨٠٢.
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٨٠٢ – ٨٠٣.
(٣) المصدر نفسه :٢/ ٨٠٣.
(٤) المصدر نفسه :٢/ ٨٠٣.
(٥) مسند احمد بن حنبل : ٣/ ٤٠٦ .

العرب : رجلٌ لحيانٌ وعنَّينٌ وعِزاهاةٌ ولوذعيٌّ واريحيٌّ وبارع وغلامُ بزيغٌ وحزَوَّر ويافع))[١] .

إبدال النكـرة محـل المعرفـــة :.

تناول البعلي تقسيمات الجرجاني في أنواع البدل فقال :((إنّ البدل على أربعة أضرب : أحدها : بدل الكُل مِن الكُل ... والثانـــي من البدل أن يكون بعضاً مِن كُلٍّ ... ، الثالـــث : بدل الاشتمال ... والرابـــع : بدل الغلط)) [٢] .

واستدرك البعلي على قول الجرجاني بوجود موارد لَمْ يذكرْها الجرجاني، وهذه الموارد بيَّنها بقوله : ((وممّا لم يذكره الجرجاني ... ثلاث مسائل : المسألة الاولى : البدل بالنسبة إلى المبدل ومنه أقسام : الأول : أن يكونا معرفتين ... الثاني : أن يكونا نكرتين ... الثالث: أن يكون الاول معرفة والثاني نكرة ، الرابع : إبدال معرفة من النكرة)) [٣] .

وبيّن البعلي الخلاف الواقع في النوع الثالث وهو إبدال النكرة من المعرفة ، فقد ورد فيه تفصيل بين الكوفيين والبصريين ، فالبدل كما عَرّفه النحويون هو :((تابع مقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعة إثباتاً أو نفياً بلا واسطة)) [٤] . وسار جمهور النحويين في وضع شروط للبدل فاشترطوا عدم التعريف فيه وفي المبدل منه ، وجواز التوافق في التعريف أو التنكير ، كما أجازوا التخالف[٥] .

وجوز سيبويه إبدال النكرة محل المعرفة ، أي أن يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة في قوله : هذا عبد الله رجل منطلق ، فـ(رجل) نكرة وهو مبدل مِن (عبد الله) المعرفة [٦] .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [٧] ، كـ(صراط الله) وهو معرفة بدل من (صراط) وهو نكرة موصوفة[٨] ، وما ذكر كان رأي

(١) الفاخر :٢/ ٨٠٣ – ٨٠٤.
(٢) الفاخر : ٢/ ٨٠٦ – ٨٠٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٨٠٧ – ٨٠٨.
(٤) ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٦٢.
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٦٢.
(٦) ينظر: الكتاب : ٢/ ٨٦.
(٧) سورة الشورى : الآية / ٥٢ – ٥٣.
(٨) ينظر: شرح التسهيل : ٣/ ٣٣١ ، تمهيد القواعد : ٧/ ٣٣٩١.

جمهور النحويين ، أمّا الكوفيون فقد بين البعلي رايهم وخالفهم فيه مؤيدًا رأي جمهور النحويين بقوله :((واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ ﴾ [١] ، ونقد البعلي رأي الكوفيين قائلا وليس ذلك بشرط ، بل لجواز اختلاف اللفظين)) [٢] . عن طريق ذكر نصوص مِن كلام العرب، ومنها قول حميد بن ثور[٣]:

ولن يلبث العصران يومٌ وليلةٌ إذا طلبا أن يدُرِكا ما تَيَمّا

فـ(يوم) و(ليلة) نكرتان فكانتا بدلاً مِن (العصران) وهي معرفة .

وقول الشاعر :

إنّا وجدنا بني جَذْلان كلَّهم كساعِدِ الضبِّ لا طولٍ ولا عِظَمِ

أي : لا ذي طولٍ ولا ذي عِظَمِ[٤] .

وعزز البعلي هذا الرأي وهو صحة الاختلاف في البدل والمبدل منه بحديث لرسول الله (ﷺ) ، قال :((ففي حديث (أبي ذرّ) (رض) : سألت رسول الله (ﷺ) : هل رأى ربَّه؟ فقال : رأيته نوراً أنى أراه) ، فأبدل نوراً مِن الضمير)) [٥] .

وبذلك يمكن القول إنّ رأي الكوفيين باشتراط عدم التخالف ليس شرطاً في الإبدال بين البدل والمبدل منه ، كما قال البعلي :((والظاهر إنّ ذلك ليس بشرط ؛ لأنّ الشواهد المذكورة خالية مِن ذلك)) [٦] .

وبذلك نلحظ أَنَّ صاحبنا وافق البصريين فيما ذهبوا إليه وردّ رأي الكوفيين بحجج نحوية من كلام العرب والحديث النبوي الشريف .

---

(١) سورة العلق : الآية / ١٥ – ١٦.
(٢) الفاخر : ٢/ ٨٠٨.
(٣) ينظر : ديوان حميد بن ثور : ٨ ، الفاخر : ٢/ ٨٠٨.
(٤) الفاخر : ٢/ ٨٠٨ ، البيت لا يعرف قائله .
(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٨٠٨.
(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٨٠٨.

منع عطف الفاظ التوكيد بعضها على بعض :.

يقسم التوكيد إلى لفظي ومعنوي ، والتوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ السابق، أما التوكيد المعنوي فيكون بألفاظ تذكر ولا تتكرر كالنفس والعين، وكلا وكلتا وكلّ وجميع ، وعامة .

ومسألة عطف الفاظ التوكيد بعضها على بعض مسألة مختلف فيها ، فعند جمهور النحويين يجوز العطف ولكن على قبح بخلاف ما رآه الكوفيون ، إذ جوزوا العطف بلا تأكيد بالضمير المنفصل ، فالضمير يزيل الشك في الكلام ويؤمن السبب فوجوده في الكلام يجعل له معنى واحداً لا يحتمل آخر غيره ، وأشار ابن مالك إلى ضعف العطف دون تأكيد ، قال:((ويضعف العطف على ضمير المتصل مالم يُفصل بتوكيد أو غيره ...)) [١] ، إلاّ أنّه لم يشر إلى المنع بقوله :((ولا يمتنع العطف دون فصل ، كقول بعض العرب : مررتُ برجلِ سواءٍ والعدم ، فعطف (العدم) دون فصل ، ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في (سواء))) [٢] .

أمّا النحاس فأجاز العطف من غير توكيد الضمير في غير القرآن بقوله :((وقلنا يا ادم اسكن انت وزوجك الجنة (أنت) توكيد الضمير ويجوز في غير القرآن على بُعد : قم وزيد)) [٣] .

فحَسُنَ عطف الظاهر وتوكيده بالضمير المنفصل[٤]، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [٥]فأنت : ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع توكيد للضمير السابق المستتر ليصح العطف عليه ، فهو توكيد لفظي للضمير[٦].

(١) شرح التسهيل : ٣/ ٣٧٢.
(٢) المصدر نفسه : ٣/ ٣٧٢.
(٣) إعراب القرآن : ٢/ ٥٩٩.
(٤) ينظر : اعراب القرآن الكريم وبيانه : ١/ ٨٥.
(٥) سورة البقرة : الآية / ٣٥.
(٦) ينظر : اعراب القرآن (الطبري) : ١/ ١٠٨.

وذهب السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) في تفسيره إلى عدم الجواز بقوله : ((وكأنّ شبهته في ذلك أنّ مِن حق المعطوف حلوله محل المعطوف عليه ، ولا يصح هنا حلول (زوجك)[١] محل الضمير ؛ لأنّ فاعل وفعل الأمر الواحد المذكر نحو : قُمْ واسكُنْ لا يكون إلاّ ضميراً مستتراً وكذلك فاعل نفعل ، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضمر الذي قبله)) [٢] ، ونسب السمين هذا الرفض لسيبويه ، بقوله :((وهذا الذي زعمه ليس بشيء ؛ لأنّ مذهب سيبويه بنصه يخالفه)) [٣] .

أمّا البعلي في كتابه الفاخر فقد فصل القول في التوكيد اللفظي والمعنوي ، ثم استرسل يوضح في حال اجتمعت ألفاظ التوكيد بأيهما يُبدأ قال : ((بدأت منها بالنفس ثم العين ، وأمّا أبْصَع وأبتع فلك تقديم أيّهما شئت ، تقول : جاءني الزيدون أنفسهم أعينهم كلّلهُم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون وعلى ما قاله ابن عصفور نقول : أبتعون وأبصعون)) [٤].

وما قاله البعلي يبين أَنَّ ابن عصفور أجاز العطف بين ألفاظ التوكيد، وهذا عن طريق تقديره للواو بقوله : (أبتعون وأبصعون) إلاّ أنّ البعلي ذهب إلى عدم الجواز في ذلك لأنّ المعنى واحد فقال: ((لا يجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعضٍ ؛ لأنّ معنى الجميع واحد بخلاف الصفة فإنّ الصفة تدلُّ على معنى زائد على الموصوف)) [٥] .

وهذا يعني أَنَّ البعلي لم يذهب مذهب البصريين القائلين بالقبح ، أي جوازه على قبح ، ولا مذهب الكوفيين القائلين بالجواز ، وإنّما كان له رأي خاص بالرفض اختلف عن المدرستين .

(١) ينظر: الدر المصون : ١/ ٢٧٨– ٢٧٩.
(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٨٨ – ١٨٩.
(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٨٩.
(٤) الفاخر : ٢/ ٧٩٠.
(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٧٩٠.

اسم الفاعل (باسط) بين الإعمال والإهمال :.

من المسائل المهمة التي سلط النحويون عليها الضوء هو عمل اسم الفاعل في قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [١] ، وهذه المسألة تبنى على شروط اسم الفاعل ، واسم الفاعل في النص القرآني مرفوع واقع موقع الخبر ، والأصل فيه أنّه مشتق من فعل ثلاثي وهو(بسط) ، وهنا وقف النحويون في ذلك الأصل الماضي وقالوا فيه أقوالاً في عمله وعدمه .

وقد تطرق البعلي لهذه المسألة في ذكر : ((شروط عملهِ عملَ فعله)) [٢] ، وقسم البعلي اسم الفاعل من حيث العمل على قسمين ، قسم مقرون بأل التعريف ، وصرّح أنّه لا خلاف في عمله ، وإنّما وقع الخلاف في القسم الثاني وهو المجرد مِن أل[٣] .

وقدم لذلك عدّة شروط ، وما يهمنا منها الشرط الثاني ، الذي يركز على عمل اسم الفاعل من حيث الدلالة على الحال أو الاستقبال أو الماضي[٤] .

وقد تناول النحويون بمدارسهم هذه المسألة ، فتصدر المشهد النحوي جمهور النحويين الذين صرّحوا بأنّ اسم الفاعل إذا كان مجرداً من أل ودالاً على الماضي فإنّه لا يعمل ووصفوا ذلك بحكاية حال ماضية ، وهذا ما صرّح به زعيمهم سيبويه[٥] ، وقد سار على نهجه نسبة كبيرة من النحويين منهم المبرّد ، الذي صرّح بالمنع متابعاً سيبويه[٦]، ووافقهم ابن السراج [٧] ، وأبو علي الفارسي [٨] .

أمّا العلة النحويّة التي استند إليها جمهور النحويين فقد وضحها المبرّد بقوله : ((لأنّه اسم بمنزلة قولك :(غلام زيدٍ) و (أخو عبدالله))) [٩] ، وكذلك قدّم غيره حجة

(١) سورة الكهف : الآية / ١٨.
(٢) الفاخر : ٢ / ٦٩٨.
(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٢/ ٦٩٨.
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٦٩٨.
(٥) ينظر: الكتاب : ١ / ١٧١.
(٦) ينظر : المقتضب : ٤/ ١٤٨ -١٤٩.
(٧) ينظر: الأصول : ١ / ١٢٥ .
(٨) ينظر: الإيضاح العضدي : ١٣٣-١٣٤.
(٩) المقتضب : ٤/ ١٤٨ .

توضيحية مثل ابي علي الفارسي بقوله : ((إنّما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لمشابهته الفعل ، فكما أعرب المضارع إذا كان للحال والمستقبل ، كذلك أعمل اسم الفاعل عمل الفعل ، وكما لم يعرب الفعل الماضي ، كذلك لم يعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي)) [١] .

ويشترط في إعمال اسم الفاعل المجرد من ال أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال ... إلّا إذا أريدت حكاية الحال الماضية كقوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾[٢] ﴿[٢]

والحقيقة حمل الفعل في صياغة اسم الفاعل على الماضي وعدم عمله يبدو من خلال النص أنّه فيه نوع من الإجحاف وخاصة بوروده عاملاً ، وأمّا جعل ذلك حكاية حال ماضية فهو ينافي كون القرآن لكل العصور وعدم اقتصاره على الماضي كما وصفه النحويون في هذا الرأي .

أمّا الكوفيون فقد تصدى الكسائي وأبرزَ رأيه ، وحجته في ذلك ما سمع من القرآن وكلام العرب واستشهد بالنص القرآني السابق ، وهذه الآراء تناولها البعلي في كتابه وتعليقته على ذلك بقوله : ((فإنّ أريد به الماضي لم يعمل)) [٣] ، أمّا حجته في ذلك فقد عبّرَ عنها بقوله : ((لأنّه يشبه لفظه لفظ الفعل الذي هو عقباه ، بخلاف المقصود به الحال والاستقبال ، فإنّ لفظه شبيه بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال وهو المضارع)) [٤].

وكذلك بيّن الحجة العلمية التي قال بها الكسائي ، وهو أنّه جعله عاملاً لأنّه موافق للفعل الماضي في المعنى ، واستعان بالنصوص القرآنية في إثبات ما أراده الكسائي كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ، وبعد ذلك صرّح البعلي أنّه يتبنى رأي جمهور النحويين القائلين بعدم جواز عمل اسم الفاعل لكون اشتقاقه في الماضي ،

(١) الايضاح العضدي : ١٣٤.
(٢) ينظر : المفصل في صنعة الاعراب : ٢٨٩ .
(٣) الفاخر : ٢ / ٦٩٨.
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ٦٩٨.

وبينوا أنّه حكاية حال ماضية ، أي عمله كان على وفق هذه الحكاية لا لكونه في أصله ماضياً ، بقوله : ((والصحيح الأول الآية محمولة على حكاية حال والله أعلم)) [1] .

(١) ينظر : الفاخر : ٢ / ٦٩٩.

الباب الثاني : النقد النحوي في المبنيات

الفَصْلُ الأول : النَقْدُ النَّحْويّ في الأسمـاء ٠

الفصل الثاني : النَقْدُ النَحْويّ في الأفعــالِ ٠

الفصل الثالث : النَقْدُ النَحْويّ في الحروفِ ٠

الفَصْلُ الأوَّلُ : النَّقْدُ النَّحْوي

فِي الأسْمـاءِ المبنية

عدم المجازاة بـ (كيـــف) :.

وقع الخلاف في اسم الشرط (كيف) المبني في مجازاتها بمعنى (مَنْ – أَيْنَ – مَتى) ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وذهب البصريون إلى منع ذلك [١] . أمّا حجة الكوفيين في ذلك فإنها (مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام، ألا ترى أنّ (كيف) سؤال عن الحال ، كما أن – أين – سؤال عن المكان، ومتى سؤال عن الزمان ... ؛ ولأنّ معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أن معنى – كيفما تكن أكن ، في أي حال تكن أكن، وكما أن معنى (أينما تكن أكن) ، في أي مكان : تكن أكن ، ومعنى (متى ما تكن أكن) في أي وقت تكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن احمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وان لم يقل إنّها من حروف الجزاء ، فلما شابهت (كيف) ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها مِن كلمات المجازاة) [٢] .أمّا البصريون فكانت حجتهم بالمنع ثلاثة أوجه (أحدها : أنّها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأنّ جوابها لا يكون إلاّ نكرة ؛ لأنّها سؤال عن الحالِ والحال لا يكون إلاّ نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها مِن المجازاة ، والوجه الثانـــي : إنّما لم يجز المجازاة بها ؛ لأنها لا يجوز الاخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في مَنْ و ما وأي و مهما فلّما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها مِن المجازاة ، والوجه الثالـــث: أنّ الأصل في الجزاء أن يكون بـالحرف ، إلاّ أنْ يضطر إلى استعمال الاسماء ، ولا ضرورة وههنا تلجأ إلى المجازاة بها ؛ فينبغي أن لا يجازى بها) [٣] .وقد رفض البعلي رأي الكوفيين ، وأيّد رأي البصريين بانها لا تصح أن تكون للمجازاة بقوله :((والصحيح أنّه لا يجازى بها ؛ لأنّ (كيف) سؤال عن حال ماضية أو حاضرة أو مستقبلة ، والشرط مختص بالمستقبل، فبينهما تنافٍ ،

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٥٢٩.

(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٥٢٩ – ٥٣٠ ، ينظر شرح الأشموني : ٤/ ١١.

وشَبهها بـ (مَن و متى و اين) لا يوجب الجزمَ بها، بدليل شَبَه (هل والهمزة) بما ذُكر ، ولم يُجاز بهما ولم يجزم)) [١] . والذي يلحظ أنّ البعلي اعتمد حجة البصريين الأولى التي اعتمدوها من ثلاثة أوجه وهي أنّ (كيف) دالة على سؤال عن الحال ، وهو بذلك يُساير جمهور النحويين في إنكار مجازاة (كيف) لـ (مَن و أين و متى) .

اسْمِيَّـــــة (ما) فـــي (أفعل التعجب) :.

وردت صيغة التعجب القياسي متصدرة بـ(ما) ، وقد اختلف النحويون في ماهية (ما) ، فذهب أكثر النحويين إلى أنّ (ما) اسم وهي نكرة تامة بمعنى شيء[٢] . أمّا الفرّاء فقد ذكر أن (ما) تأتي استفهامية[٣] ، أي إن الجملة تتطلب جواباً ، فهي جاءت لإنشاء الاستفهام ، وذهب الأخفش إلى أن (ما) في صيغة (ما أفعله) موصولة ، أي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها مِن الإعراب والخبر محذوف وجوباً، والتقدير : الذي حَسَّنَ زيداً شيءٌ عظيم أو موجود ، فضلاً عن ذلك فقد اعتمد رأياً آخر ، وهو عدُّ (ما) نكرة ناقصة موصوفة بمعنى شيء والجملة بعدها في محل رفع صفه لـ (ما) ؛ لأنّ محلها الرفع والخبر محذوف والتقدير : شيء أحسن زيداً شيء عظيم[٤] .

أمّا البعلي فقد فصل القول في صيغة التعجب (ما أفعله)، وَبَيّنَ موارِدَ الاختلاف الواقعة في (ما) المتصدرة صيغة التعجب بقوله :((والذي يُبّوبُ عليه في كتب النحو صيغتان : ما أفعله – وأفعل به ، فأمّا (ما) في (ما أفعله) فهي اسم ، والدليل على اسميتها جواز الأخبار عنها بالجملة التي بعدها ، وهم اسم تام غير موصول ولا موصوف ؛ لأنّ معنى التعجب على الإبهام ، و(ما) المذكورة أشدُ إبهاماً مِن غيرها ، وإذا كانت موصولة اتضحت

---

(١) الفاخر : ٢/ ٦٦٨ – ٦٦٩.

(٢) ينظر : المقتضب : ٤/ ١٧٣، الأصول في النحو : ١/ ٩٩ ، شرح المفصل : ٤/ ٤١٦ – ٤١٧ .

(٣) ينظر: معاني القرآن (الفرّاء) : ٣/ ٣٧١ .

(٤) ينظر: معاني القرآن (الأخفش) : ١/ ١٦٦ ، أوضح المسالك : ٣/ ٢٢٦ .

بالصلة فيتناقض)) [١] .وتناول البعلي رأي الأخفش بقوله : ((قال أبو الحسن : هي بمعنى الذي والخبرُ محذوف تقديره : الذي أحْسَنَ زيداً شيءُ)) [٢] .

وقد نقد البعلي رأي الاخفش ورفضه قائلا : ((لأنّها لو كانت بمعنى شيء لكانت تامّة ، وذلك غيرُ جائز ؛لأنها في غاية الإبهام والإبهام يقتضي الايضاح)) [٣] . وبعد أن عرض كل الآراء رجح الرأي القائل باسميتها بقوله :((والصحيح الاول)) [٤] ، أي كون (ما) اسم ، ونكرة تامة ، وهذا رأي جمهور النحويين .ولم يكتف بإبداء الرأي الخاص به بل قدّم حججاً من القرآن على ذلك وهو قوله تعالى :﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [٥] ، أي : فنعم شيئاً هي ، وقوله تعالى :﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [٦] ، وقوله تعالى :﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ [٧] . وعلّق البعلي على النصوص القرآنية بقوله :" (إنّ – ما) تامة و(رحمة – نقضهم) بدلُ مِن (ما) ، ولأنّنا إذا جعلنا ما نكرة نبدأ بالمبهم ثمَّ نوضحه، وإذا كانت موصولة كانا بالعكس)) [٨] .

الضميـــر المتصـــل باســـم الفاعـــــل :.

تناول كلام العرب اتصال الضمير باسم الفاعل كما في قولنا : مُكرمُك ومُعطيك ومُسهرك ، وكان للنحويين في ذلك الضمير أقوال من حيث كونه كالاسم الظاهر ، أي ضمير ظاهر مِن عدمه . فذهب جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه إن الضمير المتصل باسم الفاعل حكمه حكم الظاهر[٩] ، ((فهو مع المجرد من الألف و اللام في موضع جر بالإضافة لتجرده من مانِعيها الألف واللام والتنوين ومع المقرون بالألف واللام في موضع

---

(١) الفاخر : ١/ ٢٩٤.
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٩٤.
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٩٤.
(٤) المصدر نفسه : ٢٩٤/١.
(٥) سورة البقرة : الآية / ٢٧١.
(٦) سورة آل عمران : الآية / ١٥٩.
(٧) سورة النساء : الآية / ١٥٥.
(٨) الفاخر : ٢٩٥.
(٩) ينظر : الكتاب : ١/ ١٨١ – ١٨٧ ، الفاخر : ٢/ ٧٠٣.

نصب لأن فيه أحد مانِعَي الإضافة)) [١]. وذكر البعلي رأي الأخفش في ذلك بعد ذكر رأي سيبويه :((إذ جعله في موضع النصب مطلقاً والرماني والزمخشري جعلوه في موضع جرّ مطلقاً)) [٢] . وبعد أن عرض البعلي الآراء رجّح رأي جمهور النحويين وزعيمهم سيبويه بقوله :((والصحيح مذهب سيبويه ؛ لأنّ المضمر فرع الظاهر ، فلا يُنسب إلى الفرع ما لا يُنسب إلى أصله)) [٣] . وكانت هذه المسألة الخاصة باسم الفاعل وشروط عمله في رفع الفاعل ونصب المفعول به هي من آخر مسائل الشروط والعمل ، ورغم أنّ البعلي قد ذكر الإعمال بحسب شهرتها واستعمالها في كلام العرب والقرآن الكريم . والذي يلحظ أن اتصال الضمير باسم الفاعل وجعله كالضمير البارز لم ترد في نصوص الشعر العربي ، بل إنها لم ترد في نصوص القرآن الكريم ، وإنّ الأمثلة التي فرضها سيبويه في نحو: (مُكرمُك – المكرمُك) الأولى مجردة مِن (ال) والثانية متصدرة بـ (ال) هي ألفاظ مصنوعة لم يرد شاهد لها في القرآن الكريم ولا في كلام العرب .

الألف واللام اسم بمعنى (الذي):

ذهب جمهور النحويين إلى أن (أل) اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون، ويكون لفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو الداخل على أسماء الفاعلين والمفعولين المشترط فيه ألاّ يراد به العهد أو الجنس [٤] ، أمّا دلالتها فهي للعاقل وغير العاقل وهذا ما أراده جمهور النحويين[٥] . إلاّ أنّ هنالك رأياً يقول بحرفيتها ، أي أنّها موصول حرفي وليست اسماً موصولاً منزلتها منزلة الألف واللام في الرجل والغلام[٦] .

وقد قدّم كُلٌّ مِن الفريقين أدلته لأثبات رأيه ، فَمَنْ جَعَلها حَرْفاً اسْتَدلَّ بأَنَّها لا موضع لها مِن الإعراب ، فالأعراب إنّما هو في الاسم الواقع بعدها[٧]، واستدل كلٌّ منهما بتخطي العامل لها ، فالضمير عندهما عائد على موصوف محذوف ، ففي قولك : مررتُ بالقائم

(١) الفاخر : ٢/ ٧٠٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٧٠٣.
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٧٠٣.
(٤) ينظر : شرح المفصل : ٣/ ١٠٧، شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : ١/ ١٧٨ .
(٥) ينظر : شرح الاشموني : ١/ ١٣٩همع الهوامع : ١/ ٢٩١ .
(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/ ١٧٩.
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٧٩.

أبوهما ، تقديره : بالرجلين القائم أبوهما[١] . ومِن الأدلة على حرفيتها ما قاله الشلوبين(ت٦٤٥هـ) ، بأنّها لو كانت اسماً في قولك (جاء القائم) لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء لانه على تقدير مهمل ؛ لكونه صلة والصلة لا يُسلّط عليها عامل الموصول[٢] .

والملاحظ في أحد الآراء أنّ بعض النحويين منعوا وصل الألف واللام حملاً على المعرفة ؛ لأنّها مثلها في اللفظ وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى مفرداً في اللفظ صالحاً لدخول المعرفة عليه وهو اسم الفاعل وسواه مِن الصفات[٣] .

أمّا حجج من جعلها اسماً موصولاً في أسماء الفاعلين والمفعولين فهي كما يلي[٤] :

الأولى : انّ الضمير يعود على الألف واللام ، وأنّ الضمير لا يعود على موصوف محذوف ؛ لأنّ الموصوف لحذفه مواضع ومواطن معينة لا يحذف في غيرها وليس هذا منها[٥] ، كما لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلاّ إذا كانت الصفة خاصة[٦] .

.

الثانية : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، فإنها اسم موصول اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوّها عن الموصوف[٧] .

الثالثة : أنّ حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كاختصاص حرف التنفيس بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم ، كذلك لا تدخل على الفعل إلاّ أنها دخلت على الفعل فوجب اعتقاد كونّها اسماً بمعنى (الذي) لا حرف تعريف[٨]، والذي يعزز اسميتها هو دخولها على الفعل المضارع[٩] ، وكونها لا تؤول بمصدر[١٠] .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/ ١٧٨.
(٢) ينظر : شرح الاشموني : ١/ ١٤٠.
(٣) ينظر : شرح التسهيل (ابن مالك) : ١/ ١٩٨.
(٤) ينظر : شرح اللمحة البدرية (ابو حيان) : ١/ ٢٧٦.
(٥) ينظر : شرح الاشموني : ١/ ١٣٩.
(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/ ١٧٨.
(٧) ينظر : شرح الاشموني : ١/ ١٣٩.
(٨) ينظر : المقاصد الشافية (الشاطبي) : ١/ ٤٤٩.
(٩) ينظر : شرح الاشموني : ١/ ١٣٩.
(١٠) ينظر : همع الهوامع : ١/ ٢٩١.

أمّا البعلي فقد ذكر النوعين ، الأول : رأي الجمهور القائل باسمية (ال) وأنها بمعنى (الذي) في قوله : ((الألف واللام ، تكون بمعنى الذي وفروعه نحو : الضاربُ أبوه والضارب أبوها ، والضارب أبوهما وأبوهم وأبوهُنَّ وهي اسم لاحتياجها إلى صلة وعائد)) [١] والرأي الثاني القائل بحرفيتها الذي نسبه إلى الأخفش بقوله :((وحُكي عن الأخفش أنّها حرف ؛ لأنّها تفيد التعريف فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الاسماء المحضة)) [٢] .

ثم بيّن البعلي تأييده للرأي الأول ، وهو رأي جمهور النحويين القائل بأسميتها بقوله :((والصحيح أنّها اسم وليست للتعريف ، بل صلة معرّفة للموصول والله اعلم)) [٣] .

(١) الفاخر : ٢/ ٧٧٩ – ٧٨٠.
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٧٨٠
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٧٨٠

الفَصْلُ الثاني:النَّقْدُ النَّحْوِي
فِي الأفْعالِ المبنية

بناء المؤكـــد بنـــون التوكيـــد :.

تؤكد الأفعال المضارعة وفعل الأمر بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة ، والتوكيد بالثقيلة أشد[١] ، قال سيبويه :((فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً)) [٢] . وأكد هذا القول ابن جني بقوله :((فالثقيلة أشد توكيداً مِن الخفيفة)) [٣] ، وهو اتفاق مع سيبويه في هذه الحالة . أمّا ابن الانباري فقال :((وكلتاهما لتأكيد الفعل ، واخراجه عن الحال، وإخلاصه للاستقبال ، والثقيلة اَكد في هذا المعنى من الخفيفة)) [٤] ، وكذلك ذهب إلى ذلك الزركشي بقوله : ((النون الشديدة ، وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات ، والخفيفة فهي بمنزلة ذكره مرتين)) [٥] .

أمّا شروط توكيد الفعل بالنون(نون التوكيد الثقيلة) ، فأنها لا يؤكد بها الفعل الدال على الماضي ؛ لأنّ معناه المضي وهو حاصل فلا معنى لطلب حصوله ، ولاستحالة الطلب فيها[٦] ، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله :((فالنون لا تدخل على فعل قد وقع)) [٧] والماضي فعل قد وقع وحدث وحصل فلا تدخله النون، ويذكر المبرد قولاً في ذلك:((وإنّما تدخل النون على مالم يقع كما ذكرت ، فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد)) [٨] .

وقد ورد الفعل الماضي مؤكداً بالنون إلاّ **أَنَّ** النحويين جعلوه في باب النادر والشاذ[٩] ، كما في قول الشاعر[١٠] :

دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتيماً لولاك لم يَكُ لِلصبابَةِ جانحاً

(١) ينظر : الصرف الوافي (احمد عبد الدايم) : ١/ ١٥٤.
(٢) الكتاب : ٣/ ٥٠٩.
(٣) اللمع في العربية : ١٩٨.
(٤) الانصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥٣٨.
(٥) البرهان في علوم القرآن : ٢/ ٤١٩.
(٦) ينظر : شرح المفصل : ٤/ ١٨٦ ، شرح التصريح : ٢/ ٣٠٠ .
(٧) الكتاب : ٣/ ١٠٧.
(٨) المقتضب : ٢/ ٣٣٤ .
(٩) ينظر: المصدر نفسه : ٢/ ٣٣٤.
(١٠) الجنى الداني ، المرادي : ١/ ٢٣ ، شرح الكافية : ٢/ ٢٠٤ ، مغني اللبيب : ٢/ ٤٤٤، البيت لم يعرف قائله .

وأيضاً ورد في قول النبي (ﷺ) قال :((فَإمّا أدْرَكنَّ أحَدَكم الدّجال)) [١] .أمّا أحكام توكيد الفعل المضارع بالنون ، فتكون وفق شروط التوكيد الواجب للنون ، وهذا ما ذكره الزمخشري وهو لا يؤكد بها إلاّ الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب دالاً على الاثبات واقعاً في جواب القسم ، وألا يفصل بين الفعل ولام القسم بفاصل[٢] ، فإذا توافرت هذه الشروط فإن التوكيد بالنون يكون واجباً وهذا ما صرّح به سيبويه بقوله :((ومِن مواضعها الفعل الذي لم يجب ، الذي دخلته لام القسم ، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم)) [٣] .وقد صرّح النحويون أن مِن الأحكام المتعلقة بنون التوكيد الثقيلة هي حكم القريب مِن الواجب ، ويكون بعد (أمّا) الشرطية [٤] ، والأصل في اللفظ (إنْ + ما) مفصولة ، ولكنها مدغمة ، وكتبت على الإدغام ، فإذا ضمّت (إنْ) إلى (ما) ، لزم الفعل النون الثقيلة والخفيفة [٥] .

وأطلق عليها سيبويه وهي بهذا الحكم أَنَّها قريبةٌ من الواجب بقوله :((ومِن مواضعها حروف الجزاء إذا أوقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنّهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلَنَّ) ، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموه هذه اللام)) [٦] . وقد يترك التوكيد بها نادراً ، يقول سيبويه :((وإن شئت لم تقحم النون كما أنّك إن شئت لم تجيء بها)) [٧] . وسار الفرّاء وجمهور النحويين على مسار سيبويه بأنّها قريبة مِن الواجب ، حيث قال :((ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـ (ما) فاذا وصلوها اثروا التنوين وذلك انهم وجدو ل (اما) وهي جزاء شبيه با (اما) من التخير فأحدثوا النون ليعِلم به تفرقة بينهما)) [٨] .

(١) النهاية في الملاحم والفتن : ١/ ٥٣ ، شرح التسهيل : ١/ ١٤.
(٢) ينظر : شرح المفصل : ٤/ ١٨٥ .
(٣) الكتاب : ٣/ ٥٠٩.
(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٤/ ٨٦ ، حاشية الصبان : ٣/ ٢١٦.
(٥) معاني القرآن (الزجاج) : ٢/ ٣٣٤.
(٦) الكتاب : ٣/ ٥١٤ – ٥١٥.
(٧) المصدر نفسه : ٣/ ٥١٥.
(٨) معاني القرآن (الفرّاء) : ١/ ٤١٤.

ويمكن القول إنّ الفعل المضارع إن فقد شروط الوجوب ، فقد امتنع توكيده بالنون ، وإن تحققت فيه شروط أخرى كان الاتصال والتوكيد بالنون جائز ، ومنها الاستفهام ، الأمر ، العرض ، التحضيض، التميز ، الترجي ، النهي[١] .أمّا حركة البناء في الأفعال التي تتصل بها نون التوكيد ، فهي متقيدة بالفعل ، مِن حيث الصحيح والمعتل و الافعال الخمسة . أمّا الصحيح عند توكيده بنون التوكيد فإن حركة آخر الفعل المضارع الصحيح هي الفتحة وإنّما اختاروا الفتحة ؛ لأنّها أخف الحركات[٢] ، وذلك قولك للرجل : هل تضربَنَّ زيداً . وسواء أكانت هذه الافعال مرفوعة أو منصوبة أو مجروره فهي مبنية على الفتح[٣] . ولم تسكن لسببين[٤] .

١. أنّ النون الخفيفة والثقيلة نونان ، الأولى من الثقيلة ساكنة ، والخفيفة ساكنة فيجتمع ساكنان .
٢. أنّك إن حركتها لتجعلها مع النون كالشيء الذي يضم إليه غيره فيجعلان شيئاً واحداً .

وقد اختلف النحويون في نوع الحركة ، فقالوا إن الفعل المضارع معرب إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة ، وجاء الفتح لمنع الالتباس بين المفرد وغيره [٥] ، أمّا جمهور النحويين فذهبوا إلى أَنَّهُ فُعْلٌ مبنيٌ على الفتح وليس معرباً ، ولكن الجمهور اختلفوا في هذه الحركة ، فيرى المبرد وابن السرّاج والفارسي أنّ الفتحة حركة بناء للتركيب[٦] . ويرى سيبويه والسيرافي والزجّاج إنّها عارضة للساكنين ، حيث يقول صاحب الكافية : ((وقال الزجّاج والسيرافي ، بل الحركة للساكنين معرباً كان الفعل أو مبنياً؛ لأنّه يلحق النون بعد الفعل عن شبه الأسماء فعاد إلى أصله مِن البناء ، والأصل في البناء السكون ، فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة من الكسر)) [٧] ، وكان ابن يعيش مع هذا الرأي حيث

(١) ينظر: الكتاب : ٣/ ٥١٣ ، شرح المفصل : ٤/ ١٨٥.
(٢) ينظر: المقتضب : ٣/ ١٩.
(٣) ينظر: الكتاب : ٣/ ٥١٨ ـ ٥١٩ ، شرح المفصل : ٩/ ٣٧.
(٤) ينظر : المقتضب : ٣/ ١٩ .
(٥) شرح المفصل : ٩/ ٣٧.
(٦) ينظر : الكافية : ٢/ ٤٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٤/ ٦٦٢.
(٧) المصدر نفسه : ٢/ ٤٠٥.

حيث يحكم عليه بالصحيح [١] . أمّا الفعل المعتل الآخر ،فإذا كان الفعل في آخره ألف ثم أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة وأردت توكيده بالنون ، فإنّك تحذف اخر الفعل وثبت الواو مضمومة والياء مكسورة فتقول : يا قوم إخْشَوْنَ – يا هند أخْشَين [٢] .أمّا الفعل الذي آخره ألف وأسند إلى غير الواو والياء فإنّك لا تحذف آخره، بل تقلبه ياء مفتوحة مع المفرد المذكر والمثنى[٣] . وأمّا الواو والياء فقال سيبويه :((أعلم أنّ الياء هي لام الواو التي هي بمنزلتها ، إذا حُذفتا في الجزم ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة ، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للأثنين ؛ لأنّ الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف ، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف وذلك قولك : ارمينّ زيداً واخشينّ واغزونّ)) [٤] . وعندما تناول البعلي حالات اتصال نوني التوكيد بالفعل المضارع وفصل فيها ، قدّم رأيه في حالة الحركة الأعرابية للبناء بقوله :((وحق المؤكد بها أن يبنى على الفتح صحيحاً كان (كاضربَنَّ) أو معتلاً (كاخشيَنَّ – اغزُوَنَّ – ارميَنَّ) ، فان كان صحيحاً مسنداً إلى ألف الضمير أو واوه أو يائه حُرك بمجانس الضمير نحو :(اضربَانِّ – اضرُبنَّ – اضربِنَّ) مع حذف الواو والياء ، وإن كان معتلاً ، فإن كان آخره ألفاً قلبت ياءً مع غير الواو والياء نحو :(اسْعَيَنَّ – ارضَيَنَّ – ارضيانِّ) وكذا مع الألف نحو :(هل تغزُوَانِّ وترمِيانِّ) ، وحذفتا مع الواو والياء وحُرّك ما قبله بمجانستهما نحو :(هل تغزُنَّ – ترمُنَّ – وتغزِنِّ يا هند وترمِنَّ)) [٥] .

نـــــدرة إلحـــــاق جـــاء وقعـــد بـ (صـــار) :.

تعد (صار) مِن أخوات كان ، أي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، فهل يمكن أن تأتي (جاء) و (قعد) بمعنى صار وتعمل عملها ؟ يقول ابن مالك: ((ندر الإلحاق بصار في – ما جاءت حاجتُك ، وقعدت كأنّها حَرْبَة ، والأصح ألا يلحق بها مطلقاً، وإلاّ يجعل من هذا الباب غدا وراح)) [٦]

(١) ينظر : شرح المفصل : ٩ / ٣٧ .
(٢) ينظر : المقتصد : ١١٣٨/٢، شرح الاشموني : ٣/ ٢٢٣.
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤١٥.
(٤) الكتاب : ٣/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩.
(٥) الفاخر : ٢/ ٦٩٠ .
(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٥٣- ٥٤.

وذهب إلى أن ((إلحاق عاد و غدا و وراح بهذه الافعال اختلاف و والحقت بعاد جاء و وقعد في قولهم و ما جاءت حاجتَك و وارهف شفرته حتى قعدت كأنّها حربةٌ)) [١] . وبيّن أبو حيان أن معنى جاء وقعد ثابت ولا تتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملتها العرب ، وقد وضح ابن الحاجب ذلك فقوله :((لا يُقالُ: قعد كاتباً ، بمعنى صار بل يقال : قعد كأنه سلطانُ ، لكونه مثل : قَعَدت كأنها حربةُ)) [٢] .

ثم نقل **أَنَّ** قَوْماً ألحقوا (غدا و راح) بأفعال هذا الباب مستشهدين بقول رسول الله (ﷺ): (لو أنّكم توكلتم على الله حَقَّ تَوكُلّهِ ، لرزقكم برزق الطيّر ، تغدو خِمصاَ وتروح بطانا))) [٣] .

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بشبه الجملة :.

الأصل في صيغتي التعجب (ما أفعله – أفعلْ به) مجيؤها مرتبةً فلا يفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بفاصل ، واختلف النحاة في جواز الفصل بينهما بالجار والمجرور أو الظرف وفي ذلك اتجاهان:

الأول : ذهب إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، فذكر الصيمري (ت ٤٣٩ هـ) أن مذهب سيبويه منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور أو الظرف[٤] ، معتمداً في ذلك على قول سيبويه :((ولا تزيل شيئاً عن موضعه)) [٥] . وقال السيرافي موضحاً قول سيبويه :((إنّما أراد أنّك تقدم (ما) وتُوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يعرض الفصل بين الفعل والمتعجب منه)) [٦]. وردّ المرادي قول الصيمري فقال :((والحق أنّه ليس لسيبويه فيه نص)) [٧] .

(١) سبك المنظوم : ٩٨.
(٢) شرح الكافية ، الرضي : ٢/ ٢٩٢.
(٣) الفاخر : ٢٣ ، سُنن الترمذي : ١/ ٣٠.
(٤) ينظر : شرح الكافية : ٢/ ١٠٩٧ ، شرح المرادي : ١/ ٥١٩.
(٥) الكتاب : ١/ ٧٣.
(٦) شرح كتاب سيبويه : ١/ ٣٥٧.
(٧) شرح المرادي : ١/ ٥١٩.

وقد أشار ابن مالك للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بشبه الجملة فقال :((كثير منهم يأباه منهم الأخفش والمبرد)) [١] .وذكر ابو حيان رأياً للأخفش بقوله :((لا تفصل بين فعل التعجب والاسم بشيء ، لا تقول : ما أحسن في الدار زيداً ، ولا : ما أقبحَ عندك زيداً ! تريد : ما أحسن زيداً في الدار ، وما أقبح زيداً عندك ؛ لأنّ أحسن فعل ضعيف لا يتصرف)) [٢] .

وَمَنعَ المبرِّدُ الفَصْلَ بينهما فقال :((ولو قلت : ما أحسن عندك زيداً ، وما أجملَ اليومَ عبدالله ، لم يجز ، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليومَ وجه زيدٍ، وما أحسن أمس ثوب زيدٍ ؛ لأنّ هذا الفعل لمّا لم يتصرف لزم طريقه واحدة وصار حكمه حكم الاسماء)) [٣] ، والملاحظ إنّ المبرد أجاز الفصل في موضع آخر مِن كتابه المقتضب فأجاز : ما أحسن إنساناً قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أنْ يفعل كذا [٤] . وسار الزمخشري على منوالهم في المنع ، فمنع قولهم : ما أحسن في الدار زيداً ، ولا أكرم اليوم بزيدٍ[٥] . وبيّن الزمخشري إن الجرمي أجاز الفصل بينهما بقوله:((وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره مِن أصحابنا ، وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجلِ أن يصدق)) [٦] .

أمّا الاتجـــاه الثانـــي : فقد ذهب إلى جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، منهم ابن مالك في قوله :((وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب)) [٧] . ونقل المرادي عن الشلوبين أنّهم يجيزوه ويعدوه المشهور والمنصور[٨] ووافقه على مجيء ذلك الفاصل أبو حيان بقوله :((والصحيح جواز ذلك للقياس والسماع)) [٩].

(١) شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٩٨.
(٢) التذليل والتكميل : ١٠ / ٢١١-٢١٢.
(٣) المقتضب : ٤/ ١٧٨.
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤/ ١٨٧.
(٥) ينظر : المفصل : ١/ ٣٦٨.
(٦) المصدر نفسه : ١/ ٣٦٨.
(٧) شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٩٦.
(٨) ينظر : شرح المرادي : ١/ ٥١٩.
(٩) التذليل والتكميل : ١/ ٢١٢.

وتبعه في ذلك ابن هشام بقوله:((والصحيح الجواز)) [١] . وقال الشيخ مصطفى الغلاييني :((لا يُتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل إلاّ الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو المجرور بحرف الجر)) [٢] . وقدّم أصحاب هذا الرأي في جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه أدلة منها قول أوس بن حجر [٣] :

أُقيم بدارِ الحَزْمِ ما دامَ حَزْمُها وأحرِ – إذا حالَتْ – بأن أَتحولا

فقد فُصِل بين فعل التعجب (أحرِ) ومعموله (بأن أتحولا) بالظرف (إذا).

وقول العباس بن مرداس[٤] :

وَقالَ نَبيُّ المسلمين تَقَدَّموا وأحببّ إلينا أنْ تكون المُقدما

وهنا فَصلَ بينَ فِعْل الَتعجب (أحبب) ومعموله (أن تكون) بالجار والمجرور (إلينا) أما البعلي فقد كانت له صولة في هذه المسألة فذكر أن ((الفصل بين فعل التعجب ومعموله لا يجوز بغير ما يتعلق به نحو : ما أنفع ناصرك عند الغلبة وما أحسن أمرَكَ بمعروفٍ وأحسِنْ بناصرِك عند الحاجة وأحسِنْ بأمرِك بمعروفٍ)) [٥] . ثم صرح بقوله : ((وأما القياس فهو أن الفصل بالظرف وعديله جائز بين المضاف والمضاف إليه مع أنّهما كالشيء الواحد فالفصل بهما بين فعل التعجب ومعموله وليسا كالشيء الواحد أولى)) [٦] . وقابل بين فعلي التعجب وبئس بقوله :((ولأنّ (بئس) أضعفُ مِن فعل التعجب ، وقد فصل بينه وبين معموله في قوله تعالى :﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [٧] ، ففي التعجب أولى)) [٨] . وهذا يعني أنّ البعلي تابع

(١) أوضح المسالك : ٣/ ٢٣٣.
(٢) جامع الدروس العربية : ١/ ٧٢.
(٣) ينظر : شرح ابن الناظم : ٣٣٢ ، شرح التصريح : ٢/ ٦٦،ديوان (أوس بن حجر) : ٨٣ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٩٦، شرح (ابن الناظم) ١٨١ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ١٠٩٦، شرح (ابن الناظم) ١٨١ .
(٦) الفاخر : ٣٠٦/١ .
(٢)المصدر نفسه : ١/ ٣٠٨.
(٣) سورة الكهف : الآية / ٥٠.
(٤) الفاخر : ١/ ٣٠٧.

الرأي الثاني أو الاتجاه الثاني وخالف سيبويه وجمهور النحويين في ذلك فقد ضعفوا وجود الفاصل بين فعل التعجب ومعموله ، إلاّ أنّه أجاز ذلك وقدّم دليلاً وعلةً نحويّة على ذلك .

(نِعـــم) و (بئـــس) فعـــلان:

مِن المسائل المهمة التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة فعلية (نعم و بئس)، فقد ذكر صاحب كتاب الإنصاف ذلك بقوله :((ذهب الكوفيون إلى أنّ (نِعم – بئس) اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى انّهما فعلان ماضيان لا يتصرفان)) [١] . وقال الزجاجي :((قَدِم الرياشي بغداد ... فأتيته لأكتب عنه فقال : أسألك عن مسألة ؟ قلت سل ، قال : نِعْم الرجل يقوم ، قلت : الكسائي يضمر رجل يقوم ، والفرّاء لا يضمر لأنّ نِعم عنده اسم ، وعند الكسائي فعل ويقوم مِن صلة الرجل ، وسيبويه يقول : إنّه ترجمة ، قال : صدقت ، قلت : فنقول : يقوم نعم الرجل ؟ قال نعم ، قلت : هذا مخالف لقول صاحبك ، والكسائي والفرّاء يجيزانه ، لأنّ الترجمة إذا تقدمت فسد الكلام ... ثم قال لي : إنّي أسألك عن مسألة سألنا عنها الأخفش لِمَ قالت العرب : نعم الرجلان أخواك ، فثنوا الرجل وهو جنس مِن الرجال على أخواك، والمُعبّر عن الجنس لا يثنى ولا يجمع ، فقلت له : لمّا صرف الفعل إلى الرجل جرى مجرى الفاعل فثنى وجمع ذلك)) [٢] . ونقل الَورّاقُ فِعْليتَها بقوله :((فإن قال القائل : فلِمَ زعمتم أنّهما فعلان، وقد وجدنا العرب قد تدخل عليهما حرف الجر كقول حسان بن ثابت[٣] :

ألست بنعم الجارُ يؤلف بيتهَ أخا قلةٍ أو معدمِ المال مُضْرِما

وَرُوِيَ **أَنَّ** اعرابياً بُشِّر بمولودٍ فقيل له : نِعمَ المولودة مولودتك فقال : والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرّها سرقة ، قيل له : أمّا الدليل على إنّهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حد ثباتهما في الفعل نحو : نعمتْ وبئست ، كما تقول : قامت

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٩٧.
(٢) مجالس العلماء ، الزجاجي : ٤٨.
(٣) ديوان حسان بن ثابت : ١٢٨ .

وقعدت))[١] . وقال ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) في أماليه: ((أجمع البصريون من النحويين على أنّ نِعم وبئس فعلان و وتابعهم علي بن حمزة الكسائي ، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء هما اسمان وتابعه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأصحابه على اسميتها ... واحتج الفرّاء بقول العرب : ما زيدُ بِنْعَم الرجل ... ويقول بعض فصحاء العرب : نِعم السيّر على بئس العير ، ودخول (الباء وعلى) عليهما يحقق الأسمية))[٢]. وسار ابن يعيش على منوال صاحب الإنصاف في بيان الخلاف الواقع بين الكوفيين والبصريين ولم يضف شيئاً[٣] ، وقد توسع ابن عصفور في هذه المسألة وبينها بقوله :((وأختلف هل هما فعلان أم لا منهم مَن ذهب إلى أنّهما فعلان ، وهم أهل البصرة ، ومِنهم مَن ذهب إلى أنّهما اسمان وهو الفرّاء وكثير مِن أهل الكوفة)) [٤] . وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن هشام بقوله :((نعم وبئس وهما فعلان عند البصريين والكسائي بدليل (فبها ونعمت) ، واسمان عند باقي الكوفيين بدليل (ما هي بنعم الولد) جامدان رافعان لفعلين معرفيين بالجنسية)) [٥].

أمّا البعلي فقد فصل في هذه المسألة مبتدئا بذكر رأي الكوفيين مع حججهم بقوله : ((وقال الكوفيون هما اسمان ، وهما في الأصل صِفة لموصوف محذوف ، فإذا قلت :نِعم الرجلُ ، كأنّك قلت : الرجلُ نِعم الرجلُ ، ثم حذفت الصفة وأقيم الموصوف مقامها ، فذهب كونُها اسماً كما كان الموصوف اسماً ، ولدخول حرف النداء عليهما في قول : يا نِعمَ المولى ونعم النصير ، ودخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم ، وقد هُنى بمولودةٍ : والله ما هي بنِعم المولودة ولعدم دلالتها على حدثٍ مقترن بزمانٍ ، وعدم تصريفهما تصرف الافعال ودخول اللام عليهما إذا كانا خبراً لإنّ بدون قد ، وقولهم : نُعيمَ الرجلُ وليس هذا مِن بناء الافعال)) [٦] . وقد رجح البعلي رأي البصريين بكونهما فعلين مع التعليل بقوله :((والصحيح أنّهما فعلان ، لاتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع

(١) علل النحو ، (الوراق) : ١٦٠ – ١٦١.
(٢) الأمالي الشجرية : ٢/ ١٤٧ – ١٤٨.
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٧/ ١٢٧.
(٤) شرح الجمل : ٢/ ٦١ – ٦٢.
(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ٤٣٧.
(٦) الفاخر : ٢/ ٢٨٠.

العرب في قولهم: نِعْمَتْ – بئستْ ، ولاتصال الضمائر البارزة بهما ... نِعما رجلين ونِعموا رجالاً ، ولعدم جواز كونهما حرفين للأجماع على ذلك ، وعدم كونهما اسمين لبنائهما على الفتح مع عدم شبههما بالحرف)) [١] .

اما عن كون دخول حرف النداء على الفعلين التي اتخذها الكوفيون حجة على اسميتها فقد بينها من وجهين (أحدهما : أنّ (يا) حرف تنبيه لا حرف نداء ، والثاني : أنّ المنادى محذوف كما حُذف في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا ﴾ [٢] ،

وفي قول الشاعر [٣] :

ألا يا اسلَمي ثم اسْلَمي ثمتَ اسْلَمي ثلاث تحياتٍ وإن لم تَكَلمي

وعن دخول حرف الجر بِأَنَّهُ داخل على قولٍ مقدرٍ والتقدير : ما هي بمقولٍ فيها : نِعم المولودة ...)) [٤] .

وبذلك استطاع البعلي أنْ يُبَيَّن حِجَجَ الفريقين وُيرَجِّح رأيَ البصريين ويؤيدهَم بالأدلةِ .

(ليـــــس) بيـــــن الفعليـــــة والاسميـــــة :.

تُعَد (ليس) مِن النواسخ للجملة الأسمية ، تدخل على الجملة الأسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وقد اختلف في أصلها مِن حيث الفعلية والاسمية والذي ينقل في كتب النحويين أنّ لها معانٍ ثلاثة ، الأول : تكون بمعنى الفعل ، كقولك : ليس عبدالله جاهلاً ، والثاني : بمعنى (لا) كقولك : رأيتُ عبدالله ليس زيداً ، تنصب به زيداً كما تنصب (لا)

(١) الفاخر : ٢/ ٢٨١.
(٢) سورة مريم الآية / ٢٣.
(٣) ديوان حميد بن ثور : ١٣٣ .
(٤) الفاخر ٢٨١/١ .

، والثالث : بمعنى (غير) كقولك : ما رأيتُ أكرم من عمرو وليس زيداً ، أي : غير زيد ، وهو يجر ما بعدها[١] .

وذهب أبو علي الفارسي إلى حرفيتها[٢] ، وكذلك سار على نهجهم ابن أبي الربيع السبتي(ت ٦٨٨ هـ) [٣] ، ونسب ابن هشام حرفية (ليس) إلى ابن السرّاج [٤] ، إلاّ أنّ ما وجد في كتاب الأصول يخالف قول ابن هشام ، فنجده يذهب إلى فعليتها[٥] .

وذهب الفرّاء إلى فعلية (ليس) إذ قال : ((وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت :(ما سامعُ هذا) و(ما قائم اخوك) وذلك أنّ الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل ، ألا ترى أنّه قبيح أن تقول : ما بقائم اخوك ؛ لأنّها إنّما تقع في المنفي إذا سبق الاسم ، فلمّا لم يكن في (ما) ضمير الاسم قبل دخول الباء ، وحسنُ ذلك في (ليس) : أن تقول :(ليس بقائم أخوك) ؛ لأنّ (ليس) فعل يقبل المضمر)) [٦].

وَقَدْ نَسبَ ابو علي الفارسي رأياً لسيبويه ذهب فيه إلى حرفية (ليس) إذ قال: ((وحكى سيبويه قولهم :(ليس الطيب إلاّ المسك) ، وذهب فيه إلى أنّه بمنزلة (ما) ولم يحمله على أنّ في(ليس) ضمير القصة والحديث)) [٧] .

إلاّ أنّ أبا حيان نقل رأياً عزاه إلى سيبويه في قول العرب : ليس الطيبُ إلاّ المسك ، وهي لغة في (ليس) أنّها لا تعمل ، وأنّها مثل (ما) في لغة بني تميم وهذا لا يعرف ، فقد أخطأ سيبويه وأضاف أنّ سيبويه تخبّط في هذا ، ولم يأتِ بطائل [٨] .

---

(١) المقتضب : ٣/ ١٨٩.
(٢) المسائل الحلبيات : ٢١.
(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/ ٨٢.
(٤) مغني اللبيب : ١/ ٣٣٨ .
(٥) ينظر : الأصول : ٨٢/١ .
(٦) معاني القران : ٢/ ٤٣.
(٧) المسائل الحلبيات : ٢١٠.
(٨) شرح الكافية : ٤/ ١٨١.

وذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه أبو حيان في نسبة الحرفية إلى (ليس) بقوله: ((وأمّا (ليس) ففيها خلاف ، مَن يغلب عليها جانب الحرفية، فيجريها مجرى (ما) النافية ، فلا يجيز تقديم خبرها على أسمها ولا عليها ... وعليه حمل سيبويه قولهم : ليس الطيبُ إلاّ المسك ، وليس خلق الله أشعر منه ، أجراها مجرى (ما))) [١] .

والملاحظ من كلام الناقلين عن سيبويه أنّهم لم يكملوا العبارة وهي أنّه قليل لا يكاد يعرف ، والوجه عنده فيه إضمار اسم (ليس) إذ قال ابن عصفور : ((وقد زعم بعضهم إنّ (ليس) تجعل كـ (ما) ، وذلك قليل لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلقَ الله أشعرَ منه ، وليس لها زيد)) [٢] .

وقد عقب على كلامه بقوله : ((وهذا كلّه سمع مِن العرب ، والوجه ، والحدّ أن تحمله على أنّ في ليس إضمار ، وهو مبتدأ كقوله :(إنّه أمَةُ اللهِ ذاهبة) إلاّ أنّهم زعموا أنّ بعضهم قال :(ليس الطيبُ إلاّ المسك) و (ما كان الطيب إلاّ المسك) [٣] .

أمّا البعلي فقد عرض المسألة باستفاضة ، فبين رأي جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه بقوله : ((وأمّا ليس ففعلُ عند الجمهور والدليل على فعليتها اتصالُ الضمائر البارزة بها ، واتصال تاء التأنيث الساكنة بها ، وذلك مِن خصائص الأفعال)) [٤] .

ولم يكتف البعلي بما ذكره مِن رأي جمهور النحويين ، بل عزّز رأيه المنقول بأدلة مِن القرآن الكريم ، ومنها قوله تعالى :﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [٥] ،

(١) شرح التسهيل : ١/ ٣٣٨.
(٢) شرح الجمل : ١/ ٣٨٥.
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٧٥.
(٤) الفاخر :١/ ٢٣٥.
(٥) سورة الغاشية : الآية / ٢٢.

وقولـــه تعـــالى :﴿ وَلَسْـــتُمْ بِآخِذِيـــهِ ﴾ [١] ، وقولـــه تعـــالى :﴿ لَيْسُـــوا سَـــوَاءً﴾[٢] ، وقوله تعالى :﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ﴾[٣] ، وغيرها مِن النصوص القرآنية[٤] .

ثم ذكر الرأي الثانـــي القائل بحرفية (ليس) ، وبيّن دليلهم مِن السماع والقياس فقال : ((أمّا السماع ، فما حكى سيبويه مِن قول العرب ، (ليس الطيبُ إلاّ المسك) يرفع الطيب والمسك جميعاً ، فكُفَّ عملها بإلاّ كما النافية ، وأمّا القياس فهو أنَّ الفعل يدلُّ على الحدث والزمان ، ولا تدلّ (ليس) على واحد منهما ، وإنّما تفيهما (كما) ، ولأنّها لو كانت فعلاً لكانت على أحد أوزان الثلاثي ، لا يجوز أن تكون (فَعُل) بضم العين . إذ (ليس) في الأفعال ما عينه (ياءُ) مضمومة ، ولا (فَعَل) مفتوح العين ولا مكسورها ، لوجوب انقلابها حينئذٍ ألفاً كـ(خاف وباع) ، ولأنّها غير متصرفة وكلُّ ذلك دليل الحرفية)) [٥] .

وبعد أن عرض البعلي الرأيين صرّح برأيه معللاً كونها فعلاً لا حرفاً بقوله : ((والصحيح أنّها فعل لِما ذكر ، فأمّا ما حكاه سيبويه من قولهم (ليس الطيبُ إلاّ المسك) ففي غاية الشذوذ ، قال سيبويه في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام ، وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تُجعل كـ(ما) ، وذلك قليل ، فلا يثبت بمثله أصلُ ، ويُحتمل ان يكون في (ليس) ضمير الشأن ، وقولهم : (لو كانت فعلاً لدَّلت على الحدث والزمان) ، قلنا: ما ثبت لها حكم الفعل مِن كلِّ وجه ، بل لها حكم الفعل لفظاً ، فهي كـ(عسى – نِعمَ – بئسَ) ، وقولهم :(لو كانت فعلاً لكانت على وزن(الفعل) ، قلنا : هي في الأصل على مثل (فَعِل) بالكسر ، كعَلِمَ ، ... فسكنت استثقالًا ولم تقلب ألفًا ؛ لأنّها لا تتصرف ، وقولهم : (إنّها غير متصرفة وذلك دليل الحرفية) قلنا : ليس بلازم في كلّ فعلٍ أن يكون متصرفًا ، بدليل فعل التعجب ونِعم وبئس وعسى وكثير من أفعال المقاربة)) [٦] .

---

(١) سورة البقرة : الآية / ٢٦٧.
(٢) سورة آل عمران : الآية / ١١٣.
(٣) سورة النساء : الآية / ١٨.
(٤) ينظر : الفاخر :١/ ٢٣٥.
(٥) المصدر نفسه :١ / ٢٣٦.
(٦) المصدر نفسه :١/ ٢٣٦.

وبـذلك وافـق البعلـي جمهـور النحـويين فـي كـون (لـيس) فعـلاً ، وردَّ أدلـة القـائلين بالحرفية .

الفَصْلُ الثالث: النَّقْدُ النَّحْوِيِّ
فِي الحُــرُوْفِ

(كأنّ) للتشبيه :.

مِن الحروف التي وقع الإختلاف في دلالتها على التشبيه أو عدمه(كأن)، وفي ذلك مذهبان :

الأول : أنّها بسيطةٌ لا تركيبٌ فيها ، وهو مذهب بعض البصريين وحكى السيّوطي إنهّا اختيار أبي حيّان ، وعللوا ذلك بجمودها وبأنّ التركيب خلاف الأصل وبوقوعها في بعض الصور فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب لـ(أنّ) المفتوحة [١] .

الآخر : أنّها مركبة مِن (الكاف) (أنّ) المشددة ، نظراً لما يبدو مِن صورتها وهو مذهب الخليل وسيبويه والبصريين والفرّاء بل فيه مَن أدعى الخلاف في تركيبها[٢] . وتناولها سيبويه في كتابه بقوله :((سألتُ الخليل عن (كأنّ) فزعم إنّها (إنّ) لحقتها (الكاف) للتشبيه ، ولكنّها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة)) [٣] . وقال ابن جني وهو يضرب مثالاً في (كأنّ زيداً عمرو) :((أعلم أنّ أصل هذا الكلام زيدُ كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر فزادوا أنّ ، ثم إنّهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عناية به ، وإعلاماً أنّ عقد الكلام عليه ، فلمّا تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر (أنّ) ؛ لأنّها ينقطع عنها ما قبلها مِن العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا: كأنّ زيداً عمرو)) [٤] .

وقد ذكر النحويون معاني (كأنَّ) ومنها التشبيه والظن والتقريب والتحقيق ، أمّا التشبيه وهو موطن حديثنا فهو مشهور عند الجمهور **أَنَّ** (كأنّ) تفيد التشبيه مطلقاً ولا معنى لها غيره عند البصريين قال به الخليل وسيبويه والمبرد وابن جني وذكر ابن هشام والمرادي والسيوطي وهم يؤولون كلّ الأمثلة التي قيل : **أَنَّ** (كأنّ) فيها تفيد معنى آخر ويرجعونها إلى التشبيه[٥] . بينما ذهب الكوفيون وجماعة

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ١٦٢.

(٢) ينظر : الكتاب : ٣/ ١٥١، الخصائص : ١/ ٣١٨ ، المقتضب : ٤/ ١٠٨

(٣) الكتاب : ٣/ ١٦٤.

(٤) الخصائص : ١/ ٣١٧.

(٥) ينظر : الكتاب : ٣/ ١٤٨ ، المقتضب : ٤/ ١٠٨ ، الخصائص : ١/ ٣١٧ ، مغني اللبيب: ١/ ١٦٢ ، الجنى الداني : ٥٧٠ ، همع الهوامع : ١/ ١٣٣.

منهم الزجاجي وابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) إلى أنّ (كأنّ) لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً مثل كأنّ زيداً أسدٌ ، أمّا إذا كان خبرها جملة أو شبهها أو صفة فهي للظن والحسبان ، مثل : كأنّ زيداً قائم أو يقوم أو في الدار أو عندك [١] . وقد تناول البعلي كلا المعنيين ، مجيؤها للتشبيه مطلقاً أو مقيدة بقوله : ((وأمّا كأنّ فحرف تشبيه ، والأصل في (كأنّ زيداً أسدٌ : إنّ زيداً كالأسد) فقدّموا الكاف وادخلوها على(أنّ) ليبتدئوا بالتشبيه اهتماماً ؛ لأنّه أهم وأبلغُ مِن أن يبتدئوا بحرف تحقيق ثم يعودوا الى التشبيه ولما كانت الكافُ مِن حروف الجرّ فُتِح لها (أنّ) كما تُفتح بعد غيرها مِن حروف الجرّ ، ثُمَّ رُكبت الكاف مع (أنّ) وصارتا بمنزلة حرفٍ واحدٍ معناه التشبيه المؤكد ، ولمّا ركبت الكاف مع (أنّ) خرجت عن أحكام الكاف الجارة ، فلا تتعلق بشيء كما تتعلّق الكاف الجارّة بل يؤتى بها ابتداءً ، و(أنّ) بعدها غيرُ مجرورة بها ؛ لأنّها لو كانت مجرورة بها لوجب أن تكون لها مُتعلّق، كقولك : قمتُ لأنّ زيداً منطلِقُ ؛ ولأنّها لما رُكبت صارت كالكلمة الواحدة والكلمة الواحدة لا يعمل بعضها في بعض)) [٢] . ثم تناول البعلي رأي الكوفيين ونعتهم بالزّعم ولم يذكر احداً منهم بقوله : ((وزعم بعضهم أنّها لا تكون تشبيهاً إلاّ إذا كان الخبر جامداً، فإنّ كان مشتقاً كان معناها الشَّك ، قالوا : وتكون واجبة في نحو قولك : كأنّك تُريد فرجاً)) [٣] .وبعد أنْ عرض البعلي الرأيين أيّد رأي جمهور النحويين ورفض غيره ، بل نعته بأنّه لا يقوم عليه دليل بقوله : ((والصحيح الأول ، وهذه آراء ضعيفة لا دليل عليها)) [٤]. وقصد بقوله (الأول) رأي جمهور البصريين ، وبذلك وجدتهَ بصرياً في هذا الرأي.

لام (لعــلّ) الأولى :.

لعلّ حرف مِن أخوات (إنّ) ينصب الاسم ويرفع الخبر ، ومذهب أكثر النحويين أنّه حرف بسيط ، وأنّ لامه الأولى أصليّة ، وقيل: هو حرف مركب ، ولامه الاولى لام الابتداء ، وقيل بل هي زائدة لمجرد التوكيد بدليل قولهم (علَّ) في(لعلّ) وهذا مذهب المبرد

(١) ينظر : همع الهوامع : ١/ ١٣٣.
(٢) الفاخر : ٢/ ٤١٠ – ٤١١.
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٤١١.
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ٤١١.

وجماعة مِن البصريين [١] . ويرى سيبويه أنّ ((لعلّ حكاية لأنّ اللام ها هنا زائدة بمنزلتها في (لافعلَنَّ) ألاّ ترى أنّك تقول : علّك)) [٢] ، ويقول المبّرد ،((وأصله : علَّ واللام زائدة ، فإذا قلت : لعلّ زيداً يأتينا بخير، ولعلّ عمرا يزورنا، فإنّما مجاز هذا الكلام مِن القائل أنّه لا يأمن أن يكون هذا كذا)) [٣] . وبذلك فإنّ لعلّ مِن أخوات (إنّ) وهي حرف بسيط غير مركب، وهو مذهب أكثر النحويين ، ولا حاجة لافتراض لام الابتداء أو لام زائدة كما ذكر سيبويه [٤] والمبّرد [٥] و (علّ) لغة في (لعلَّ) كغيرها مِن اللغات الواردة ، مثل : لعن و عن ولأن ٠٠٠ الخ [٦] .

وتأتي (لعلَّ) حرف جرّ في لغة عُقيل ، يقولون : لعلَّ زيدٍ قائمُ ، وروى الجرّ بها أبو زيد والفرّاء والأخفش وغيرهم مِن الأئمة وأنكر بعضهم هذه اللغة [٧] .

وذهب المرادي [٨] إلى أنّ مذهب اكثر النحويين أن (لعلّ) حرف بسيط غير مركب ، وأنّ لامه الأولى أصليّة [٩] .

أمّا البعلي فقد تناول (لعلّ) بقوله :((وأمّا لعلّ فحرف ترج والترجي طلب ما يُطمح في وقوعه ، وقد يستعمل للتعليل ... وقد يستعمل للاشفاق)) [١٠] .

أمّا لغاتها فقد بينها بانها:((إحدى عشر لغة : لَعَلَّ ولَعَنَّ ولغنَّ ولأَنَّ ولَعَلّتْ وعَلَّ وعَنَّ وغَنَّ وأَنّ ورَعَنَّ ورَغَنَّ)) [١١] . ثم وضح البعلي موقفه من اللام الاولى في (لَعلَّ) بقوله :((واللام الأولى مِن لَعَلَّ أصلٌ في أقوى القولين ؛ لأنّ الزيادة تَصَرفٌ والحرف بعيد منه ؛ ولأنّ الحرف وضع للاختصار ، والزيادة عليه تنافي ذلك ، ومجيؤها بغير لام لغةٌ فيها أو حذف حرف أصلي والحذف مِن جنس الاختصار)) [١٢] .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٥٧٩.
(٢) الكتاب : ٣/ ٣٣٢.
(٣) المقتضب : ٣/ ٧٣.
(٤) ينظر : الكتاب : ٣/ ٣٣٢.
(٥) ينظر : المقتضب : ٣/ ٧٣.
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥٨٣.
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٥٨٣.
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٥٧٩.
(٩) ينظر : حاشية الصبّان على شرح الاشموني : ١/ ٢٨٠.
(١٠) الفاخر : ٢/ ٤١١.
(١١) المصدر نفسه : ٢/ ٤١٢.
(١٢) المصدر نفسه : ٢/ ٤١٢.

فالبعلي في هذا النص عدّ اللام أصلية في أقوى الآراء واستبعد أن تكون زائدة لأن الحرف موضوع للاختصار، أما مجيؤها بدون اللام فهي لغة وقد رجحه في قوله : ((فهذا أولى مِن الزيادة واللهُ أعلم)) [١] .

(مـــا) العاملة عمـــل ليـــس :.

تسمى (ما) الحجازية وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر عندهم ، قال المالقي :((وللعرب فيها مذهبان : مذهب أهل الحجاز ، ونجد انهم مجرى ليس ، فيرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، وينصبون خبره خبراً لها بليس ، إذ هي للنفي مثلها ، وداخلة على المبتدأ والخبر ونفي الحال)) [٢] ، ومِن إعمالها في الذكر الحكيم قوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [٣] ، وقوله تعالى :﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [٤] ، وقد قرئ : أمهاتهم بالرفع على مذهب بني تميم [٥] . وما ورد عاملاً في النظم ، قول الشاعر[٦] :

أبناؤها متكنفون أباهم حنقو الصدور وما هم أولادَها

حيث نصبت (أولادَها) بـ(ما) العاملة عمل ليس عند الحجازيين . وقد وضع النحويون لعمل (ما) عمل (ليس) شروطاً :

الأول : ألاّ يزاد بعدها (إنّ) ، فإنّ زيدت بطل عملها نحو : ما إنّ زيدٌ قائم [٧] .

أمّا الشرط الثاني : فهو عدم تقدم خبرها على اسمها ، فلو تقدم بطل عملها وهذا مذهب جمهور النحويين[٨] .إلاّ أنّ مِن العلماء من أجاز عملها مع تقدم الخبر ، كقول الفرزدق[٩] :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمَتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرٌ

---

(١) الفاخر : ٤١٢/٢ .
(٢) رصف المعاني : ٣٧٧، شرح ابن عقيل : ٣٣٦/٢ .
(٣) سورة يوسف : الآية / ٣١.
(٤) سورة المجادلة : الآية / ٢.
(٥) ينظر : البحر المحيط : ٨/ ٢٣٢.
(٦) شرح أبن عقيل : ١/ ٢٧٩، البيت لم يعرف قائله .
(٧) ينظر : الجنى الداني : ٣٢٣ – ٣٢٩ ، شرح الاشموني : ١/ ٣٨٣ – ٣٨٥.
(٨) المصدر نفسه : ٣٢٣.
(٩) ينظر : المغرب : ١٥٨ ، الجنى الداني : ٣٣٤، ديوان الفرزدق : ١٣٩ .

فنصبت (مثلَهم) وكانت خبراً مقدماً ؛ لأنّ الأصل (بشرٌ مثلَهم) .

أمّا الثالث مِن الشروط ، فهو بقاء النفي ، وألاّ ينتقض النفي بـ(إلاّ) كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [١] ، وقد تناوله النحويون في كتبهم[٢] .

والشرط الرابع : هو عدم تقدم غير الظرف أو الجار والمجرور من معمول خبرها فإنّ تقدّم غيرهما بطل العمل ، نحو : ما طعامَك زيدُ آكلٌ ، ونقل المرادي جواز نصب آكل و كذلك ابن كيسان ، مع تقدم المعمول ، فيجوز عنده (ما طعامك زيدُ آكلاً) فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل العمل نحو : ما عندك زيدُ مقيماً ، وما بي أنت معنياً) [٣] . وكان الشرط الخامس : هو عدم تكرارها ، فإن تكررت بطل عملها[٤] ، والشرط السادس : ألا يبدل من الخبر بدلٌ مصحوب بـ (إلاّ) : نحو : ما زيدٌ بشيء إلاّ شيء لا يعبأ به ، فشيء الأول في موضع رفع خبر المبتدأ زيدٌ ، ولا يجوز أن يكون في موقع نصب خبراً عن (ما) [٥] .

أمّا البعلي فقد ذكر الرأيين، فذكر مذهب بني تميم قائلاً : ((فمذهب بني تميم أنّها غير عاملة ، وهو القياس ؛ لأنّها غير مختصة فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرها وبُلغتهم قرئ في الشاذ: ((مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهمْ)) بضم التاء)) [٦] . وتناول مذهب أهل الحجاز الحجاز مبيناً اوجه الشبه بين (ما) و (ليس) بقوله :((ومذهب أهل الحجاز أنّها عاملة عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر كقوله تعالى :﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾)) [٧] ، ، وإنّما عملت عمل (ليس) لشبهها بها من أربعة أوجه : أحدها : أنّها نافية ، والثاني أنّها لنفي الحال والثالث أنّها تدخل على المبتدأ والخبر ، والرابع : دخول الباء على خبرها كما تدخل على خبر (ليس) ، كقوله تعالى ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ

(١) سورة آل عمران : الآية / ١٤٤.
(٢) الجنى الداني : ٣٢٥ ، شرح المفصل : ٨/ ٧٥ ، مغني اللبيب : ١/ ١٣٢.
(٣) شرح ابن عقيل : ١/ ٢٨٠
(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٨٢.
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٨٣ ، الجنى الداني : ٣٢٩.
(٦) الفاخر :٢/ ٤٥٣.
(٧) سورة يوسف : الآية / ٣١.

بِقَادِرٍ﴾ [١]. وقوله تعالى :﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [٢] ، وقوله ﴿ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴾ [٣]. وهذا مذهب سيبويه وسائر البصريين [٤] .

ثم تناول رأي الكوفيين وحجتهم بأن ((الخبر بعدها منصوب بحذف حرف الجرّ ؛ لأنّ قياس(ما) أن لا تعمل لعدم اختصاصها ، فأحسن أحوالها عملها في الاسم الواحد ، والعمل في الاخر للحرف ، إلاّ أنّه حذف تخفيفاً ؛ لأنّ شأن الحرف شأن الظروف ، فإذا حذف خَلَفه النصب ؛ لأنّها لو كانت العاملة في الخبر لما بَطَل عملها عند انتقاض النفي بـ(إلاّ) ككان وليس)) [٥] . وأشار إلى صحة الرأي الأول بقوله :((والصحيح الأول لمِا ذكر مِن الشبه بـ(ليس) من الوجوه الاربعة)) [٦] . وعلّق على رأي الكوفيين بكونه فاسداً وقدّم أدلة على ذلك بقوله : ((وما ذكرهِ فاسد مِن ثلاثة أوجه : أحدهما أنّه يقتضي ان حرف الجرّ أصلٌ ، وليس كذلك ، الثاني : إنّه ايجابٌ للعمل بالعدم ؛ لأنّ اسقاط العامل عدمُ محضُ ، والعدمُ لا يكون علّة للأمر الوجودي ، والثالث : أن حرف الجرّ يُحذف في مواضع ولا يجب النصبُ ، بل لا يجوز كقولك : بحسبك أن تفعل ، وكفى بالله شهيداً ، وما قام من أحد)) [٧] . وبذلك رجح رأي البصريين بالأدلة العقلية .

أصـــــل (لـــن):.

وقع الاختلاف في أصل حرف النصب (لن) هل هي مجزءة أم كليّة بدون تركيب ، فذهب الخليل إلى أنّ (لن) أصلها :(لا أنْ) ثم حذفت الف (لا) وهمزة (إنْ) فصارت (لن)، وقد نسب هذا القول إلى الكسائي[٨] ، وبعد أن نسب المبرد هذا الرأي إلى سيبويه قال : (وليس القول عندي ما قال) [٩] . وذهب الفرّاء إلى أنّ (لن) اصلها (لا) ثم

---

(١) سورة القيامة : الآية / ٤٠.
(٢) سورة الانعام : الآية / ١٣٢.
(٣) سورة غافر : الآية / ٥٦
(٤) الفاخر : ٢/ ٤٥٣.
(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٤٥٣.
(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٤٥٣.
(٧) المصدر نفسه : ٢/ ٤٥٢ – ٤٥٣.
(٨) ينظر : الكتاب : ٣/ ٥ ، أوضح المسالك : ٣/ ١٦٢.
(٩) المقتضب : ٢/ ٨٦.

ثم قلبت الألف نوناً فصارت (لن) وقد ذكر النحويون صحة هذين الرأيين [١] . و(لن) تفيد نفي المستقبل ولا تفيد توكيد النفي ولا تأبيده [٢] ، خلافاً للزمخشري [٣] .

أمّا البعلي فقد تناول جميع الآراء فقدّم رأي سيبويه القائل بعدم التركيب بقوله : ((وأمّا (لن) فهي عند سيبويه حرف برأسِه غير مُغيَّر ولا مُركَّبٍ من غيره)) [٤]. ثم عرض رأي الفرّاء بقوله :((وقال الفرّاء : نونها مبدلة من الألف ، وزعم أن (لم – لن – لا) أصلها واحد ، وإنّ النون والميم مبدلتان مِن الألف في (لا) ؛ لأنّ الجميع حروف النفي)) [٥] .

ثُمَّ تَنَاولَ رأيَ الخليلِ بروايتينِ : الأولى توافق رأي سيبويه ، والأخرى مخالفة بقوله :((وعن الخليل روايتان : إحداهما كمذهب سيبويه ، والأخرى أنّ أصلها(لا أن) فخففت لكثرة الاستعمال ، كما قالوا : (أَيْشٍ) في : أي شيء ، و(وَ يلُمِّه) في : ويل أمِّه ، والذي حمله على ذلك إنّه رأى (أنْ) أمَّ الباب ، ووجد في (لن) شيئاً من حروفها ، فحكم عليها بأنّها مركبَّة مِن (لا وأنْ) ، ثم حذفت الهمزة فبقي (لأن) فسقطت الألف لالتقاء الساكنين)) [٦] . وكعادة البعلي يعرض جميع الاراء ثم يرجح ما يراه مناسباً مع الأدلة قال:((والصحيح مذهب سيبويه ومَن وافقه ؛ لأنّ الأصل عدم التركيب ، وإنّما يُصار إليه بدليل ظاهر ، ولا دليل هنا على ذلك ، بل الدليل ينفيه ، وبيانُه أنّ (لن) يجوز تقديم معمولها عليها كقولك : (زيداً لن أضرب) ، و (لا أن أضرب) لا يجوز تقديم ما في حيِّزه عليه ؛ لأنّ (أنْ) موصولة ولا يجوز تقديم شيء مِن الصلة على الموصول)) [٧] . ثم بين سبب رفضه رأي الفرّاء بقوله : ((وما ذكره الفرّاء دعوى لا دليل عليها ، وما لا دليل عليه لا يُلتفت إليه)) [٨] . وبيّن الحجة النحوية التي أستند اليها الخليل باعتماده على على السماع بقوله :((والجواب عن دليل الخليل بأنّ حاصلة القياس على (أيْشٍ و وَيْلُمِّه) وكلاهما جاء مسموعاً على خلاف الأصل ، فلا يقاس عليه ، ثم تبطل دعواه ايضاً بما

(١) ينظر : كشف المشكل في النحو : ١/ ٥٤٣ – ٥٤٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٣٨.
(٢) الكتاب : ٤/ ٢٢ ، مغني اللبيب : ١/ ٢٨٤.
(٣) ينظر : الكشاف : ٣/ ١٧٤ ، الجنى الداني : ٢٨٤.
(٤) الفاخر : ٢/ ٥٤٨.
(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٥٤٨.
(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٥٤٨.
(٧) المصدر نفسه : ٢/ ٥٤٨.
(٨) المصدر نفسه : ٢/ ٥٤٨.

ذُكر من جواز تقديم معمول (لن) ، وَامتناع تقديم معمول(لا أنْ) ، فان قيل : التركيب غيَّر حكمَها كما غيَّر معناها ، فالجواب أنّ هذه الدعوى لا أصل لها ، إذ الأصل بقاء الشيء على ما كان عليه والله أعلم)) [1] . والحقيقة أنّ ما ذهب إليه البعلي يردّ رأي الخليل مِن باب مخالفته للقياس وقد أقرَّ بأنّه مسموع لا صحة له ؛ لأنّ البعلي مِن الذين يعتمدون على المسموع كما في نصوص القرآن الكريم وكلام العرب، بل يعده حجة ، فما الذي دعاه لجعل المسموع خارج عن القياس .

(إذن) حـــــرف غيـــــر مركـــــب:.

اختلف النحويون في أصل (إذن) هل هي حرف أم أسم ؟ وهل هي بسيطة أم مركبة ؟ ، وذهب جمهور النحويين إلى أنّها حرف ، وبعض الكوفيين إلى أنّها اسم ظرف ، وأصلها إذا الظرفية لحقها التنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، واصبح للجزاء ، والسبب أنّ الأصل في (إذن أكرمَك) إذا جئتني أكرمك ، فحذف ما تضاف إليه (إذا) وهي الجملة بعدها عوض عنها التنوين ، وأضمرت (أن) ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين[2]. وذهب رضي الدين إلى ما ذهب إليه بعض الكوفيين فقال :((الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني أنّ أصله (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض منها التنوين ، كما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي ، وذلك أنهم أرادوا الاشارة إلى زمان فعل مذكور ، فقصدوا إلى لفظ (إذا) الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لخفة لفظة وجرّدوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنّهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور ، دلّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها)) [3]. ويؤكد الرضي على كونها اسماً في أكثر مِن موضع فيقول :((وإذا اجاز ذلك إضمار (أنّ) بعد الحروف التي هي (الواو – الفاء – أو – حتى) فهلا جاز إضمارها بعد الاسم ، وإنّما لم يجز إظهار(أنْ) بعد (إذن) لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها)) [4] . ووقع الخلاف في بساطتها وتركيبها ، فذهب

---

(١) الفاخر : ٢/ ٥٤٨.
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٤/ ٢٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٣٩ – ٤٠ ، ارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٥٠ ، الجنى الداني : ٣٦٣
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٣٩ – ٤٠
(٤) المصدر نفسه : ٤/ ٤٣.

الجمهور إلى إنّها بسيطة فيقول العكبري :((أمّا إذن فحرف مفرد)) [١] . وهناك مَن قال إنّها مركبة مِن (إذ وأن) حذفت همزة (أن) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين فتدلُّ على الربط كـ(إذا) وتنصب بـ(أن) وبه قال الخليل فيما حكى عنه غير سيبويه وبه قال الزجاجي والفارسي وأبو علي الرندي[٢]. ويؤكد ابن مالك تركيبها بقوله : ((والقول بأنّ (إذن) مركبة من (إذ وأن) اسهل منه)) [٣]. وقد ردَّ المالقي على مَن زعم انها مركبة بقوله :((وهذا فاسدٌ مِن وجهين : الأول : أنّ الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعي التركيب إلاّ بدليل قاطع ، والثاني : أنّها لو كانت مركبة من (إذ) و(أنْ) لكانت ناصبة على كلّ حال ، تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل دليلُ على عدم التركيب)) [٤] .

أمّا البعلي فذهب إلى أنّها بسيطة غير مركبة ذاكرا السبب بقوله : ((وأمّا إذن فحرف غير مركب قال (الجوهري) رحمه الله : واذا حرف مكافأة وجواب وقال الخليل : أصلها (إذْ أنْ) فحذفت الهمزة ورُكبا ، كما قال في (لن) ، والصحيح الأول لموافقة الحروف ، وما ذكره الخليل تحكم لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه)) [٥]. وهذا يعني أن البعلي قد وافق جمهور النحويين في كونها غير مركبة وردّ رأي الخليل القائل بالتركيب.

زيادة الـــــواو العاطفـــــة :.

ذهب جمهور النحويين إلى عدم صحة مجيء الواو العاطفة زائدة ، وهذا الإنكار جعله ابن جني من باب إلادعاء ، بقوله : ((ومِن ذلك ما يدَّعيه الكوفيون من زيادة واو العطف)) [٦]. وقال صاحب الإنصاف :((ذهب الكوفيون إلى إنّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى إنّه لا يجوز)) [٧] ، وقد أوّل جمهور النحويين كلّ النصوص التي قال بها الكوفيون على أنّها زائدة للتوكيد ، ومِن تلك النصوص قوله

(١) اللباب : ٢/ ٣٤.
(٢) ارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٥٠ ، الجنى الداني : ٣٦٣، مغني اللبيب : ١/ ٢٠١ ، همع الهوامع : ٣/ ١٠٣ ، النحو الوافي : ٤/ ٣٠٨ ،.
(٣) شرح التسهيل : ٤/ ٢٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٦.
(٤) رصف المعاني : ٦٩ – ٧٠.
(٥) الفاخر : ٥٥٢.
(٦) الخصائص : ١/ ٤٦٢.
(٧) الانصاف في مسائل الخلاف : ٣٧٤.

تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [١]، فإنّ الواو في (فتحت) زائدة عند الكوفيين[٢] ، أمّا البصريون فلم يجعلوها. زائدة قال ابن جني: ((وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون ، لكنه عندنا على حذف الجواب ، أي: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ، وقال لهم خزنتها كذا وكذا صُدِقوا وعْدَهم وطابت نفوسهم)) [٣] .

أمّا البعلي فقد ذكر أنواع (الواو) ووقف عند النوع السابع وهو موطن الخلاف بقوله : ((السابع : مختلف فيه ، فقال أكثر البصريين لا يجوز أن تكون زائدة ، وقال الكوفيون وبعض البصريين يجوز أن تكون زائدة ، حجة الأولين أن الحروف وضعت للاختصار عوضًا عن ذكر الجمل ، وما وضع لاختصار لا يُزاد لمنافاة الزيادة الاختصار ، ولأنّ الحروف وضعت للمعاني ، فذكرها بدون معناها يوجب اللبس ، وخلوّها عن المعنى هو خلاف الأصل)) [٤] ، ثم ذكر شواهد الكوفيين في مجيء الواو زائدة كقوله تعالى :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [٥] ، أي : ((أذنتْ)) [٦] .

ولم يكتفِ البعلي بذلك بل ذكر شاهداً مِن كلام العرب وهو قول الشاعر[٧]:

حتى إذا قَمِلَت بطونُكم ورأيتم أبناءكم شَبوُّا

وقَلَبتمُ ظهرَ المِجَنِّ لنا إن اللئيم العاجزُ الخَبُ

فعلّق البعلي على الشاهد بقوله : ((أي : قلبتم ، فالواو زائدة)) [٨] ، وصرّح برفضه لرأي الكوفيين رغم تقديمهم للحجج النحوية من القرآن وكلام العرب وذهب إلى الرأي الأول وهو رأي البصريين الذين قالوا بمنع مجيء (الواو) العاطفة زائدة فقال :((والصحيح الاول ، والجواب أنّ الواو في جميع ذلك ونحوه عاطفة ، والجزاء مقدّر ... وأنّ الجزاء يحذف إذا دلَّ عليه الدليل)) [٩] .

---

(١) سورة الزمر : الآية / ٧٣.
(٢) ينظر : معاني القرآن ، الأخفش : ٢/ ٤٩٧ .
(٣) الخصائص : ١/ ٣٦٢.
(٤) الفاخر : ٢/ ٨١٦.
(٥) سورة الانشقاق : الآية / ١ -٢ .
(٦) ينظر : الفاخر : ٢/ ٨١٦.
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٨١٦، البيت لم يعرف قائله .
(٨) المصدر نفسه : ٢/ ٨١٦.
(٩) المصدر نفسه : ٢/ ٨١٦.

زيادة الفـــــاء :.

تناول النحويون وجوهًا متعددة للفاء ، منها : كونها حرف عطف توجب أنّ الثاني بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب ، نحو : رأيتُ زيداً ، ودخلت مكة فالمدينة[١] ، والثاني من وجوه الفاء أنّها رابطة لجواب الشرط حيث لا يصلح أنْ يكون شرطاً ، واحتج بها الفراء بقوله :((إن الفاء لا تفيد الترتيب مطلقا)) [٢] ، والثالث من المعاني والوجوه أن تكون زائدة ، أي دخولها كخروجها[٣] ، إضافة إلى معانٍ أخرى يقتضي يقتضي السياق مجيؤها فيه .

والبعلي تناول الفاء وبيّن معانيها فقال :((فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحق مُرتّب متصل بلا مهلة ... فهي تُشرك الثاني مع الأول فيما نُسب إليه ، وفي الإعراب وتعقيب كل شيء ... والدليل على أنْ مقتضاها التعقيب لاجماع أهل اللغة عليه ولأنّها تدخل على الجزاء وهو متعقبُ للشرط ...)) [٤] ، ثمَّ أكد تلك القواعد بشواهد نحوية منها قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴾ [٥] فالفاء تشرك الثاني مع الاول[٦] .

وأُستشهد بكونها دالة على التعقيب بقوله :((دخلت مكة فالمدينة ، وقولك : حججتَ حجة فحجة)) [٧]، ثمَّ عرض البعلي رأيًا في زيادة الفاء لأبي الحسن الأخفش ، وقدّم رأي القائلين به وحججهم في ذلك في قوله تعالى :﴿ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [٨] .... وقول نمر بن تولب[٩]:

لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

فالفاء الأولى زائدة عند الأخفش، أي : إذا هلكتُ فاجزعي[١٠] ، وقد رفض البعلي هذا الرأي وأول النصوص القائلة به فعلّق على النص القرآني بقوله :((فإنّه خَبَّرَ

(١) ينظر : المقتضب : ١/ ١٠ ، مغني اللبيب : ٢/ ٢١٧.
(٢) معاني القرآن : ١/ ٣٧١.
(٣) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٣٧٢.
(٤) الفاخر : ٢/ ٨١٨ – ٨١٩ .
(٥) سورة الانفطار : الآية /٧.
(٦) ينظر : الفاخر : ٢/ ٨١٨.
(٧) المصدر نفسه : ٢/ ٨١٨.
(٨) سورة الجمعة : الآية / ٨.
(٩) الفاخر : ٢/ ٨١٩ ، خزانة الأدب : ١/ ١٥٢ .
(١٠) المصدر نفسه : ٢/ ٨١٩.

عن الموت وليس فيه معنى الشرط)) [١] ، أمّا البيت الشعري فأعقبه بتعليقه وهو قوله: ((والصحيح الأول وما ذكره مسموع لا يقاس عليه مع قبوله التأويل)) [٢]، والعلة في في عدم زيادة الفاء لنفس الأسباب التي ذكرها مع الواو[٣] .

والقصد من كلام البعلي بأنّ (الصحيح الأول)، هي كون الفاء للعطف ، والذي نقله البعلي في رأي الأخفش إنّه القياس كما صرح به الأخفش ، والدليل على قوله هو النص القرآني والنص الشعري وأنّه مسموع ، إلاّ أنّ البعلي لم يقل بهذا الرأي رغم توفر الدليل القرآني والشعري عليه ، وعدّه البعلي غير مقاس عليه .

العطف بـ (بل) بعد النفي والنهي :-

(بل) من حروف العطف التي تدل على الأضراب ، ويراد بالاضراب، إزالة الحكم عمّا قبلها ، كأنّه مسكوت عنه وتجعله لما بعدها[٤] ، وتكون عاطفة دلالتها على الاضراب إذا وقع بعدها مفرد ، فإذا كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعده ، وإن كانت بعد إيجاب أو أمر فهي لإزلة الحكم عمّا قبلها[٥] .

وإذا دخلت (بل) على الجمل كانت حرف ابتداء دال على الإضراب الإبطالي أو الإضراب الإنتقالي[٦] ، ويقصد بالإضراب الإبطالي أن تأتي بجملة بعد (بل) تبطل بها معنى الجملة السابقة ، كقوله تعالى :﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [٧] ، أي : بل هم عباد مكرمون ، فنفت الآية قول الكفار بأنّ الله تعالى اتخذ ولداً وأثبتت بأنّ الملائكة عبادُ مكرمون[٨] .

---

(١) ينظر : الفاخر : ٢/ ٨١٩.
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٨١٩.
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٨١٩ .
(٤) ينظر شرح (ابن عقيل) : ٣/ ٢٣٦.
(٥) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٣٦ – ٢٣٧.
(٦) ينظر : معاني النحو ، (فاضل السامرائي) : ٣/ ٢٢٤.
(٧) سورة الانبياء : الآية / ٢٦.
(٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، (القرطبي) : ١١/ ٢٨١.

أمّا الأضراب الإنتقالي ، فهو أن تنتقل من غرض إلى آخر ، مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول ، كقوله تعالى :﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [١]، فجعل : بل تؤثرون الحياة الدنيا ليست إبطالاً للكلام السابق بل هي انتقال من غرض إلى غرض[٢] .

وقد بيّن البعلي حالات الأضراب التي تختص بها (بل) ، وجعل الأضراب على ضربين : مفرد وجملة ، فقال :((فإنّ كان جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرضٍ واستئناف غيره)) [٣] ، ونقل كلام ابن عصفور في إضراب الجملة بقوله :((قال أبو الحسن ابن عصفور ... هي مع الجملة حرف ابتداء ، ومعناها الأضراب عمّا قبلها واستئناف الكلام لما بعدها)) [٤].

ثم عطف البعلي بعد ذلك لبيان المفرد منه بقوله :((فلا يخلو ما قبلها من أن يكون نفياً أو نهياً أو أمراً أو خبراً مثبتاً ، فإن كان نفياً أو نهياً أذنت بتقرير حكمه ، وبجعل ضدّه لما بعده ، فإذا قلت : ما جاءني زيدُ بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً ، كنت مقرّراً حكم النفي والنهي لزيد مثبتاً ضدّه لعمرو ، وإن كان أمراً أو خبراً أزالت حكم ما قبلها وأثبتته لما بعدها ، فقولك : أضرب زيداً بل عمراً أو ضربتُ زيداً بل عمراً ، أزالت الحكم عن زيد ، وجعلته لعمرو)) [٥] .

وموطن الشاهد هو في كلام المبرّد الذي نقله البعلي قائلًا :((وجوز المبرّد أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها ، فعلى مقتضى قوله : إذا قال لا تضرب زيداً بل عمراً ، يكون ناهياً عن ضرب كلّ واحد منهما ، وإذا قال :(ماله عليّ درهم بل درهمان) ، لا يلزمه شيء ؛ لأنّ الدرهم منفي صريحاً ، وعُطف عليه الدرهمان منقولاً النفي إليهما ، فصار كأنّه قال :(ماله درهم عليّ وماله عليّ درهمان))) [٦] .

---

(١) سورة الاعلى : الآية / ١٦.
(٢) ينظر : النحو الوافي ، (عبّاس حسن) : ٣/ ٤٤٥ – ٤٤٦.
(٣) الفاخر : ٢/ ٨٢٦.
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ٨٢٦ ، المغرب : ١/ ٢٣٢.
(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٨٢٦.
(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٨٢٦ ، المقتضب : ٢/ ٣٢ .

وبعد أن عرض البعلي رأي المبرّد ، رفضه ووصفه بأنّه مخالف لكلام العرب ، بقوله : ((وما قاله مخالفُ لاستعمال العرب)) [١] ، واستشهد بقول الشاعر :

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدي بل أولياء كُفَاةٍ غيرِ أوغادِ

والشاهد فيه إنّ (بل) لا تفيد العطف بالنفي كما ذهب المبرد بل تفيد الحكم لما بعدها[٢] .

دلالة وحرفية (ربَّ) :.

رُبَّ مِن الحروف التي أثير فيها الكثير مِن الكلام في دلالتها على القلَّة والكثرة ، وبيّن جمهور البصريين حرفيّة (رُبَّ) بقولهم أنّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجرّ[٣] ، بينما يرى الكوفيون اسميتها[٤] ، واستدلوا على إسميتها إسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يَك عاراً و رُبَّ قَتلٍ عار[٥].

ولا تقع (رُبَّ) إلاّ في صدر الكلام وتنفرد عن حروف الجرّ بوجوب تصديرها وبالدخول على النكرة دون المعرفة ، وذهب أغلب النحويين إلى وجوب وصف مجرورها[٦]. مجرورها[٦]. أمّا معناها للتقليل أوالتكثير فقد ذهب أغلب النحويين أنها تفيد معنى التقليل دائماً[٧] . وهذا مذهب أبن درستويه[٨] ، وذهب ابن مالك أنّها تفيد معنى التكثير كثيراً والتقليل قليلاً[٩] ، وخالفه السيوطي فذهب إلى إنّها تفيد التقليل كثيراً وقليلاً ما تفيد التكثير [١٠].

---

(١) الفاخر : ٢/ ٨٢٦ .
(٢) ينظر : همع الهوامع : ٢/ ١٣٦ ، البيت لم يعرف قائله .
(٣) ينظر : الكتاب : ١/ ٤٢١ ، مغني اللبيب : ١/ ٢٤٩.
(٤) ينظر : شرح المفصل : ٨/ ٢٧ ، همع الهوامع : ٢٥/٢.
(٥) الجني الداني : ٤١٧، خزانة الأدب : ٣٤٤ ، البيت لثابت بن كعب .
(٦) ينظر: الأصول في النحو : ١/ ٥٠٩ .
(٧) ينظر : الجني الداني : ٤١٨.
(٨) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ١٣٤.
(٩) ينظر : أوضح المسالك : ١/ ١٤١.
(١٠) ينظر : الاتقان : ٢/ ٢٣٢،

أمّا المرادي فقال :((أنّها حرف إثبات لم توضع لتقليل ولا لتكثير بل ذلك مُشتق من السيّاق)) [١] ، وهذا هو رأي سيبويه[٢] ، بأنّ معناها معنى (كم الخبرية) . والشائع في (رُبَّ) دخولها على الزمن الماضي ، سواء أكان مشتملاً على الفعل الماضي ، أم على غيره مِمّا يدلُّ على الماضي كالمضارع المجزوم بـ (لم) ، أو الوصف الدال على الماضي ، وكذلك تدخل على المضارع إذا كان محقق الوقوع ، ولا شكَّ في حصوله ، فكأنّه مِن حيث التحقيق بمنزلة الماضي الذي وقع وصار أمراً مقطوعاً به ، وذلك في وصف الكفار يوم القيّامة ووصفه صِدقٌ لا شكَّ فيه ، قال تعالى :﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٣] .

ففي هذا النص القرآني توضيح مِن الله تعالى أنّ كُفر المشركين إنّما هو بالجحود ، وَبَيّن أنَّهم سيودون أنّهم لو كانوا مسلمين ، وإنّ هذه الودادة سوف تكون يوم القيّامة عند رؤيتهم خروج العُصاة وأهل الخطايا مِن النار ، وقيل : إنّ هذه الودادة إنّما تكون في الدنيا ، عند الموت وانكشاف وَخامِة الكفر لهم ، وقيل: إنّ هذه الآية نزلت في كفّار قريش، يوم بدرٍ حين رأوا الغَلبة للمسلمين ، وقيل: إنّ ذلك في كفّار قريش يوم بدرٍ حين ضُرِبت أعناقهم فعُرضوا على النار[٤] .فإن قيل لِمَ دخلت على المضارع وقد أبَوا دخولَها إلاّ على الماضي أو مِمّا يدلُ على الماضي ؟ أجيب : لأنّ المترقَّب في ما أخبرنا به الله هو بمنزلة الماضي في تحققه ، فكأنّه قال :(ربمّا ودَّ) ، والوارد عن العرب قولهم :(لعلّك ستندم على فعلك) ، وربَّما ندِمَ الانسان على ما فعل ، ولا يشكَّون في تندمه ، ولا يقصدون تقليله ؛ ولكنهم أرادوا : لو كان الندم مشكوكاً فيه لحقّ عليك أنْ لا تفعل هذا ؛ لأنّ العقلاء يتحرّزون مِن التعرّض للغمِّ المظنون كما يتحرّزون مِن المُتيقن ، ومِن القليل منه كما هو مِن الكثير ، وعلى هذا يكون معنى الآية : لو كانوا يودونَّ الإسلام مرّةً، فالأحرى أن يسارعوا إليه ، فكيف وهم يودّونه كلَّ ساعةٍ [٥] .

(١) الجني الداني : ٤٢٠ -٤٢١.
(٢) ينظر : الكتاب : ٢/ ٢٧٤.
(٣) سورة الحجر :الآية / ٢.
(٤) ينظر : الكشاف : ٣/ ٣٦٩ ، روح المعاني : ٤/١٤.
(٥) ينظر ؛ بحار الأنوار : ٦/ ٤٣

وتتركب (رُبّ) مع (ما) فتكون (رُبّما) ، وقد تكون (ما) كافة أو غير كافة ، فالكافة تليها الجملة الفعلية كثيراً والجملة الاسمية قليلاً، كقول الشاعر :

رُبّما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار[١]

وقال الزمخشري : ((تكّف بـ (ما) فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل، كقولك : (رُبّما قام زيد) و(رُبّما زيد في الدار))) [٢] .

أمّا غير الكافة فتأتي مؤكدة كقولك :(رُبَّما رجل لقيته) وكقول الشاعر :

رُبَّما ضربةً بسيف صقيلٍ بين بصرى وطعنة نجلاء[٣]

أمّا (رُبَّة) وهي رُبَّ بضم الرّاء وتشديد الباء مع تاء التأنيث الساكنة لغة مِن لغات (رُبّ) ، ذكرها المرادي[٤] ، وابن هشام[٥] . أمّا البعلي في كتابه الفاخر في شرحه لكتاب الجرجاني ، فبدأ بنقل كلام الجرجاني في (رُبّ) فقال: ((قال رحمه الله : و(رُبّ) للتقليل نحو :(رُبَّ رجلٍ رأيته) ، وتضْمر بعد الواو كقول (رَؤبة) وقاتم الأعماق خاوي المُختَرق))[٦] . وبعد أنّ عرض رأي الجرجاني فصّل البعلي المسائل المتعلقة بربّ وقسم الكلام فيها على أربعة أوجه :

أحدهـــا : هل هي حرف أو اسم ، فالمشهور أنّها حرف ، وحكى أبو البقاء عن الكوفيين أنّها أسم ؛ لأنّه يصحُّ الإخبار عنها ، قال بعضهم: رُبَّ قتلٍ عارٍ ؛ لأنّها تدلُّ على معنى في نفسها ، وهو العدد القليل كما أنّ (كَمْ) تدلُّ على العدد الكثير ، ولأنّه قد تُصرف فيها بالتغيير والحذف وزيادة التاء وليس ذلك للحروف ؛ ولأنّ لها صدرُ الكلام ، وحرف الجرّ لا يختص بصدر الكلام ، فثبت بذلك أنّها أسم ، والصحيح أنّها حرف لعدم دخولها في حدّ الاسم ؛ ولأنّها تُكفَّ بـ(ما) ولا يكفُّ بـ(ما) مِن الأسماء إلاّ الظروف كقول الشاعر :

---

(١) ينظر ديوان أبي دواد الإيادي : ٣١٦، خزانة الأدب : ٢/ ١٠٨ .
(٢) شرح المفصل : ٨/ ٢٩ .
(٣) مغني اللبيب : ١/ ١٣٧، خزانة الأدب : ٩/ ٥٨٢ ، البيت لعدي بن الرعلاء .
(٤) ينظر : الجنى الداني : ٤٢٤.
(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ١٣٨.
(٦) الفاخر : ٢/ ٦١٣.

أعلاقةً أمّ الوليد بعدما أفنان رأسِك كالثَّغام المُخلسِ[١]

الواضح مِن كلام البعلي أنّه ناقش في هذه الفقرة حرفية (رُبّ) واسميتها، وعرض آراء المدرستين البصريّة والكوفيّة ، وبيّن الحجج التي قالوا بها، سواء مَن قال بالحرفية أم مَن قال بالفعلية . ورجحّ الحرفية بقوله: ((والصحيح أنّها حرف)) [٢] ، وعلّل ذلك بقوله : ((أنّها حرف لعدم دخولها في حدّ الاسم ؛ ولأنّها تكفُّ بـ(ما) ولا يكفُّ بـ(ما) مِن الاسماء إلاّ الظروف)). وهذا النقد الأول الذي سجّله البعلي على هذه المسألة وهي حرفيتها دون اسميتها ، وبهذا الرأي نجد البعلي يوافق الجمهور فيما ذهبوا إليه . ولم يكتف بحجتين عرضهما في نقاشه على حرفية (رُبّ) أو أسميتها فقد قدّم عدّة حجج منها قوله :((وليست رُبّ عندهم ظرفاً ، فتعيّن كونها حرفاً ، وأمّا الاخبار عنها فممنوع ، و(عارُ) خبرُ مبتدأ محذوف ، أي : هو عارُ ، وأمّا كونها تدلُّ على معنى في نفسها فممنوع أيضاً ، فإنّ معناها إنّما يتعلق بالاسم الواقع بعدها ، وأمّا التصرفُ فممنوع أيضاً ، وإنّما فيها لغات وبتقدير التسليم فلا يدلُ ذلك على الأسمية بدليل (لعلّ) فان فيها عشر لغات))[٣] .

أمّا الوجه الثاني : فقد عرض فيه البعلي لغات (رُبّ) وقال :((في لغاتها وهي عشر : أربع مشددة الباء مبنية على الفتح (رُبَّ ورَبَّ) بضم الراء وفتحها ، وبالتاء فيها (رُبَّةَ ورَبَّة) ، وستُ مخففة : الأربع المشددات مخففات (ورُبْ ورُبُ) بضم الراء مع سكون الباء ، وضمّها مخففة))[٤] ثم نقل بيتاً لشيخه ابن مالك جمع فيها لغات (رب) بقوله :

ورُبَّ رُبَّةَ رَبَّبْ رُبَّ رُبْ رُبُ مع تخفيض الأربع تقليلٌ بها حصلا[٥]

ثم تناول في الوجه الثالث معناها ، وقال:((معناها التقليل لِما تدخل عليه عند جماهير النحويين كالخليل ويونس وعيسى بن عمرو وأبي زيد الانصاري وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والمازني والجرمي والمبرد وابن السرّاج والزجاج والفارسي والرّماني وابن

(١) ينظر الفاخر : ٢/ ٦١٤، ديوان مرار الأسدي : ٤٦١ .
(٢) المصدر نفسه : ٦١٤.
(٣) المصدر نفسه : ٦١٤.
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ٦١٤
(٥) المصدر نفسه :٢/ ٦١٤.

جني والسيّرافي ، وكذلك جلّة الكوفيين كالكسائي والفرّاء ومعاذ وابن سعدان وهشام ، والذي يدلُّ على أنّ سيبويه يعتقد أنّها للتقليل أنّه إذا أراد أن يحكي شيئاً قليلاً شاذاً قال : وربُّ شيء هكذا ، يعني أنّه قليل نادر ، وذكر صاحب العين أنّها للتكثير وهو اختيار شيخنا أبي عبد الله بن مالك قال في التسهيل (وهي يعني رُبّ – حرف تكثير وفاقًا لسيبويه والتقليل بها نادرُ، فأمّا نص سيبويه فقوله في باب (كم) ورُبّ واحداً ، ولا خلاف أنّ معنى (كم) للتكثير)) [١]. وهذا الرأي الثاني الذي يصرّح فيه البعلي بالنقد بعد أن عرض آراء العلماء في (رُبّ) مِن حيث التقليل والتكثير في دلالتها ، حيث سار على نهج الجمهور في كون دلالتها على التقليل بقوله : ((والصحيح ما عليه الجمهور من أنّها للتقليل بدليل أنّ أكثر استعمالها التقليل في كلام العرب، وكلام العلماء في استعمالهم)) [٢] .

وبيّن البعلي التقليل كان على ضربين الأول : ((تقليل الشيء في نفسه ، وهو الأكثر كقول عمرو الجنبي أو ينسب لرجل من أزد السراة [٣]:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلده أبوان

يعني بالمولود (عيسى) وبالوالد (أدم) (صلى الله عليهما وسلم))) [٤] .

أمّا الضرب الثاني فهو: ((تقليل نظيره وذلك في المباهاة والافتخار كما أنشد أبو الحسن بن عصفور مِن قول الشاعر [٥] :

فيا رُبَّ يومٍ قد لهوْتُ وليلةٍ بآنسة كأنّها خطٌّ تمِثال

والمعنى أنه لم يرد تقليل يوم وليلةٍ ، وإنّما أراد تقليل نظيرها لغيره ، فان قلت : فما تصنع بنص (سيبويه) وهو إمام البصريين وإمامُ هذه الصناعة على الأطلاق ؟ فالجواب أنّ

(١) الفاخر : ٢/ ٦١٥ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه : ٢/ ١٦١ ، شرح التسهيل : ٣/ ١٧٤ ، شرح ابن يعيش : ٤/ ٢٨ .
(٢) الفاخر : ٦١٥.
(٣) ديوان امرئ القيس : ٢٩
(٤) الفاخر : ٦١٥.
(٥) ديوان امرئ القيس : ٧٨ .

سيبويه رحمه الله لم ينص على أنّ (رُبَّ) للتكثير)) [1] . وبذلك نجد البعلي قد وجه مسألتين وقدم نقده بهما وهما حرفية(ربّ) وكذلك كونها للتقليل ٠

(١) الفاخر : ٦١٥ ـ ٦١٦.

الخاتمة

الله أحمد أنْ مَنَّ عليّ بالوصول إلى خاتمة هذا البحث وبعد صحبة مفيدة طويلة معه آن لي أن أُبين أهم ما توصلت إليه من نتائج أُدوَنها بهذه النقاط :

١. إن السير في البحث النحوي على وفق مفهوم النقد النحوي هو مجال مختص بالمدونة النحوية ، وما يتعلق بها ، من مسائل نحوية وكذلك تناول العلماء الذي تخصصوا في هذا العلم ، بل يمكن القول وبصراحة إن البعلي أثناء شرحه لكتاب الجرجاني الذي وقع تحت اسم (الفاخر) كان موسوعيّاً ، فهو لم يقتصر في منهجيته على إطار نحوي بل سعى جاهدًا إلى بيان كل ما يتعلق بألمسالة ، فهو تناول بعض الجوانب الصرفية وكذلك الدلالية .
٢. سار البعلي أثناء عرضه للمسألة على وفق منهج محدد ثابت ، ولم يكن عرضًا مباشرًا للمسألة النحوية بقدر ما كان اسلوبا من أساليب المحاججات النحوية ، فهو يعرض آراء علماء النحو مع أدلتهم على تلك المسألة ومن ثم يبدأ بالنقد والتوجيه وبيان موارد الضعف والقوة في تلك المسألة ٠
٣. الملاحظ عند البعلي بعد أن يبين المسألة النحوية أنّه غالبًا ما كان يقتنع بالرأي البصري، والحجج التي يقدمها علماء المدرسة البصرية ، ولم يكن ذلك دائمًا بل في أحيان أخرى يتابع الكوفيين في ما ذهبوا إليه . لذلك نجده باستمرار وخاصة عند عرض الآراء يقدم رأي علماء البصرة كـ (سيبويه و الأخفش و المبردو ابن جني) وغيرهم من العلماء٠
٤. اعتمد البعلي في استنتاج القاعدة وإثباتها على جميع الأصول النحوية التي اعتمدها العلماء في تعرضهم للمسائل النحوية ، فهو اعتمد على السماع وما قدمه لنا من أمثلة سواء من القرآن وقراءاته أم من كلام العرب المتمثل في شعرهم ، أو الأمثال النثرية التي اعتمدها العلماء ، وكذلك القياس الذي يعد ركنًا من أركان الأصول النحوية ، والاستصحاب وغيرها من تلك الأصول ٠
٥. عندما يذكر العلامة البعلي نصّاً قرآنيّاً ، يجسد في العلة النحوية لمسألة معينة من المسائل يعضد ذلك النص بقراءة قرآنية تناسبه وتؤكد عليه ، ويذكر صاحب القراءة باسمه الصريح ، وهذا الأسلوب هو أسلوب اتبعه السابقون من العلماء سواء في مدرسة البصرة أو مدرسة الكوفة ، والذي يمكن أن يسجل في منهجية البعلي أنّه لم يكن من أصحاب القراءة الواحدة ، فلم يتبع قراءة حفص

عن عاصم فقط ، بل اتبع كل القراءات وجعلها حجة يمكن السير خلفها كدليل في تعضيد القاعدة النحوية ٠

٦. كان للحديث النبوي الشريف حضورٌ من بين أدلة العلاّمة البعلي ، رغم أنّ الخلاف قائم في اعتماده أم لا ، في تقعيد القاعدة النحوية كونه يؤخذ بالمعنى ، إلاّ أنّه قد تناوله ، ولعل ذلك يرجع لتأثره بأستاذه ابن مالك الذي كان يأخذ بالحديث النبوي الشريف بل كان له كتاب مستقل في ذلك وهو (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح)، لذلك كان الأثر واضحًا على العلاّمة البعلي في السير خلف هذا الاتجاه الذي سار عليه شيخه ابن مالك في كتبه ٠

٧. كانت له منهجية ثابتة، إذ لاحظتُ أنّه إذا بدأ في أي مسالة من المسائل فإنه يبدأ بذكر رأي صاحب الكتاب الذي تولى شرحه ، فهو يقول في بداية كل مسألة قال (الجرجاني) ليعرض مسألته ، ومن ثم التعرض لنقدها وتحليها وتعضيدها بالأدلة التي قال بها العلماء٠

٨. وجدنا في المسائل التي تطرق لها العلامة البعلي حضورًا لذكر أساتذته الذين تعلم منهم العلوم، فهو دائما يقول (قال شيخنا)، أو قال أستاذنا ابن مالك ، وهذا نوع من الوفاء لأساتذته يحسب له ٠

٩. الذي يؤاخذ على البعلي في كتابه الفاخر أنّه عندما يذكر رأيًا نحوياً أو دلالياً أو اتجاهًا صرفيًا فإنّه يصرح باسم قائله إلاّ أنّه لا يذكر الكتاب الذي تضمن ذلك الحديث أو الكلام ، ممّا يجد الباحث صعوبة في الرجوع لهذا الرأي خاصةً إذا ما علمنا أنّ الكثير من العلماء لهم أكثر من كتاب ، وكلها تدور على وفق مدار نحوي ٠

١٠. كان للبعلي موقف في الخوض في مسائل الخلاف النحوي الذي تأسس له في كتب متعددة ومنها الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، لذلك نجده يسير وفقا لخطى العلماء السابقين في ذكر الجدالات النحوية أو الخلافات وبيان أصحابها وما قدموه من أدلة عليها ، وهذا هو إغناء للرأي النحوي والسعة في بيان مفهوماته ٠

١١. استعمل البعلي المصطلحات التي اعتاد عليها العلماء السابقون في تقوية المسألة أو تضعيفها من مثل (ضعيف – نادر – شاذ – لا يؤخذ به – غير مقيس – ضرورة – قوي) والتي اعتمدت على إنّ رأي البعلي في الترجيح للمسائل النحوية ٠

١٢. يبين رأي المدرسة البصرية في أكثر المسائل بل إذا رفض البصريون رأيًا أو ورد رأي يخالفهم فإنّه يقول: وهذا لا يقول به البصريون، أو لا يراه سيبويه، أو يرون ضعفه، أو شاذه، أو نادره، أو أنّه خارج للضرورة الشعرية ٠

١٣. وَجدَتْ البعلي قد وقف عند مسائل نحوية معينة وكان الدليل فيها نصاً قرآنياً إلاّ أنّه اتهم هذا الرأي بالقلة أو الضعف أو الضرورة ، وكان الأولى منه الدفاع عنه وتبرير القلة والضعف والضرورة التي اختصت بالشعر لا بكلام الله تعالى ، وهنا يمكن القول إنّ ذلك يؤاخذ عليه في تحليله للمسائل النحوية ٠

١٤. وعند استحسان البعلي رأياً ما ، فأَنَّه يذهب إلى عبارات تدل عليه بقوله (هذا حسن ، هذا ما قالته العرب ، هذا ما سار عليه النحويون) وغيرها من الألفاظ ٠

١٥. كان لمسائل المنطق حضور في كتابه ولاسيما في مسائل وضعها موضع الاحتمال أو خارجة عن الاستدلال ، وهذا واضح في المسائل التي تناولها ، بغلبة المنطق على نسبة من الآراء التي تفحصها بالتحليل ٠

١٦. رغم **أَنَّ** البعلي يوجه مفردات الدليل النحوي سواء من القرآن أو الشعر باستعمال دلالة المفردة إلاّ أنّه لا يذكر عمّن صدر هذه الدلالة ، فلم نجده يقول قال ابن منظور أو ابن فارس أو الفيروز آبادي ، حتى تكون سهلة المنال بالرجوع لهم في كتبهم ٠

١٧. كان يجزم في بعض المسائل على الحكم بها على وفق عبارة الإجماع ، والذي يريد منه إجماع النحويين ، ولم نجده يخالف هذا الإجماع بل أخذه أخذ المسلمات وسار خلف الرأي الذي تبناه ٠

١٨. لم اجدْ التعصب العلمي في منهجية البعلي رغم أنّ الغالبية من آرائه انصبت وفق مدرسة البصرة ، لكن لا يخفى على المتابع أنه كان لمدرسة الكوفة حضورٌ في آرائه ، بل أكثر من ذلك كان يوازن بين المدرستين ، وهذا منهج علمي حيادي تمتع به البعلي٠

ثبت المصـــــادر ، والمراجع

❖ القرآن الكريم .

❖ الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية للنشر ، مصر ، ط١، ١٩٨٨م .

❖ أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبد القادر حسين ، دار غريب للطباعة ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ أخبار النحويين البصريين ، الحسن بن عبدالله السيّرافي (ت: ٣٦٨هـ) تحقيق : طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) تحقيق : رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ١٩٩٨م.

❖ إرتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى بن محمد الشاوي (ت :١٠٩٦هـ) ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨م .

❖ إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) ، تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

❖ أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ)، المحقق بركات يوسف هيود، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط١،١٩٩٩م .

❖ أسرار النحو ، شمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا (ت٧٤٩هـ)، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ الأصباح في شرح الاقتراح ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمود فجال ، دار القلم، دمشق ،ط١ ، ١٩٨٩ م .

❖ الأصول ، تمام حسان ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ٢٠١١م .

❖ الأصول في النحو ، أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ أصول النحو العربي ، محمود نحلة ، دار العلوم للطباعة ، بيروت ، ط١، ١٩٨٧م .

❖ الإعراب على الخلاف في الجملة العربية ، صاحب أبو جناح ، مجلة الحكمة ، بغداد، العدد٣ / مجلد١٣، ١٩٨٤م .

❖ إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ) ، تحقيق :عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ،١٤٢١هـ .

❖ إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت : ١٤٠٣هـ) ، دار الإرشاد الجامعية ، سوريا ، ط٤،١٤١٥هـ ..

❖ الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت : ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط١٥ ، ٢٠٠٢ م .

❖ الاغراب في جدل الإعراب ، لابن الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٧م .

❖ الاقتراح في أصول النحو وجدله ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق : د. محمود فجال، دار القلم، دمشق ، ط١،١٩٨٩م .

❖ أمالي ابن الشجري ، ضياء الدين أبو السعادات ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٢،١٩٩١م .

❖ املاء ما من عليه الرحمن ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٩م .

❖ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ) ، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

❖ أوضح المسالك ، لابن هشام الانصاري (ت : ٧٦٢هـ) ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسيّ (ت :٣٧٧ هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود جامعة الرياض ، ط ، ١٩٦٩م .

❖ الإيضاح في علوم البلاغة ، محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني(ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل – بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٥م .

❖ بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ، جمال الدين محمد طاهر بن علي (ت ٩٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٨٨م .

❖ البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ط١،١٤٢٠هـ .

❖ البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء التراث ، ط١، م .١٩٥٧

❖ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع الأشبيلي (ت : ٦٨٨هـ) ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨٦م .

❖ البغداديات ، ابو علي الفارسي (ت : ٣٧٧هـ) ، دار بيروت للطباعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العصرية ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ البيان في غريب اعراب القرآن ، عبد الرحمن الأنباري (ت : ٤٣٧هـ) ، دار الأرقم ، بيروت ،ط١ ، ١٩٩٦م .

❖ تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد الزَّبيدي (ت : ١٢٠٥هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، بيروت :ط١، ١٩٨٥م .

❖ تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، د. إحسان عباس (ت: ١٤٢٤هـ) ، دار الثقافة ، بيروت ، ط٢، ١٩٩٧١م .

❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٩٨٦م .

❖ التحفة البهية بشرح المقدمة الآجرومية ، عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م .

❖ تذكرة الحفاظ ، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١، ١٩٦٧م .

❖ التطبيق النحوي ، عبده الراجحي ، دار المعارف ، بيروت ، ط١، ١٩٩٩م .

❖ التطور النحوي للغة العربية ، برجرشتراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨٧م .

❖ تطور النقد الأدبي في العصر الحديث ، كارلوني وفيللو ، ترجمة : جورج سعيد يونس ، مكتبة الحياة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٣م .

❖ التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣م .

❖ التفسير الكاشف ، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب ، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن، جدة ، ط١،١٩٩٢م .

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، تحقيق : علي محمد فاخر ، دار السلام ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ

❖ تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي،(ت: ٣٧٠هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين المالكي (ت : ٧٤٩هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ،٢٠٠٨م .

❖ جامع الدروس العربية المؤلف ، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ) ، المكتبة العصرية، بيروت ، ط٢، ١٩٩٣م .

❖ الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط٢،١٩٦٤م.

❖ الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة، ط٥ ، ١٩٩٥م .

❖ الجملة العربية والمعنى ، فاضل السامرائي ، دار عمّار ، الأردن ، ط١ ، ٢٠١١م .

❖ جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١، ١٩٨٧م .

❖ الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين المرادي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٩٩٢م .

❖ حاشية تشويق الخلان ، محمد معصوم السامراني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٨٧م .

❖ حاشية الخضري على شرح الفية ابن مالك ، محمد بن مصطفى الخضري(ت١٣٣٥هـ) ، دار الكتب ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١م .

❖ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ،١٩٩٧م .

❖ حاشية يس على التصريح ، ياسين بن زيدن الدين الحمصي(ت ١٠٦١) ، دار أحياء التراث ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١م .

❖ الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م .

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤ ،١٩٩٧م .

❖ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .

❖ داعي الفلاح ، محمد علي بن محمد علان (ت : ١٠٥٧هـ) ، تحقيق : جميل عبد الله عويضة ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١م .

❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الهند ، ط٢، ١٩٧٢م .

❖ الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشّنْقِيطي ، عالم بالأدب، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ دروس في الالسنة العامة ، دي سوسير، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٦م .

❖ دستور العلماء ، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت : ق ١٢هـ) ، تعريب : حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ٢٠٠١م .

❖ دستور العلماء ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م.

❖ الدلالة اللغوية عند العرب: عبد الكريم مجاهد ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢م.

❖ الدلالة ونظرية النحو العربي : محمد عامر مجاهد ، دار بيروت للطباعة ، ط١ ، ٢٠١٤م .

❖ ديوان ابن ابي زبيد الطائي ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط١ ، ١٩٦٧م .

❖ ديوان أبي دواد الايادي ، تحقيق : أحمد محمود الصالحي . أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ، سوريا ، ط١، ٢٠١٠م .

❖ ديوان امرؤ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، بيروت ، ط١، ١٩٨٤م .

❖ ديوان اوس بن حجر ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار بيروت ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠م .

❖ ديوان حاتم الطائي ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٠م.

❖ ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : عبده مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤م .

❖ ديوان الحماسة ، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ) ، شرحه وعلق عليه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ ديوان حميد بن ثور الهلالي ، جمعه وحققه : محمد شفيق البيطار ، هيئة أبو ظبي للثقافة ، دار الكتب الوطنية ، ابو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

❖ ديوان رؤبة ان العجاج / دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٨٥م .

❖ ديوان العجاج ، تحقيق : عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

❖ ديوان عمرو بن كلثوم ، جمعه وحققه : أميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ذ٩٩٦م .

❖ ديوان عنترة بن شداد (ت ٢٢ق.هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢م .

❖ ديوان الفرزدق ، تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

❖ ديوان كثير عزّة ، شرحه : عبّاس حسن ، دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧١م .

❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م .

❖ ديوان مرار الأسدي ، جمعه وحققه : محمد علي دقة ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م.

❖ الذيل على طبقات الحنابلة ، زين الدين عبد الرحمن البغدادي،(ت: ٧٩٥هـ) ، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٥م .

❖ رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه ، مصطفى جمال الدين ، مكتبة العروبة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

❖ رسالة الحدود ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ط١ ، ٢٠١١م .

❖ رصف المعاني ، ابو جعفر المالقي (ت : ٧٠٢هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م.

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ .

❖ الرؤيا المعاصرة في الأدب والنقد : محمد زكي العشماوي ، دار النهضة للطباعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م .

❖ السبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس البغدادي (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ط٢ ، ١٩٩٠م .

❖ سبك المنظوم ، ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) ، دار الكتاب العربي ،بيروت ، ط١، ١٩٨٨م.

❖ سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

❖ سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا ، ط٢ ، ٢٠١١م .

❖ سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي،(ت: ٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٩٧٥م .

❖ السنن الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٣ م .

❖ الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجه الحديثي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨م .

❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، (ت: ١٠٨٩هـ) ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق ، ط١ ،١٩٨٦م .

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت :٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م .

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ،ط١، ٢٠٠٠ م .

❖ شرح ابيات مغني اللبيب ، عبد القادر البغدادي (١٠٩٣م) ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث، بيروت ، ط١، ١٤١٤هـ .

❖ شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت : ٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، ط١ ، الطبعة ، ١٩٩٠م .

❖ شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري(ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م .

❖ شرح تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) ، تحقيق: علي محمد ، دار السلام ، ط١ ،١٤٢٨هـ .

❖ شرح جمل الزجاجي ، لي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ) ، تحقيق : فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

❖ شرح ديوان الحماسة ، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(ت ٤٢١ هـ) ، تحقيق: غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٣م .

❖ شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي (ت : ٧٣٢هـ) ، دار العروبة ، سوريا ، ط١ ، ١٩٩٦م .

❖ شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي(ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٧٥م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف الله أبو محمد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، دار الملايين ، بيروت ، ط١، ١٩٨٦م .

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى ،عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ،تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .

❖ شرح اللمع ، أبو الحسن الباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ شرح المفصل ، ابن يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق ، د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ٢٠٠١ م .

❖ شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط١، ١٩٧٧م .

❖ شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي ، مكة ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ شرح اللمحة البدرية ، ابو حيان (ت : ٧٤٥هـ) . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨٧م .

❖ الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، دار الحديث، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ.

❖ شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .

❖ الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس القزويني (ت: ٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد علي بيضون ، دار الكتب العربية ، بيروت ،ط١، ١٩٩٧م .

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤،١٩٨٧م.

❖ صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

❖ الصرف الوافي احمد عبد الدايم ، دار الملايين ، بيروت ،ط١، ١٩٨٨م .

❖ ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ،٢٠٠١م .

❖ طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد الدمشقي (ت ٧٤٤ هـ) ،تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق ، مؤسسة الرسالة للطباعة ، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م .

❖ طبقات فحول الشعراء ، أبو عبد الله بن سلّام(ت: ٢٣٢هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ (ت ٧٤٥هـ) ، المكتبة العنصرية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٣هـ .

❖ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية، مصر ، ط١، ١٩٨٢ .

❖ علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط١،١٩٩٩م .

❖ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ط١، ، ١٩٩٦م .

❖ العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) تحقيق : د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، محمد بن أبي الفتح البعلي (ت : ٧٠٩هـ) ، تحقيق : ممدوح محمد خسارة، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨٦م .

❖ فتاوي الامام النووي المسماة : بالمسائل المنثورة(ت ٦٧٦هـ)، ترتيب تلميذه علاء الدين بن العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر الاسلامية، بيروت، ط٦، ١٩٩٦م ٠

❖ الفصول الخمسون ، يحيى بن عبد المعطي المغربي رين الدين ابو الحسن ، محمود الطناحي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي ، ط١، ١٩٧٧م٠

❖ الفكر والأدب في ضوء التنظير والنقد ، منجي الشمّلي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .

❖ في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

❖ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، ابو عبد الله الطيب الفاسي (ت : ١١٧٠هـ) ، تحقيق : محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الاسلامية ، دبي ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

❖ القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٨ ، ٢٠٠٥م .

❖ الكتاب ، عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،حاجي خليفة (ت : ١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ط١ ، ١٩٤١م .

❖ كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان حيدرة اليمني (ت : ٥٩٩هـ) ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٨٥م .

❖ الكليات ، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت: ١٠٩٤هـ) تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ اللباب في شرح الكتاب ، عبد الغني بن طالب الدمشقي (ت: ١٢٩٨هـ) ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت :٦١٦هـ) ، تحقيق :عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١، ١٩٩٥م .

❖ لسان العرب ، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط٣، ١٤١٤هـ .

❖ لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني،(ت : ٤٧٨هـ)، تحقيق : فوقية حسين محمود ، عالم الكتب ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

❖ متن الآجرومية ، ابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ) ، دار الصميعي ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .

❖ مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى بن زيد، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ)، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٨٥م.

❖ مجالس العلماء ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م .

❖ المحتسب ، أبو الفتح بن جني، تحقيق : عبد الحليم النجار ، دار سركين ، بيروت ، ط١، ١٩٨٨م .

❖ المحيط في اصوات العربية نحوها وحروفها ، محمد الانطاكي ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

❖ محيط المحيط ، عبد الله بكرس البستاني ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٨٦م .

❖ المدارس النحوية ، شوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ) ، دار المعارف ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .

❖ مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .

❖ المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسيّ (ت : ٣٧٧ هـ) ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٧ م.

❖ المسائل المنثورة ، أبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧هـ)، تحقيق : شريف عبد الكريم النجار ، دار عمّار ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٤م .

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل(ت ٢٤١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة ، ط١، ٢٠٠١م .

❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (ت: ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٥م .

❖ مصطلحات نحوية ، أحمد حسن مطر ، دار العروبة ، بيروت ، ط٢، ١٩٩٨م .

❖ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، جامعة الرياض ، السعودية ، ط١، ١٩٩٩م .

❖ معاني الحروف ، علي بن عيسى أبو الحسن الرماني (ت: ٣٨٤هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .

❖ معانى القرآن ، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١ ،١٩٩٠م .

❖ معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، ادار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ط١، ١٩٨٥م .

❖ معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٩٨٨م .

❖ معاني النحو ، فاضل السامرائي ، دار الفكر ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٠م .

❖ معجم الشعراء ، أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت : ٣٨٤ هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م .

❖ المعجم الكبير ، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٥هـ .

❖ معجم المؤلفين ، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (ت: ١٤٠٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٩م .

❖ معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، بيروت ، ط١، ١٩٧٩م.

❖ المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) ، دار الدعوة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨٧م .

❖ المغرب ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم المُطَرِّزِىّ (ت: ٦١٠هـ) ، دارالكتاب العربي ، ط٢، ١٩٨٥م .

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ـ دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ،١٩٨٥م .

❖ مفاهيم اولية ، محمد بن أدريس (ت ٦٥٤هـ) ، دار الأداب ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٥م .

❖ المفردات في غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي ، دار القلم، الدار ، دمشق ، ط١، ١٤١٢هـ .

❖ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق: علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين وهم: • الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين • الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا. • الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي. • الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش. • الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش. • الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش. • الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي. • الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا • الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، ٢٠٠٧م .

❖ المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٥م .

❖ المقتضب ، أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق :محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .

❖ المقرب ومعه مثل المقرب ، علي بن مؤمن بن محمد بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

❖ منتخبات الأدب العربي ، حنا الفاضوري ، المكتبة البولسية ، تونس ، ط١ ، ١٩٨٥م .

❖ منتهى الأصول والأمل إلى علم الأصول ، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .

❖ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي ابن القاض التهانوي (ت ١١٥٨هـ) ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط١، ١٩٩٦م.

❖ نتائج الفكر في النَّحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١،١٩٩٢م.

❖ النحو التطبيقي ، هادي نهر ، عالم كتب الحديث ، الاردن ، ط١، ٢٠٠٨ م .

❖ النحو الوافي ، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، ط٤، ١٩٩٨م .

❖ النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، محمد حماسة ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

❖ النشر في القراءات العشر، شمس الدين ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، مصر ، ط١، ٢٠٠٩م.

❖ النقد المنهجي عند العرب : محمد مندور (ت: ١٣٨٥هـ) ، نهضة مصر للطباعة، ط١، ٢٠٠٤م .

❖ النكت في إعجاز القرآن مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ،علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت ٣٨٤هـ) تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر . ط١،١٩٧٦م .

❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري ، تحقيق : رشيد حبيب ، وزارة الأوقاف المغربية ، المغرب ، ط١، ١٩٩٦م .

❖ النهاية في الملاحم والفتن ، أبو الفداء ، إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق :عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، ط١، ١٩٩٥م .

❖ الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م .

مُلَخصُ الرسالة باللغَةِ الإنجليزية ...

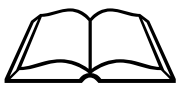

Abstract

Grammar is one of the most important sciences of the Arabic language.

This science was accompanied by criticism، guidance and correction contained in the books of grammarians from the people of thought and diligence، and the book (Al-Fakher Qas Sharh Jamal Abdul Qaher) by the scholar Muhammad bin Abi Al-Fath Al-Baali (d. God، I resolved to research it when my favorite teacher، A0D0D0، Mona Yusef Hussein، favored me with this topic، which was titled (The Grammatical Criticism of Al-Baali (T. The thought of Al-Baali is aligned with the scientific stock، the knowledge capacity، the stubborn mind and the definitive opinion in not hesitating to criticize my opinion if the need arises.

These features were purified in his use of words and expressions during his criticism of the opinions of his predecessors of scholars، revealing the strength of his scientific personality، which had the effect of giving his privacy to his denial of grammatical criticism.

The research plan، after collecting its material، required that it be on an introduction and a preface، which were followed by two chapters and a conclusion that included the most important results، a list of proven sources and references، and a summary in English.

As for the preamble، it bore a title: (The Thought of Al-Baali and the Manifestations of Grammatical Criticism in His Book Al-Fakher)، which included three sections، the first of which was in (his life، effects and approach in the book) and the second in (grammatical principles on which he relied in his criticism) and the third was in (grammatical criticism between the significance of the pronunciation). And the use of the term) and devoted the first chapter entitled (Grammatical Criticism in Al-

Maarabat) and it included four chapters: the first of which: Grammatical criticism in the predicate، in which it dealt with nine issues، and the second chapter made it a study in (Grammatical Criticism in the Manubibat) in which it dealt with thirteen issue 0 and studied in the chapter The third (grammatical criticism in Al-Majroorat and Al-Majzoum and other issues) included eight issues 0

The second chapter came under the title (Grammatical Criticism in Buildings) and established it in three chapters. (Grammatical criticism in names) was fortunate for the first chapter، in which it dealt with four issues، and (Grammatical criticism in verbs) was the title of the second chapter، in which it dealt with five issues، and the third chapter was Entitled (The Grammatical Criticism in Letters)، it included ten issues، and then the research was followed by a conclusion in which the most important findings were presented.